

وليد رقة

صهر الوعي ما قبله وما بعده



كتاب الجنوب

صهر الوبي: ما قبله وما بعده

كتاب الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية (4)

وليد دَقَّة

صهر الوعي : ما قبله وما بعده



دائرة سليمان الحلبي
للدراستات الاستعمارية والتحرر المعرفي
القدس، فلسطين

صهر الوعي: ما قبله وما بعده، وليد دقّة

Consciousness Molded: Before and After, Walid Daqqah

دائرة سليمان الحلبي

للدراستات الاستعمارية والتحرر المعرفي

القدس، فلسطين (الطبعة الأولى، 2026)

لوحه الغلاف: هاني زعرب

درس في الطيران رقم 2، 2009

ألوان أكريليك ومواد مختلفة على قماش، 73x54 سم

التدقيق اللغوي: قسّم الحاج

تصميم الغلاف: محمد خيران

جميع الحقوق محفوظة ©

الترقيم الدولي: 1-7-908-0599-879

المحتوى

13

ثلاثة تنويهات حول صهر الوعي: ما قبله وما بعده

26

الجزء الأول: [ما قبل صهر الوعي]، (2010)

مقدمة

مقولة الشعب الفلسطيني في ظلّ الحداثة، وعامل الزمن، ووهم حلّ الدولتين

مقولة الكفاح الفلسطيني المسلّح في ظلّ الحداثة، ووهم حلّ الدولتين

سقوط النظريات والتجارب القتالية التحريرية المسلّحة في ظلّ الحداثة وتطوّر تكنولوجيا الحرب

القوة وتبَيّت الصراع وحلّ الدولة الديمقراطية

[خاتمة]

79

الجزء الثاني: صهر الوعي، (2009)

تمهيد

إبادة سياسية: أقل من شعب... وفوق الإبادة المادية

تعريفات: المشتمل، عقيدة الصدمة

الإضراب عن الطعام كصدمة ثانية: وصهر وعي الأسرى

إجراءات ما بعد الإضراب: الوفرة المادية كأداة تعذيب

السيطرة الحديثة: تجليات قيمة خطيرة في حياة الأسرى الفلسطينيين

الجزء الثالث: ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء، (2023)

مقدمة

العصبة

التفتيش

السينوبتيكون: الإغراء والإغواء

بيروقراطية لينة

ملخص

صهر الوعي: ما قبله وما بعده، هو نصٌّ متفرّد للأسير الشهيد ولید دَقَّة يُنشر للمرّة الأولى مكتملاً بأجزائه الثلاث: ما قبل صهر الوعي (2010)، وصهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب (2009)، وما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء (2022-2023). يتناول الجزء الأول الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، بدءاً بالدولة الفلسطينية الميثاقية، ومروراً بـ"بوهم حلّ الدولتين"، وانتهاءً بحلّ الدولة الديمقراطية الواحدة. أمّا الجزء الثاني، فيعالج السياسات الصهيونية تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال البحث في الآليات الممنهجة التي تعتمد عليها "إسرائيل" لصهر وعي الأسرى الفلسطينيين بصفتهم رأس حربة النضال ضدها، حيث يتخذ البحث منهم عيّنة تمثيلية للشعب الفلسطيني نادرة في صدقيتها، ليحلّل آليات الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم التي تتوسّلها سلطات السجون الصهيونية (التي تُعتبر عالمياً مخبرياً مصغراً لفلسطين خارج السجون) من أجل كسر إرادة الفلسطينيين ضمن عمليات هندسة اجتماعية مُحكمة تتضمّن ضرب بُنيتهم التحتية عبر عقيدة الصدمة، والمراقبة والمعاقبة، والحادثة السائلة. وأمّا الجزء الثالث، فيصوّر تحوُّلات أنظمة الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم، التي تخضع لها الحركة الفلسطينية الأسيرة في تصادٍ مع تحوُّلات الحركة الوطنية الفلسطينية، ويرصد النقلة التي حدثت في نظام السجن الصهيوني: من مراقبته الفلسطينيين (في نظام البانوبتيكون-الدائري) إلى مراقبة الفلسطينيين لأنفسهم (في نظام السينوبتيكون-الانتشاري)، نظام الإغراء والإغواء الذي يعتمد آليات "العصبة" و"التفتيش" و"الإغراء" و"الإغواء" لتحقيق مآرب "البيروقراطية الناعمة" بهدف اختراق جسم الحركة الفلسطينية والأسيرة والحركة الوطنية الفلسطينية.

ثلاثة تنويهاً حول صهر الوعي: ما قبله وما بعده

عبد الرحيم الشيخ

صهر الوعي: ما قبله وما بعده (2026) هو كتاب الجنوب 4 لمؤلفه الأسير الشهيد وليد دقّة الذي يُنشر مُزاملاً للعدد المزدوج (4-5) من الجنوب: المجلة الفلسطينية للدراسات التحررية الصادرة عن دائرة سليمان الحلي للدراسات الاستعمارية والتحرر المعرفي بأجزائه الثلاثة، المنشورة وغير المنشورة بحسب تاريخ كتابتها، وهي: ما قبل صهر الوعي (2010)، وصهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب (2009)، وما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء (2022-2023)، والذي نحظى بشرف تظهيره مكتملاً لأول مرّة بإذن خاص من عائلة الأسير والشهيد وليد دقّة الذي قضى في سجون الاحتلال الصهيوني في 7 نيسان/ أبريل 2024، وما يزال جثمانه الشريف في الأسر حتى اللحظة. وإذ نضطلع بهذه المهمة كجزء من الوفاء لنضال الأسير دقّة وعذاباته وصبر عائلته الكريمة، فقد رأينا من الواجب كذلك إيراد وصف موجز لنسابية هذا النص المتفرد وسياقات كتابة مخطوطاته وتحقيقها ومطابقة تسجيلاته الصوتية وتحريرها وقد امتدّت مراكمتها قرابة عقد ونصف (2009-2023).

وصف المخطوطة

لقد أنجز دقّة مخطوطة الجزء الأول **صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب** (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون/ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010) حتى أواخر شهر تموز/ يوليو 2009 في سجن "جلبوع" في بيسان المحتلة، وجاءت المخطوطة في 41 صفحة بخط اليد. أما مخطوطة الجزء الثاني، والتي عنوانها، بتوافق مع زوجة الأسير دقة-المناضلة سناء سلامة بعد الإعلان استشهاده، ب"ما قبل صهر الوعي"، فقد أنجزها دقّة بخط اليد حتى أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر 2010 في سجن "جلبوع" كذلك، وهي مخطوطة مكوّنة من 38 صفحة. وأما الجزء الثالث، وعنوانه: "ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء"، فقد أنجز دقّة مخطوطته في الفترة 2022-2023 خلال وجوده في سجن عسقلان، وبُدىء بتحرير نصوصه من السجن صوتياً، عبر مكالمات

هاتفية مباشرة أو تسجيلات، بلغت 31 تسجيلاً، بين 16 أيلول/ سبتمبر 2022 و15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وقد استمرت عملية تفرغ التسجيلات، ومراجعتها وضبطها مع دقّة في مكالمات مسجّلة لأكثر من شهر، إلى أن تمكّننا من الحصول على تصوير رديء الجودة للمخطوطة بتاريخ 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، مكوّن من 24 صفحة بخطّ اليد تتضمّن الصفحة الثانية منها إشارة إلى عدم اكتمال بعض ملاحق الدراسة. وفي إثر ذلك بدأت عملية معاينة ومطابقة بين تفرغ النصوص المسجّلة (والتعديلات المضافة عليها تبعاً خلال المكالمات) ونصّ المخطوطة المكتوب، وهي عملية استمرت حتى 25 كانون الأول/ ديسمبر 2022، حين تمكّننا من إدخال نسخة نهائية محرّرة إلى السجن. غير أن دقّة لم يتمكّن من الاطّلاع عليها بسبب استفحال مرضه إلّا في وقت متأخر من ربيع سنة 2023، خلال وجوده في "عيادة" سجن الرملة. وقد نشرنا هذا الجزء في الملف الخاصّ، بعنوان: "وليد دقّة: الكتابات المتأخّرة" الذي أعدّدته مع العائلة وبرفقة الراحل إلياس خوري في صيف العام 2024، بعد الإعلان عن استشهاده وليد دقّة في 7 نيسان/ أبريل 2024. ونُشر بعنوان: "ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء"، في *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 139 (2024): 89-111.

الجزء الأول: ما قبل صهر الوعي (2010)

في العام 2010، كتب دقّة مجموعة أوراق بهدف نشرها مترجمة في كتاب محرّر كان يُفترض أن يصدر بالعبرية، لكنها لم تجد طريقها إلى النشر إلّا على شكل ملخّصات نُشرت مسبقاً على حلقتين في صحيفة **فصل المقال**، بعنوان: "القضية الفلسطينية بين الأدوات والثوابت الوطنية" في 10 و14 شباط/ فبراير 2006. وقد تمحورت الأوراق، التي حملت أربعة عناوين (هي: "مقولة الشعب الفلسطيني في ظلّ الحداثة وعامل الزمن ووهم حلّ الدولتين"، و"مقولة الكفاح الفلسطيني المسلّح في ظلّ الحداثة ووهم حلّ الدولتين"، و"سقوط النظريات والتجارب القتالية التحرّرية المسلّحة في ظلّ الحداثة وتطوّر تكنولوجيا الحرب"، و"القوة وتبنيّت الصراع وحلّ الدولة الديمقراطية") حول الحلّ السياسي الأمثل للقضية الفلسطينية، بدءاً بالدولة الفلسطينية (الميثاقية) التي أفشلتها تحولات منظمة التحرير الفلسطينية، ومروراً بوهم حلّ الدولتين الذي أفشلته "إسرائيل" وحلفاؤها عن سبق إصرار وترصّد بعد أن حوّلوا الفلسطينيين إلى "يهود التاريخ"، وانتهاءً بحلّ الدولة الديمقراطية الواحدة الذي رأى فيه دقّة الحلّ الأكثر معقولية وإن لم يحقق إلّا العدل النسبي. وقدّم دقّة لهذه الأوراق،

شبه المكتملة، على نحو موجز، وأنهى مقدمته بمجاز غريب، جزئياً، عن فكره السياسي، جاء فيه:

"إن هذه الأوراق التي لا تُلغي التنافر الشديد والكراهية التي تراكمت بين الشعبين على مدار تاريخ الصراع، هي عبارة عن محاولة لمناقشة المتغيّرات الحداثوية، ومرور الزمن على القضية الفلسطينية، خصوصاً مقولة الشعب والكفاح المسلّح، في ظلّ إمكانية فشل العملية السياسية الجارية من أن تفضي إلى حلّ، بعد أن بددت 'إسرائيل' عبر الاستيطان إمكانية حلّ الدولتين، وأنشأت على الأرض واقع الدولة العنصرية الواحدة. لكن وبرغم ما قد يبدو لنا من حلول مستحيلًا في هذه المرحلة، فإننا نعتقد أن هذا التنافر الشديد بين الأطراف هو بالذات ما سيقودها إلى حلّ الدولة الديمقراطية التي في إطارها يمكن إعادة ترتيب التقاطب من جديد وتعريفه وفقاً لصيغتها. فالانجذاب بين الأجسام يبدأ بالذات حيث تختلف الأقطاب، وما نراه اليوم من مواقف في أوساط اليمين الاستيطاني التي تتحدّث عن دولة واحدة وفقاً لفهمه وشروطه، ما هو إلا بداية ليست بالضرورة النهائية التي سيتشكّل وفقها كيان الدولة الواحدة، أو حسب رغبة وإرادة اليمين. فالأقطاب المتحاربة، على كلّ حال، لا تقيم جسمها الجديد وتنتجّه نحوه بالضرورة كحلّ بفعل علاقات حب وصحوة ضمير، وإنما بفعل ضغط المحيط والواقع الذي جزء كبير منه أنشأته مواقفها التاريخية. لقد بُنيت الصراع، وأصبح أقرب إلى الحرب الأهلية منه لحالات التحرّز التي تسعى إلى الانفصال. إن هذا البلد، بفعل معطيات عديدة، أشبه بمولودين متلاصقين بقلب واحد، إنّ قتل أحدهما الآخر سيضطره أن يجزّ على كتفيه جثة أخيه، والانفصال يعني الموت لأحدهما ما دام هناك قلب واحد. إن هذا البلد غير قابل للقسمة إلى وطنين، قسمة ممكنة تقيم عدلاً نسبياً، وما دام القلب لا يُقسّم، فإن الشراكة بقلب واحد هي الخيار الممكن الوحيد المتبقي والذي يحتاج إلى الكثير من التعاون والتنسيق. لقد أصبح تقسيم السلطة لا تقسيم الوطن في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة لكلا الشعبين هو الحلّ والنظام الوحيد القادر على جعل هذه الشراكة ممكنة."

غير أن دقّة تراجع عن ذلك جملة وتفصيلاً في المرحلة الأخيرة من حياته، وذلك ما يظهره ردّه على سؤال (في "ندوة الحركة الفلسطينية الأسيرة: الجغرافيا السادسة" التي أنجزناها في العدد الخاص بالأسرى في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 128 (2021): 39-42، الذي حرّره في أعقاب هبة القدس وسيف القدس في أيار/ مايو 2021) بشأن أيّ المبادرات أفضل بعد فشل حلول الدولة، والدولتين،

ودولة كل مواطنيها. حينها انتقد دقّة منطق المفاضلة بين "الحلول" من طرف الفلسطينيين، أكان ذلك وثيقة الأسرى، أم حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، أم مؤتمر المسار الفلسطيني البديل-نحو عقد ثوري جديد، أم مسار الثورة الشاملة في فلسطين كافة.

فهو، أولاً، يرفض الانتقال من حلٍّ إلى آخر إذا ما فشل ما قبله (الدولة الميثاقية، الدولتان، الدولة الواحدة)، لأن ذلك ينطوي على قدر هائل من التنازلات الفلسطينية عن ثوابت كبرى، منها: حقّ العودة، وتقرير المصير، وفلسطين 1948، والقدس... في مقابل تمترس صهيونيٍّ ولف في الإصرار على استعمار فلسطين كلّها وإفراغها من أهلها. ويرفض، ثانياً، الانطلاق الواقعي من البحث عن حلول واقعية، ليس للسبب المبدئي ذاته المذكور أعلاه فحسب، بل لأن ذلك ينطوي على فقدان الثقة بالوسائل التي من شأنها تحقيق تلك الحلول (من حركة الكفاح المسلّح حتى حركة المقاطعة)، في الوقت الذي يجب الحفاظ على ثوابت الرواية الوطنية الفلسطينية بغضّ النظر عن الوسائل والغايات. وبدلاً من ذلك، يقول دقّة إن مشروع "دولة كلّ مواطنيها" الذي اجترحه من استثنائهم المشروع الوطني الفلسطيني التقليدي وخذل أسراهم، لم يفشل لأنه مشروع نضال مستمرّ حقّق الكثير وحمى الرواية الوطنية والأجيال من الأسرلة، وإنما بسبب عنصرية دولة العرق-"إسرائيل"، وهذا المشروع إذا تضافر مع المبادرات الفلسطينية الأخرى، داخل فلسطين وخارجها، يمكن أن يساهم بفاعلية في مشروع الحرية والتحرير، شرط أن يقوده تيّار ثالث غير التيّارين المركزيين، إلى ما قبل حرب الإبادة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في الحركة الوطنية الفلسطينية. ولذا، فقد اقتضى إيراد هذا التنويه الأول.

الجزء الثاني: صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب (2009)

لقد كان من ضمن اهتمامات دقّة بمآلات تجربة الكفاح المسلّح دراسة السياسات الصهيونية تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال البحث في الآليات الممنهجة التي تعمد إليها "إسرائيل" لصهر ووعي الأسير الفلسطيني بصفته رأس حربة في النضال ضدها. ويتّخذ دقّة من الأسرى الفلسطينيين عيّنة تمثيلية للشعب الفلسطيني نادرة في صدقيّتها، فنراه يحلّل آليات الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم التي تتوسّلها سلطات السجون الصهيونية (التي تُعتبر عالمياً

مخبرياً مصغراً لفلسطين خارج السجن) من أجل كسر إرادة الفلسطينيين ضمن عمليات هندسة اجتماعية محكمة تتضمن ضرب بُنيتهم التحتية، مستخدماً ثلاث مقاربات نظرية لتوضيح هذا التمري، هي: عقيدة الصدمة لدى نعومي كلاين، والمراقبة والمعاقبة لدى ميشيل فوكو، والحادثة السائلة لدى زيجمونت باومان.

في صهر الوعي، أشهر كتابات دقّة الأولى، والذي بدأ بكتابته بعد الإضراب عن الطعام في سنة 2004، ينفي دقّة عن نفسه "تهمة" الاختصاص المعرفي، وهو المختص من خلال التجربة والمعاناة والتأمل بكونه ذاتاً باحثة في ذاتها، ويصف فرادة السجن الصهيوني الذي لا يشبه أيّاً من سجون المركز الأوروبي أو الجنوب العالمي، ذلك أن المستهدف ليس جسد الأسير، وإنما روح الفلسطيني وحواسه ووعيه. فالعدو يهدف إلى "إعادة صياغة البشر وفق رؤيا إسرائيلية" عبر صهر وعيهم، لا سيّما صهر وعي النخبة المقاومة في السجن، عبر زجّهم في ورطة مشابّهة الواقع خارج السجن بالقراءة الخطأ والمعالجات التقليدية للقضية الفلسطينية الأم. وكجزء مركزي من مفهومة صهر الوعي، عمل دقّة على استخدام مفهوم "الكابو" في كتاباته ونتاجاته الفنية والسردية قبل أن يتخصّص بدراسته في "ما بعد صهر الوعي". و"الكابو" هو اليهودي الذي عيّنه الألمان مسؤولاً عن اليهود في معسكرات الاعتقال، والذي لقاء تعاونه معهم يتلقّى بعض الطعام، ولا يتمّ ترحيله إلى معسكرات الإبادة النازية. وقد توسّل دقّة هذا المفهوم في كتاباته المتأخرة لوصف تناسخ "التنسيق الأمني" الذي تجريه السلطة الفلسطينية بين سجن المعازل الأكبر وسجن الأسرى الأصغر.

استلهم دقّة مقولات متنوّعة لتفسير كيفية تحويل سلطة السجن الصهيونية إجراءات ما بعد الإضراب إلى لعنة، إذ تغدو الوفرة المادية أداة للتعذيب عبر عملية صهر الوعي التي حوّلت "الوفرة" إلى مصيدة ذهنية، أي إلى عقاب. حينها يتحوّل الأسرى في السجن الأصغر، والمواطنون في السجن الأكبر، إلى حاملين للسلطة التي يمارسونها على أنفسهم نيابة عن جلاّدهم في حالة من الامتثال المفارق بعد أن يتحقّق الهدف المركزي من صهر الوعي، وهو تذرير الأسرى وفردنتهم وخصخصة نضالهم الجماعي على طريق خلق "قيادة بديلة" و"شريك فلسطيني" ممثّل له اسم واضح هو: "الكابو". وهنا، يتحوّل الأسير من ذات فاعلة ضمن منظومة اجتماعية لها مطالبها

وقيمها ونُظّمها الوطنية الجامعة إلى ذات ممثلة وسلبية ومصهورة الوعي، همُّها الأكبر هو الخلاص الفردي الذي لا يعلو سقفه عن توفير الحاجات اليومية التي خلقها سجنانه له وقرّر نيابة عنه شروط الأهلية للحصول عليها، بمفردة واحدة هي: الامتثال.

وباستلهاام مفهوم الحدائثة السائلة، كتجلّ ناعم لما بعد الحدائثة، يستكمل دقّة تحليل أنماط السلطة الحدائثة التي تمارسها سلطة السجون الصهيونية على الأسرى، من خلال رصد هذه الأنماط وتحولاتها مستخدماً مرجعية نظرية فحواها أن سلطة السجون الصهيونية لم تكتفِ بالسيطرة على مكان الأسرى، بل جاوزت ذلك للتحكّم في زمانهم، عبر صناعة زمنهم على عينها، وهو ما كان له عظيم الأثر على تصوّر الأسرى لأنفسهم ولسجنانهم ولماهية العلاقة الناظمة بينهما. وقد كان من شأن هذا التحوّل المعرفي في نماذج السيطرة (من محاصرة، ومراقبة، ومعاينة) أنه أحدث تحولات في تقنيّات السيطرة والإمعان في سياسات التذير والتقسيم الجغرافي للأسرى، وتحويل الجماعي إلى فردي عبر تعميق فاعلية جهاز الكابو. وبطبيعة الحال، فقد ذلك شمل استهداف الحياة السياسية وتقاليد الديمقراطية عبر سياسات النقل والعزل للأطر القيادية للحركة الفلسطينية الأسيرة، وخصوصاً بعد الانقسام في غزة سنة 2007. وما تبعه من انهيار خلال العقد الأخير في البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في السجّنين الأصغر والأكبر شوّه كلّ شيء، بما في ذلك طرائق النضال والاحتجاج على الانتهاكات الصهيونية في السجّنين في أن معاً. كما تواصلت محاولات دقّة لمفهمة الكابو فلسطينياً عبر نقده لتحولات حركة التحرّر الوطني الفلسطيني التقليدية (وخصوصاً تحوّل منظمة التحرير الفلسطينية إلى سلطة فلسطينية) في أعماله الفنية التي تكرّرت فيها شخصية "الكلب"، في ثلاثية اليافين **حكاية سرّ الزيت** (2017)، و**حكاية سرّ السيف** (2018)، و**حكاية سرّ الطيف** (2019) التي طوّرت فيها شخصية الكلب "أبو ناب"، وفي كتاباته ورسائله السياسية خلال وبعد إضراب الكرامة (2017)، والتي ألقينا عليها الضوء في "الجغرافيا السابعة: الاستشهاديون، والشهداء، والكابو، في برزخ وليد دقّة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 139 (2024): 45-11.

بعد نشر صهر الوعي (2010)، كتب دقّة مداخلةً بهدف تقديمها في حال تمّ إطلاق الكتاب، أو على الأقل، جرت مناقشته في مناطق السلطة الفلسطينية. بقيت حبيسة أرشيفه، الذي تمّ تدشين

المرحلة الأولى منه في العام 2018. غير أن الكتاب لم يُطْلَق ولم يحظَ بالمناقشة الجادّة إلا بعد أربعة أعوام في جامعة بيرزيت، لكن ذلك لا يقلل من أهمية "المداخلة" التي كتبها دقّة كاستنراف على الكتاب الذي نجح على امتداد صفحاته في تشخيص الواقع وتحليله دون أن يقدم الحلول لتفكك الحركة الفلسطينية الأسيرة الذي سيكون له، إن استمرّ، "تداعيات على مقولة الشعب الفلسطيني". لقد كانت المداخلة محاولة لطرح بعض الحلول التي يكتنف تنفيذها صعوبات جمّة في إنقاذ جسم الحركة الأسيرة المعتلّ الذي انهارت فيه البنى الناظمة والقيم الوطنية الجامعة. ومع أنه دُلّل على أن السلطة الفلسطينية ترى التنسيق الأمني في السجن الأكبر وتوفّر الغطاء للكابو في السجن الأصغر، إلا إنها، من منظور دقّة، هي الوحيدة القادرة على القيام بدور "الطبيب" لعلاج ما ألمّ بالحركة الفلسطينية الأسيرة من أمراض. فعبر وزارة شؤون الأسرى (التي تحوّلت إلى هيئة شؤون الأسرى والمحررين ولاحقاً إلى جسم تنفيذي يُعدّ الكشوف للمؤسسة الفلسطينية للمتمكين الاقتصادي-تمكين التي تولّت مسؤولية متابعة استمارات الأسرى بعد الإلغاء الكارثي لقانون الأسرى رسمياً في 8 شباط/ فبراير 2025)، يمكن تدارك بعض الخلل في ظلّ عدم وجود أفق قريب للنصر (تحرير الأسرى). وعلى الرغم من تكريس الانقسام والاستئثار بجميع "أمراض السلطة" على يد السلطة الفلسطينية، وبدرجة أقلّ على يد بقية فواعل الحركة الوطنية الفلسطينية، فإنه، وعبر هيئة شؤون الأسرى وهيئة وطنية عليا مساندة، يمكن تحقيق هدف عامّ مبدئيّ هو: "استعادة القيم الوطنية الجامعة، وتدعيم مقولة الشعب الفلسطيني الواحد في أوساط الأسرى، وذلك عبر إعادة بناء وتنشيط الأطر الوطنية والاعتقالية بما يتلاءم والمرحلة".

وخشية وصفه بالنظري، فسّر دقّة هذا المبدأ العام بالدعوة إلى ثلاثة إجراءات يجب تنفيذها، وهي: إنهاء الانقسام أو على الأقلّ الحدّ من مظاهره؛ ديمقراطية البنى الاعتقالية في أوساط الحركة الفلسطينية الأسيرة ووضع حدّ لتعزّل الكابو عبر إعادة النظر كلياً في موقعيّة ودور الـ "دوير" (المتحدّث باسم الأسرى) في السجن؛ تحديد مدّة ستة أشهر كحدّ أقصى لوجود أيّ متحدّث في مكانه خشية تحويله إلى كابو. وقد أضاف دقّة إلى هذا المقترح بعد إضراب سنة 2017، توصية (لم تجد طريقها إلى النشر خلال الإضراب حفاظاً على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي) بضرورة الفصل بين الجهاز الطبي والجهاز الإداري في السجن، لأنهما يعملان بشكل مشترك على تعزيز وجود الكابو. لم يناقش أحد كتاب دقّة، ولم يقدم أحد مداخلته، إلا بعد عقد ونصف عقد على كتابتهما، كما أن أحداً لم يضع حدّاً لأحد

على الرغم من أن دقّة أدرك ذلك بمرارة وكتب، في أكثر من مناسبة، عن تقييد الذات وتحريرها خارج المشروع الجماعي الذي ساهم في فردنتها وقتلها. ولذا، فقد كان من مفارقات التاريخ أن دقّة قضى في السجن خلال فترة الاعتقال العقابية الجائرة التي أضيفت بعد إنهاء محكوميته في 24 آذار/ مارس 2023، وذلك بعد سلسلة المضايقات والملاحقات من الكابو وسلطة السجن الصهيونية حتى قضى شهيداً في 7 نيسان/ أبريل 2024. ولذا، فقد اقتضى إيراد هذا التنويه الثاني.

الجزء الثالث: ما بعد صهر الوعي — ملهى الإغراء والإغواء (2022-2023)

"ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء" هو نص فكريّ كثيف يصوّر تحوُّلات أنظمة الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم، في السجن الصهيونية في تصادُّ مع تحوُّلات الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 2010-2023. ففي استكمال لتأمُّله في المشروع الاستعماري الصهيوني، والمقارنة بين السجن الأصغر بصفته عالمًا مصعراً للمعازل الكبرى التي صارت سجناً مفتوحاً على امتداد فلسطين، يرصد دقّة النقلة التي حدثت في نظام السجن الصهيوني: من مراقبته الفلسطينيين إلى مراقبة الفلسطينيين لأنفسهم. وهنا، يتساءل دقّة عن المدى الذي بلغه انتقال نظام المراقبة والسيطرة "الإسرائيلية" من "نظام المراقبة الدائري (البانوبتيكون/ Panopticon)" الذي ناقشه سابقاً في صهر الوعي، إلى "نظام الإغراء والإغواء (السينوبتيكون/ Synopticon)" في "ما بعد صهر الوعي".

ومرّة أخرى، ينفي دقّة عن نفسه صفة الاختصاص كـ "باحث" كمقدمة لتجاوز صعوبة التجريد النظري حين يكون الأسير-الباحث جزءاً من المادة البحثية، وصعوبة إعلان عدم الموضوعية كحقّ لا كواجب فقط، للأسير-الباحث عن حرّيته على الرغم من الانهيارات كلّها من حوله. وبالتحرُّر من هاتين العقبتين، يرى دقّة أن تفكيك المشهد الفلسطيني الراهن يشبه نزع العصبية الفعلية التي يضعها الصهاينة على أعين المعتقلين، والعصبية الاسترلامية على أعين السياسيين الذين خضعوا لآليات "راقب نفسك بنفسك"، وساهموا في تكريس التحوُّل من مراقبة الأقلية للأكثرية (سابقاً)، إلى مراقبة الأكثرية للأقلية (لاحقاً)، والذي تجاوز التنسيق الأمني فيه حتى صيغته التي نصّ عليها اتفاق أوسلو. ويقسّم دقّة دراسته النظرية إلى مقدمة في المنهج والهدف، وأربعة أقسام تتناول آليتيّ "العصبية" و"التفتيش"، لا بهدف الوصف الحسيّ للتجربة

السجنية، وإنما كإداتي تحليل لتفسير تفوق المستعمر الصهيوني على المستعمر الفلسطيني في السجن الأصغر والسجن الأكبر عبر عمليات التعمية والتشييء. كما تتناول الدراسة تناقض آليتي "الإغراء" و"الإغواء" اللتين تتحقق من خلالهما مآرب "البيروقراطية الناعمة" مثلما مفههما كل من زيجمونت باومان وتوماس ماتيسين، وهي تخترق جسم الحركة الفلسطينية الأسيرة عبر تحويل أقلية "الكابو" فعلاً إلى أكثرية "المتعاونين" حكماً مع مرور الزمن.

وعلى الرغم من نظير دقة لانتقال نظم المراقبة والسيطرة الإسرائيلية خلال الفترة 2010-2023 في المعازل والجغرافيات الفلسطينية، بما فيها السجون، من نظام البانوبتيكون (السجن الدائري)، إلى نظام السينوبتيكون (سجن الإغراء والإغواء)، فإن نظام المراقبة والسيطرة الشامل الذي تُواصل "إسرائيل" تطوره، وخصوصاً بعد بدء حرب الإبادة على غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، يكاد يقرب من نظام البوليوبتيكون-Polyopticon (سجن المراقبة الشاملة) الذي تراقب فيه الكثرة الكثرة على أساس التنظيم الجماعي للمراقبة الذاتية، ويتصعد أكبر من أي فترة سابقة خارج السجون، والذي أشار دقة إلى إرهاباته من خلال الكتابة عن "الاحتلال الشمولي" و"السيطرة بالزمن" في كتابات سابقة. أمّا في السجون، فيبدو من خلال الشهادات المروعة بعد بدء الإبادة أن سلطات السجون الصهيونية بدأت بتطبيق ما يشبه نظام الهايبروبتيكون-Hyperopticon (المراقبة المفرطة). فقد أتاحت "حالة الطوارئ" و"قانون الساعة"، وإقرار قانون الإعدام مؤخراً في 30 آذار/مارس 2026، وما ترافق معهما من إجراءات "إسرائيلية" فاشية ضد الأسرى الفلسطينيين، وتعديلات هائلة في قوانين السجن ما قبل الإبادة، ونسف جميع مكتسبات الحركة الفلسطينية الأسيرة على مدار ستة عقود، واستدخال نظام رقابة كامل ومفرط يراقب فيه المراقبون أنفسهم، بمن فيهم رموز الكابو وضباط السجون. ولذا، فقد اقتضى إيراد هذا التنويه الثالث.

ماذا فعلنا بوليد دقة؟

أما بعد هذه التنويهات الثلاث المحمولة على الضرورة، فلا بدّ من السؤال: ماذا فعلنا بوليد دقة وماذا فعلنا لوليد دقة ولرفاقه الأسرى قبل صهر الوي وبعده؟

لقد امتدّ زمن كتابة هذه النصوص، منذ إرهاباتها الأولى حتى اكتمالاتها الأخيرة، نحو ربع قرن

(1998-2023)، مرّت خلاله دماء كثيرة تحت جسور السياسة، والكتابة، والمقاومة. وكانت سنة 1998 نقطة فارقة في مسيرة دَقَّة النضالية، فقد التحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في سنة 1983 متأثراً بمجزرة صبرا وشاتيلا، ومارس العمل الفدائي حتى أسره في 25 آذار/ مارس 1986. واستمر دَقَّة في نضاله محافظاً على رؤية صارمة تفرّق بين الحرية كقيمة والتحرير كهدف في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم تكن حسابات حقل الفدائيين فيها مطابقة لحسابات بيدر القادة.

فبعد توقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في سنة 1994، وجد فلسطينيو 1948 (في الجليل والمثلث والنقب) أنفسهم أمام تحدّي الخيار بين "الوطنية الفلسطينية" و"المواطنة الإسرائيلية"، والذي لم يكن خياراً، وإنما ضرورة شطب إحداهما، والتي عنت بالضرورة شطب الاثنتين، إذ إن التنازل عن الوطنية الفلسطينية عنى تنازلاً عن المواطنة "الإسرائيلية" الكاملة للأقلية القومية الأصلانية، بدءاً بالحقوق المدنية وانتهاء بالحقوق السياسية. والتحدّي الجديد الذي وفّره الشروط السياسية لاتفاق أوسلو، كان سلخ فلسطيني 1948 قانونياً، بإقرار منظمة التحرير الفلسطينية الموقّعة للاتفاق، عن النسيج الجغرافي والديموغرافي والثقافي للشعب الفلسطيني، واعتبارهم، في أحسن الأحوال، ورقة سياسية ضاغطة في السياق الصهيوني ليس إلا، والتعامل معهم عبر "لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي" التي كانت القيادة الفلسطينية الحالية، حتى قبيل بدء الإبادة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 بقليل، تعتبرها أحد أبرز منجزاتها الألمعية في "اختراق المجتمع الإسرائيلي". وقد شكّل هذا التحديّ ضربة لا للمشروع السياسي لفلسطيني 1948 فحسب، بل لمشروع الأمل الذي دشّنه ولا يزال أبناء الحركة الأسيرة الفلسطينية ممّن التحقوا بالعمل العسكري الفلسطيني وأسروا في أوج مرحلة الكفاح المسلّح لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووجدوا أنفسهم بعد توقيع اتفاق أوسلو، أسرى بلا حاضنة سياسية ولا قانونية، إذ لم تعد قضيتهم قضية فلسطينية، وإنما شأن "إسرائيلي" داخلي.

في أعقاب سنة مليئة بالخيبات والخذلان في صفوف الأسرى الذين استثناهم اتفاق أوسلو من الإفراجات، تأسس حزب التجمّع الوطني الديمقراطي في فلسطين 1948، وكان دَقَّة من أوائل الأسرى الذين فتحوا باب النقاش للانتماء إلى الحزب، معلناً في طلب انتسابه: "إن انتمائي للتجمّع لم يكن انتماءً لبرنامج سياسي ومشروع فيه ركون أو هروب وكسل، بل انتماء فيه من النضال والعمل

الذي يتجاوز حدود قضايا الأقلية القومية العربية في 'إسرائيل'، وفيه مزيد من الالتصاق، ومزيد من الانتماء لشعبنا العربي الفلسطيني وقضايا الوطن والمطالبة. "وقد استمرّت المداولات بين أسرى فلسطين المحتلة وتواصلهم مع قيادات الحزب نحو ثلاثة أعوام، حتى تقدّموا بطلب رسمي للانتساب بتاريخ 8 آذار/ مارس 1998، وكان على رأسهم دقّة ومعه 29 أسيراً ممّن قاتلوا في صفوف حركة فتح والجبهة الشعبية. وجاء في الطلب أن الأسرى الذين وقّعوه يعتبرون عضويّتهم في الحزب "بمثابة تواصل طبيعي لسنوات نضالهم في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وتأكيداً عملياً على وحدة الأهداف والتطلّعات الفلسطينية بكل أماكن تواجدهم." وجاء الردّ في البداية بإمكان حفاظ الأسرى على كلا العضويّتين، لكنهم، بعد دراسة التبعات القانونية، أعربوا عن رغبتهم في الاستقالة رسمياً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مع الالتزام الكامل بكلّ ما يتعلّق بالواجبات ذات الصلة بالأطر الاعتقالية داخل السجون.

وقد أثار قبول عضوية هؤلاء الأسرى من طرف سكرتارية الحزب بتاريخ 15 نيسان / أبريل 1998 سجلاً على مستوى الحركة الفلسطينية الأسيرة خاصة، والحركة الوطنية الفلسطينية عامة. فدقّة، المبادر الأول والمنظر الأبلغ الذي صار عضواً في اللجنة المركزية للحزب، كان واضح الرؤية منذ البداية، ذلك أن إنهاء علاقته التنظيمية بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن موقفاً تكتيكياً، وإنما لقناعته أن القوى والأحزاب العربية في فلسطين 1948، هي من تمثّل قضايا الأسرى الذين فاتهم قطار الإفراجات في محطاته كافة. ومع ذلك، فإن إزالة الصفة التنظيمية عن هذه الفئة من الأسرى، كأعضاء سابقين في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كان من شأنها أن تسهّل عملياً تحديد أعوام الأحكام بالمؤبد، وأن تمنحهم موقفاً أفضل للنضال من أجل تغيير التعامل معهم بشأن حقوقهم داخل السجون "الإسرائيلية" كالزواج، والإنجاب، وتخفيض الثلث، والإفراج المشروط، وحتى التحزّر في إطار الاتفاقيات السياسية وصفقات التبادل. ومثلما تشير وثائق الانتساب، فإن المراسلات ذات العلاقة كانت مكتوبة بشكل رسمي بالعربية والعبرية، وتمّ استصدار شهادات "لمن يهّم الأمر" من وزارة شؤون الأسرى والمحرّرين في السلطة الفلسطينية تؤكّد قطع كل منهم علاقته بفضيله السابق منذ أعوام، وأن المسؤولية عن أسير ال 1948 هي "مسؤولية إنسانية نظراً لكونه سُجن في إطار الانتماء إلى فصيل من فصائل منظمة التحرير. والآن حسب سجلاتنا هو ينتمي إلى حزب التجمّع الديمقراطي الممثل في الكنيست الإسرائيلي."

ثمة كثير من المعطيات التي تستحقُّ إفراد مساحة أوسع لقراءتها كمفصل تاريخي مهمٍّ في تحوُّلات الحركة الفلسطينية الأسيرة من منازلي فلسطين 1948، ولعلَّ من الضروري ذكر ثلاثة منها هنا لاستكمال سبر هذا المنعطف. فمن ناحية، ثمة رسالتان متطابقتان في أريشيف وليد دقَّة، واحدة موجَّهة إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات، والأخرى موجَّهة إلى الرئيس الحالي، تتضمَّنان لهجة عتاب، لكنهما تركَّزان على مطلبين أساسيين بشأن خصوصية أسرى 1948: الأول طلب مساعدة الأسرى في توفير قطعة أرض لبناء بيوت لهم، والآخر تفنيد لمزاعم "إسرائيل" بشأن عدم انطباق معايير الإفراج عن "الأسرى السياسيين" عليهم، وهذا المطلب الثاني يتضمَّن مرافعة قانونية تقارن بين الأسرى العرب والسجناء اليهود المعتقلين لقيامهم بأعمال إرهابية على خلفية قومية. ومن ناحية أخرى، هناك رسالة موجَّهة إلى الراحل جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تتضمَّن عتاباً جارحاً من أسرى 1948 المنسيين في الزمن الموازي. وعلى أهمية البعد المطلي في الرسالة، والمتعلِّق بالتدخل لدى القيادة السورية، في حينه، لإشمالهم في أيِّ صفقة تبادل، فإن ديباجتها تفصح عن كثير ممَّا بيَّناه آنفاً من إحساس أسرى 1948 أنهم صاروا "أبناء غير شرعيين للثورة".

كان دقَّة أحد أنبل هؤلاء "الأبناء غير الشرعيين للثورة"، وأكثرهم إزعاجاً لأمه بالولادة—الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأبيه بالإرادة (والتبني)—التجمُّع الوطني الديمقراطي، إذ حافظ على توازن نادر في النضال من موقعيته البنية في الحركة الوطنية الفلسطينية، نسباً وانتساباً حين غير موقعه ولم يغيِّر موقفه، كما يقال. كما تمكَّن دقَّة من الزواج برفيقة دربه المناضلة سناء سلامة في 10 آب/ أغسطس 1999 في سجن عسقلان، غير أن القوانين العنصرية لدولة الاحتلال لم تتح لهما فرصة الإنجاب على الرغم من جميع الالتماسات في هذا الصدد، إلى أن وُلدت لهما ابنتهما "ميلاد" في مدينة الناصرة بتاريخ 3 شباط/ فبراير 2020، من نطفة محرَّرة. ومع أنه تمَّ تحديد حكم مؤبده (الصادر في محكمة مدينة اللد في آذار/ مارس 1987) بـ 37 عاماً في 2012، إلا أن دقَّة استثنى من صفقات الإفراج وتبادل الأسرى خلال سنوات: 1994، 2008، 2011، 2014. وفي 28 أيار/ مايو 2018، أصدرت المحكمة الصهيونية في بئر السبع حكماً جائراً في حقِّه عبر زيادة عامين إضافيين على محكوميته بادِّعاء ضلوعه في قضية إدخال هواتف نقالة من أجل تسهيل تواصل الأسرى مع عائلاتهم. وبناء على ذلك، صار تاريخ تحرُّره المفترض هو 24 آذار/ مارس 2025.

ومنذ أسره في 25 آذار/ مارس 1986 حتى إعلان استشهاده في 7 نيسان/ أبريل 2024، تعرَّض

الأسير دَقَّة لجور نظام المحاكم "الإسرائيلية"، ولاستهداف "مصلحة" السجون الصهيونية، وملاحقة الكابو وغيرهم، وصلت حدَّ محاولة الاغتيال، كما يفيد في إشارة واضحة في سيرة بائع التذاكر (بيروت: دار الآداب، 2026). وعلى امتداد أكثر من 38 عاماً في الأسر، رُفضت عشرات الالتماسات المتعلقة بتحديد فترة حكمه، وتخفيض الثلث، وإزالة تصنيف "أسير عالي خطر الهرب (سغاف)"، والزواج، والإنجاب، ووداع أفراد العائلة (توفي والده نمر دَقَّة في سنة 1998)، وزيارة الأهل لأغراض إنسانية (أصيبت والدته الراحلة فريدة دَقَّة بمرض الزهايمر منذ سنة 2013 حتى رحيلها في 25 تموز/ يوليو 2024)، أو الإفراج المبكر للعلاج من المرض بعد أن كُشف عن إصابته بسرطان الدم في سنة 2015، وبعد أن سُخِّصت إصابته بمرض التليُّف النقوي، وهو سرطان نادر يصيب نخاع العظم، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2022، وما نتج منه من تداعيات صحية خطيرة استمرَّت نحو سنة ونصف حتى الإعلان عن استشهاده.

وعلى امتداد أكثر من 38 سنة، لم تتمكَّن الحركة الوطنية الفلسطينية من تحرير دَقَّة. وحين استفحل به المرض، وجدت عائلته نفسها وحيدة في إعلان "حملة إطلاق سراح الأسير وليد دَقَّة" في 28 آذار/ مارس 2023. ومع أن آلاف الداعمين والمناصرين والمتضامنين الفلسطينيين والعرب والعالميين انضمُّوا إلى الحملة، إلا أن الأطر الحزبية التي عمل فيها دَقَّة ومؤسساتها القاعدية وأطرها الطلابية تأخَّرت في أداء واجبها، بل إن بعضها وضع شروطاً للعمل في الحملة التي تحوَّلت مؤخراً من حملة لإطلاق سراحه إلى حملة لتحرير جثمانه. لم يكن دَقَّة بطلاً تراجمياً بالاختيار لتستمرَّ معركته أربعين عاماً، ولا مثقفاً نقدياً بالإكراه لينتج للثقافة الفلسطينية أجمل ما تمَّ تحريره من سجون العدو وحسب... لكنه كان أيضاً "عاشقاً سيِّء الحظ"، خذله من أحبَّهم وقاتل من أجلهم، وإن لم تخذله فلسطين—الفكرة التي أمدته بروح الصمود والتحدِّي ليعلن بأنفاسه اللاهثة في مكالمته مشوَّشة في صيف 2023: "لن أسمح لهم بكتابة السطر الأخير." لم يكتب العدو السطر الأخير، وإنما كتبه دَقَّة شاهداً على ما قبل صهر الوي، واستشهادياً للحيلولة دونه، وشهيداً جزَّاء تحقَّقه حين لم تستطع الحركة الوطنية الفلسطينية درأه. واليوم، لا يزال دَقَّة يكتب السطر الأخير عبر فاعلية نصوصه التي تُعلِّمنا كيف يرى المقاتل الذي تجمَّدت محاجره في جليد العدو لحظة الانتصار في عيون الرفاق الذين "استمروا" على التدريب، مثلما تقول أغنية فلسطينية ثورية قديمة.

الجزء الأول

[ما قبل صهر الوعي]

(2010)

مقدمة

يبدو أن منسوب الكراهية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، على مدار سنوات الصراع، في ارتفاع دائم، وذلك وفقاً لأحدث الدراسات واستطلاعات الرأي، على الرغم من تقارب المواقف بينهما خلال العقد الأخيرين. فمن مواقف لا تعترف بوجود الآخر كشعب، إلى مواقف تقسيم الوطن (الأمر الذي يجعل المراقب، الذي يتوقع أن يؤدي هذا التقارب إلى حلّ للصراع بالضرورة أو على الأقل، يحول دون تزايد الكراهية، شديد الحيرة والدهشة) نشهد عملية لا-أسنة ممنهجة للآخر متبادلة، وتزايد بشكل طردي مع ازدياد التقارب في المواقف السياسية. فكلما بدا لنا الحلّ قريباً وفي متناول يد الأطراف، ظهر حجم التنافر الشديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فهل بالإمكان تفسير هذه المعضلة، معضلة التقارب في المواقف والتنافر الشديد بين الأطراف، بقانون الأجسام المتجاورة وتنافر الأقطاب ذات الشحنة المتشابهة؟

إن الاحتلال بقدر ما يؤثر في حياة الواقعين تحت الاحتلال ويشكلهم، فإنه يتشكل متأثراً بهم. وكلما مرّ الزمن، كلما كان الشبه أشدّ، وتغلغل إلى مستويات تتجاوز نقاط التماسّ المباشرة لتطول نقاطاً أخرى بينهما، سلباً وإيجاباً، في الوعي والثقافة السياسية ومنطق التفكير، وغيرها.

لقد تشكّل الفلسطيني شعباً وسياسةً ومواقف في مواجهة الصهيونية، وشكّل محتله "الإسرائيلي" على مدار أكثر من 62 عاماً من الصراع الذي تشابكت به القضية الفلسطينية بـ"المسألة اليهودية"، إلى الحدّ الذي أصبح فيه الفلسطينيون "يهود التاريخ". فهل تزايد العنصرية وانتشار الخطاب الفاشي في الأوساط اليهودية والمؤسسة الحاكمة في "إسرائيل" ضدّ العرب بالدرجة الأولى، هو تعبير أو نتيجة لشبه الفلسطينيين الشديد بهم؟ وهل أصبحوا يرون أنفسهم جزءاً من ذلك في مرآتنا

نحن الشرق، شرقاً مثلنا، فخشوا المشهد، وهالهم ما رأوا، وهم الذين ربّتهم الصهيونية وصمّمت عقولهم، منذ يوم استيطانها الأول، على أنهم غرب مهما أحاطهم من شرق؟

لقد خشي دايدالوس التمثال الذي كان قد صنعه لذاته، فأفزعته فكرة أن تدبّ فيه الروح بعد أن اكتشف الشبه الكبير بينهما، فكبله بالأصفاً حتى لا يتمردّ عليه ويفرّ هارباً. فهل يمكن النظر إلى الإجراءات الأمنية والسيطرة الشاملة على حياة الفلسطينيين، وتجزئة الأرض بالاستيطان والمعازل، وتكبير حركتهم بالحواجز والسجون، التي يرافقها خطاب عنصري ونظام أخجل الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، ووضع قسوته وصلفه في الظل... كتعبير عن رغبة دفينة لتحطيم صورة "إسرائيل" في مرآة الآخر-الفلسطيني، وتكبير لهذا الشعب الذي أصبح شديد الشبه بها حتى لا يتمردّ عليها بعد أن كاد ينتزع منها دور الضحية، وهي التي تحرص ألا يكون هناك ضحية سواها؟

لا أعرف إن كان الأمر كذلك، لكنني على قناعة بأن الأجسام التي تتنافر لشبهها، وخصوصاً في لحظة اشتداد التنافر بينها، تميل إلى الاتحاد في ظاهرة واحدة تماماً كظاهرة التنافر بين أقطاب المغناطيس المتشابهة التي كلما حاولت تقريب أحدها من الآخر في نقطة تشابه الشحنة، تشتدّ مقاومتها، لكن سرعان ما تتحدّ في جسم واحد، وتعيد تحديد أقطابها، وتعريف الجسم الجديد.

إن هذه الأوراق، التي لا تلغي التنافر الشديد والكرهية التي تراكمت بين الشعبين على مدار تاريخ الصراع، هي عبارة عن محاولة لمناقشة أثر المتغيرات الحداثوية، ومرور الزمن على القضية الفلسطينية. وهي تتناول "مقولة الشعب" و"الكفاح المسلح"، في ظلّ إمكانية فشل العملية السياسية الجارية في التوصل إلى حلّ، بعد أن بددت "إسرائيل" عبر الاستيطان إمكانية حلّ الدولتين، وأنشأت على الأرض واقع الدولة العنصرية الواحدة. لكن، وبالرغم مما قد يبدو لنا من حلول مستحيلة في هذه المرحلة، فإننا نعتقد أن هذا التنافر الشديد بين الأطراف هو بالذات ما سيقودها إلى حلّ الدولة الديمقراطية التي في إطارها يمكن إعادة ترتيب التقاطب من جديد، وتعريفه وفقاً لصيغتها. فالانجذاب بين الأجسام يبدأ بالذات حيث تختلف الأقطاب، وما نراه اليوم من مواقف في أوساط اليمين الاستيطاني التي تتحدّث عن دولة واحدة وفقاً لفهمه وشروطه، ما هو إلا بداية ليست بالضرورة النهائية التي سيتشكّل وفقها كيان الدولة الواحدة، أو حسب رغبة اليمين وإرادته. فالأقطاب المتحاربة، على كلّ حال، لا تقيم جسمها الجديد وتتّجه نحوه بالضرورة

كحلّ بفعل علاقات حب وصحوة ضمير، وإنما بفعل ضغط المحيط والواقع الذي أنشأت مواقفها التاريخية جزءاً كبيراً منه.

لقد بُدِّت الصراع، وأصبح أقرب إلى الحرب الأهلية منه إلى حالات التحرُّر التي تسعى إلى الانفصال. إن هذا البلد، بفعل معطيات عديدة سنتعرض لها، أشبه بمولودين متلاصقين بقلب واحد، إن قتل أحدهما الآخر سيضطره أن يجزَّ على كتفيه جثة أخيه، والانفصال يعني الموت لأحدهما ما دام هناك قلب واحد. إن هذا البلد غير قابل للقسمة إلى وطنين، قسمة ممكنة تقيم عدلاً نسبياً. وما دام القلب لا يقسم، فإن الشراكة بقلب واحد هي الخيار الممكن الوحيد المتبقي، والذي يحتاج إلى الكثير من التعاون والتنسيق. لقد أصبح تقسيم السلطة، لا تقسيم الوطن، في إطار الدولة الديمقراطية الواحدة لكلا الشعبين هو الحل والنظام الوحيد القادر على جعل هذه الشراكة ممكنة.

مقولة الشعب الفلسطيني

في ظلّ الحداثة، وعامل الزمن، ووهم حلّ الدولتين

[يقول غسان كنفاني]: "إذا قبلتنا أنت، فهل نقبلك نحن؟ ليكن اسمك خلدون أو دوف أو إسماعيل أو شيء آخر... فما الذي يتغيّر؟ [...] الذنب ليس ذنبك وحدك، ربما سيبدأ الذنب منذ هذه اللحظة ليصبح مصيرك، ولكن قبل ذلك ماذا؟ أليس الإنسان هو ما يحقن فيه ساعة وراء ساعة، يوماً وراء يوم، وسنة وراء سنة؟ إذا كنتُ أنا نادماً على شيء، فهو أنني اعتقدت عكس ذلك طوال عشرين سنة."¹ [ونقول نحن]: "شعب بأكملة ينتظر إذن المرور على الحواجز" الإسرائيلية على اختلاف أنواعها. شعب بأكملة عطلت حركته عند نقاط العبور الحدودية وأمام المحاكم والسجون وحواجز التفتيش. شعب بأكملة في انتظار تأشيرة المرور لقطع مسافة ما طويلة كانت أم قصيرة: الطالب لجامعته، والعامل لورشة العمل، والمريض للمستشفى، والأم لزيارة ابنها الأسير... حتى الجار ينتظر الفتحة في جدار الفصل بينه وبين جاره. فالجدار ليس جدار جوار، وإنما جدار فصل فرضته "إسرائيل" بين الأخوة، جدار يمرّ في منتصف غرف نومهم، فتحسب الفلسطيني يمضي ثلثي عمره في الانتظار. زمنه معطل في سرعة تكاد تكون صفراً لقطع مسافة من محيط مكاني محاصر إلى محيط مكاني مصادر."²

لم تعد الإجابات التي تلقّاها الناس، في زمن ما قبل الحداثة على أسئلة تتعلق بالمسافات، والزمن الذي يستغرقنا لقطعها، هي ذاتها الإجابات التي يتلقونها في زمن ما بعد الحداثة. ففي محاولة منه تقديم بداية لتاريخ الحداثة، كتب زيجمونت باومان، الباحث الذي تجاوز عمره 90 عاماً: "حينما كنتُ طفلاً (وقد حدث هذا في زمن آخر وفي مكان مختلف)، لم يكن غريباً أن نسمع من يسأل: "كم تبعد المسافة من هنا إلى هناك؟" فنجيب: "تستغرق ساعة أو أقل إن أسرعرت الخطى". وفي زمن يسبق طفولتي ربما كانت الإجابة المعتادة إلى حدّ بعيد: "إذا انطلقت الآن، ستصل هناك بحلول الظهيرة" أو "من الأفضل أن تتحرك الآن، إذا أردت أن تصل هناك قبل غروب الشمس". بينما في زمننا قد تسمع إجابات مشابهة إلا أنك تبدأها دوماً بالسؤال: "هل معك سيارة؟" أم "ستذهب سيراً على الأقدام؟"³

في زمن "دولة الحواجز" لا تتغيّر الإجابات فحسب، وإنما تتغيّر الأسئلة التي لم تعد تستهدف معرفة المسافة. فأنت لا تسأل أحداً عن المسافات بين الأماكن، فالمسافات لا تعني شيئاً لتحديد قرب أو بعد المكان الذي تنوي الوصول إليه. أنت، في زمن "دولة الحواجز"، تسأل مباشرة عن الزمن وليس عن المسافة. كما لا يمكنك أن تستدلّ على المسافة من خلال الإجابات التي تلقّاها بشأن الزمن. فالزمن، الذي يفترض أن يكون أداة قطع المسافات، أصبح أداة فلسطينية معطّلة. لقد عطّلت "إسرائيل" زمن الفلسطيني على الحواجز، وحوّلت سؤال المحيط-المكاني: "ما هي المسافة بين رام الله و نابلس؟" إلى سؤال [زمني]: "كم الفلسطيني يستغرق من الوقت للوصول من رام الله إلى نابلس؟"

ولمّا لم يعد هناك أيُّ ضرورة لسؤال يسبق ذلك السؤال، كما هو مفروض في زمن الحداثة، كأن تسأل: "هل معك سيارة أو دابّة أو تنوي السير على الأقدام؟" فإن جواب الزمن يبقى مجهولاً. فهذه الفوارق الحضارية، بين راكب السيارة والسائر على الأقدام، أُلغيت في حياة الفلسطيني، وتعلّلت علاقته الحداثوية مع الزمن والمسافة.

في زمن الحواجز، التكنولوجيا كما الوسائل البدائية نعمة حرم منها الفلسطيني. فقد تملك صاروخاً لقطع المسافات، لكن السؤال يبقى: "كم من الحواجز ستمر؟" و"كيف سيتصرّف الجندي عند الحاجز ذاك اليوم؟" "هل سيؤخّرُك ساعة، ساعتين، أو ربما يمنعك من المرور للوصول إلى غايتك؟"

فيظلّ الجواب، كما مستقبل الفلسطيني، في علم الغيب... "الله أعلم".

لقد كَفَّت الحواجز "الإسرائيلية"، منذ زمن بعيد، كما كَفَّ تقطيع الجغرافيا والشعب الفلسطيني إلى معازل، عن أن تكون أدوات للسيطرة على المحيط المكاني وعلى الحاضر الزماني للشعب الفلسطيني، وأصبحت أدوات للسيطرة على مستقبله باستهداف مقولة الشعب. إن الاحتلال، بهذا المعنى، يحتاج إلى إعادة تعريف. فهو لم يعد استيطانياً أو اقتلاعياً أو فصلاً عنصرياً فحسب، وإنما احتلال شمولي، يتدخّل في أدقّ تفاصيل حياة الفلسطيني، ويحاول التأثير ليس على العملية السياسية فقط، وإنما على العمليات الاجتماعية والنفسية للأفراد والجماعات.

لا تنتهي تداعيات السيطرة "الإسرائيلية" على زمن الفلسطيني في السيطرة على حاضره، وإنما لهذه السيطرة، بفعل تعطيلها لحدثه، أثر عميق عليه كسحب حديث التكوين. إن اختلاف الحضارات والثقافات هو في الواقع نتاج لاختلاف في السياقات الزمنية التي تشكّلت بها هذه الحضارات قديماً. ففي الماضي، لم يكن أحد قادراً على الحركة بسرعة أكبر من غيره بكثير، والاعتماد على قوة البهائم أو السير على الأقدام، جعل البشر متساوين في قدرتهم على قطع المسافات واحتلال المحيط المكاني، لكنهم مختلفون في الثقافات. لقد تساوت الصين، مثلاً، مع اليونان في استخدامهم البهائم في قطع المسافات، لكنها اختلفت عنها ثقافياً، وقد جعلتهم تكنولوجيا وسائل النقل والمواصلات مختلفين في قطعهم للمسافات، لكنهم متشابهون في الثقافات. لقد قرّبت الحداثة خطوط أزمنة الأماكن حتى وحّدتها في ثقافة كونية واحدة، "قرية كونية".

لقد نجحت "إسرائيل" في تجزئة وتوزيع الشعب الفلسطيني على خمسة تقسيمات كبرى، وتعمل، مستغلّة الحواجز والاستيطان والشوارع الالتفافية الخاصة بالمستوطنين، على تقسيم الضفة الغربية إلى معازل صغرى، وتحاول تكريس هذا الواقع ضمن إستراتيجية تستهدف الإجهاز على مقولة الشعب الفلسطيني.

إن التقسيمات الخمس الكبرى (غزة، والضفة الغربية، والقدس، والداخل-1948، والشتات)، فرضت سياقات زمنية مختلفة، يتطور فيها كل تجمّع فلسطيني، في الوقت ذاته، ضمن واقع قانوني وسياسي ومطلبي مختلف عن التجمّعات الأخرى، وبمعزل عنها. وهكذا، ف"إسرائيل" تتعامل مع

ما يزيد عن مليون فلسطيني من مواطنيها العرب، ومع أكثر من مليون ونصف المليون مواطناً في غزة، ومع أكثر من مليوني مواطن في الضفة الغربية، ومع أكثر من ربع مليون مواطن مقدسي، ومع ملايين الفلسطينيين الموزعين على الدول العربية والشتات. إن هذه التجزئة تصبح أكثر من مجرد جغرافيا موزعة عليها الشعب الفلسطيني، عندما أصبح لكل قطاع من هذه القطاعات تمثيله الخاص، إما بإقرار ومباركة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، كما في حالة فلسطيني الداخل-1948 منذ أوصلو وبشكل رسمي ومعلن، وإما بسبب ما أخذنا إليه أوصلو من وضع سياسي أدى إلى ما نحن فيه من تمثيل لغزة (حركة حماس)، وما آلت إليه أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، من ضعف كحركة تحرر كانت الإطار الجامع للفلسطينيين، بما فيهم مخيمات اللجوء. إن التجزئة هي إستراتيجية "إسرائيلية" هدفها ضمان استمرار سيطرة الدولة اليهودية وتفوقها، حتى في ظلّ أغلبية فلسطينية ممكنة، أو قد تتحقق جزئاً معادلات النمو الطبيعي العالي للفلسطينيين قياساً بالمجتمع "الإسرائيلي". لكن الأهم هو استخدام عامل الزمن إلى جانب الجغرافيا الفلسطينية الموزعة بغية تفكيك مقولة الشعب الواحد والمشروع الوطني الفلسطيني الذي يستند على تماسك هذه المقولة.

تمثّل رواية غسان كنفاني، **عائد إلى حيفا**، إنذاراً مبكراً لما قد يفعله عامل الزمن بهوية الإنسان الفلسطيني. فخلدون، الطفل الذي فقدته أسرته أثناء النكبة، أصبح، بعد مرور عشرين عاماً، جندياً "إسرائيلياً" اسمه "دوف". إن الفلسطينيين لم يخسروا وطناً وجغرافيا فحسب، وإنما فقدوا هوية جامعة. فالإنسان كـ"قضية"، كما يصنّفه كنفاني، أصبح رغم بقاء معالم المكان كما تركتها الأسرة العائدة إلى حيفا، إنساناً آخر، وقضية أخرى.

في ظلّ واقع تكنولوجي وصلت فيه السرعة إلى سرعة الضوء، يمكن عملياً قطع المسافات في زمن مقداره صفر تقريباً. الفرق بين "بعيد جداً" و"قريب جداً" ملغي. المحيط لم يعد يملئ حدود الفعل ونتائجه. هو لا يقرّر، أو يقرّر قليلاً، لكنه فقد قيمته الإستراتيجية.⁴ في اللحظة التي يمكن بها قطع مسافات بسرعة الإلكترونيات، ويُلغى بها أيُّ اعتبار للزمن، تفقد الأماكن قيمتها وخصوصيتها الثقافية والإستراتيجية في مقابل أماكن أخرى. الفلسطيني غير القادر على الانتقال من غزة إلى الضفة الغربية، أو حتى من جنين إلى رام الله، عملياً، غير قادر على أن يستفيد حدثاً من جعل "البعيد جداً" "قريباً جداً". فـ"إسرائيل"، وبوسائل متطورة وتكاليف سياسية واقتصادية قليلة نسبياً، تُحوّل

ال"قريب جداً" فلسطينياً إلى "بعيد جداً". والفلسطيني، بفعل هذه السياسة، يبقى أسير المكان بكل ما يحمل من عبء التقاليد والانتماءات الأولية التي تشكّلت في وعائه كمكان.

إن التشنّث والتوزيع الجغرافي، الذي يرافقه تشنّث في برنامج حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، يجعل الفلسطيني عالماً بانتماءات ما قبل وطنية. لقد كان بالإمكان، على الرغم من التشنّث الجغرافي، ألا يعمل مرور الزمن لغير صالح الفلسطيني، فيما لو توفّرت حركة التحرّر كإطار جامع، وإدارة كفاحية لكل الفلسطينيين، وبرنامج وأهداف يجد فيها كل الفلسطينيين آمالهم وطموحاتهم. لكن حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، بهذا المعنى، لم تعد متوفرة، الأمر الذي يحوّل هذا التشنّث الجغرافي والسياسي، مع مرور الزمن، إلى خطر حقيقي على مقولة الشعب الفلسطيني.

إن الوطنية الفلسطينية هي وطنية حديثة التكوين، وجزء أساسي من معالم تبلورها كهوية وطنية خاصة، تسعى إلى تقرير مصيرها في إطار كيانية سياسية، تمّ في سياق العملية النضالية. لكنها ما زالت ضعيفة قياساً إلى هويات وطنية عربية أخرى حديثة التكوين، وذلك لغياب الدولة والمؤسسات العسكرية التي مثّلت بوتقة الصهر وصناعة الأمة الحديثة في البلدان التي نشأت بعد التقسيم الاستعماري. لقد لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دور البديل لمؤسسة الدولة والجيش في عملية صناعة الأمة. وقد قامت بذلك في سياق العملية النضالية التي وحّدت الإدارة السياسية وعمّقت القيم الوطنية الجامعة على الرغم من الشتات وغياب الوحدة الوطنية.

ليست الوطنية الفلسطينية وطنية حديثة فحسب، وإنما هي الوطنية العربية الوحيدة، أو قد تكون الوطنية الوحيدة على الإطلاق، التي تواجه خطة ممنهجة لإضعافها وشرذمتها. فالصراع على الأرض، الذي يخوضه الفلسطيني في مواجهة "إسرائيل"، في جوهره، هو صراع على الهوية وعلى مقولة الشعب الفلسطيني.

إن حلّ الدولتين الذي لا يرى الفلسطينيون له أفقاً، وإنما مزيداً من الاستيطان وواقع الدولة الواحدة العنصرية على الأرض، قد يهدّد، مع مرور الزمن، مقولة الشعب الفلسطيني الواحد. فقد أخرج فلسطيني الداخل-1948 من دائرته كحلّ، لكن الأهم أنه أسس لمنطق يستحيل به عودة اللاجئين. وبالتالي، استثناهم، بموقف زاحف وتدريجي من الحل السياسي. فما معنى أن يطالب

الفلسطينيون بدولة خاصة بهم وأن يطبق، في الوقت ذاته، "حق العودة" إلى الدولة اليهودية؟

ولمّا كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار والحاضنة التي تقوم بعملية صناعة الأمة، كما ذكرنا آنفاً، فإن موقفها من الحلّ المطروح اليوم، والذي يستثني هذين القطاعين من الحلّ (فلسطيني 1948 واللاجئين)، سيطرّت عليه، الآن ولاحقاً، انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من مهمة بلورة الوطنية في أوساطهما. لقد كان هذا ما لمستّه الجماهير العربية في الداخل-1948 بعد أوصلو مباشرة، والذي تمثّل بالتنظير للأسرلة لولا أن الحركة الوطنية هناك أدركت المخاطر وأعدت تنظيم ذاتها وثبّتت في الجماهير الروح الوطنية والقومية ضمن رؤية جديدة شكّلت حامية للهوية الوطنية الفلسطينية من الانهيار و"الانهراط" في الهوية "الإسرائيلية".

ليس سؤال الهوية الوطنية سؤالاً فلكلورياً، فعندما لا يجد فلسطينيو الداخل-1948، واللاجئون في مخيمات الشتات، ذاتهم ومصالحهم الوطنية، وآمالهم وطموحاتهم، معبراً عنها في الأهداف والإستراتيجية الفلسطينية، فإنهم أولاً سيستثنون تلقائياً من العملية النضالية التي في سياقها تُصنع وتُراكم القيم الوطنية الجامعة. فمسألة الهوية الوطنية الحديثة لا تعني بأننا نتناول الأكلات الشعبية نفسها، أو نرتدي الملابس التراثية نفسها، أو ندبك الدبكة الشعبية نفسها، فليس هذا ما يخلق "إسرائيل"، وإنما ما يقلقها هو أن يتحوّل موروثنا الثقافي إلى مشروع وهوية وطنية وسياسية، مهما تشبّثنا بالتراث وإن تحدّثنا نفس اللغة. الأمر الذي لم تنجح "إسرائيل" في إذابته خلال أكثر من ستة عقود. إن هذا لن يحوّلنا إلى شعب ما لم يتحوّل هذا "التشابه" من خلال حركة التحرّر الوطني إلى مشروع تحرر وإرادة وطنية وآمال وطموحات مشتركة تستجيب لكل قطاعات الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده. لم يسعف العراق أن يتحدث شعبه اللغة العربية نفسها، وينتمي إلى الموروث الحضاري نفسه، في النجاة من المخاطر التي تهدد مقولة الشعب العراقي. ولا يضعف مقولة الأمة السويسرية أو الكندية أنها شعوب تتحدث أكثر من لغة وتنتمي إلى ثقافات مختلفة. في واقع غياب الدولة أو حركة التحرّر في الحالة الفلسطينية، سنجد هذا التشتت السياسي والجغرافي الفلسطيني يفضي، مع مرور الزمن، إلى تطور مستقل لكل قطاع جغرافي فلسطيني باتجاه "هويّات" وولادات مختلفة، تنسجم وواقعه السياسي والقانوني الخاص، وبمعزل عن باقي القطاعات الأخرى. وهذا لا يحتاج إلى زمن طويل حتى نرى آثاره كما كان الحال في الماضي.

إن الوطن المقسّم إلى مشاهد، يرى منه الفلسطيني، الموزّع والمحاصر في مواقع خمس، أجزاء محدّدة من صورته التي تتطور معزولة عن الأجزاء الأخرى، وفي سياق زمني ومكاني خاص، يختلف عمّا يراه المواطن الفلسطيني من المواقع الأخرى. إن خطورة عملية إعاقة وتعطيل بلورة الهوية الفلسطينية كهوية حديثة، هو بكون الإعاقة تحصل في زمن مختلف عن الزمن الذي تبلورت فيه الثقافة والهوية القومية لدى شعوب أخرى، والتي مثلت تجربتها التاريخية أساساً للنظريات والأدبيات التي كتبت حول تشكّل القوميات. لقد تكثّف الزمن واختزلت في لحظته عمليات اجتماعية واقتصادية كانت في الماضي تحتاج إلى عشرات السنين لبلورتها إلى ثقافة. فيما اليوم تحتاج، في ظلّ وسائل الاتصال والإعلام والتكنولوجيا الحديثة، إلى أقل من ذلك بكثير. وهكذا، فإنه وبقدر ما "يكسبه" معزل فلسطيني من ثقافة خاصة بفضل هذا التطور وسرعته، فإنه يخسره من الثقافة الوطنية الجامعة، بنفس السرعة، خصوصاً وأن كل هذا يحصل في ظل غياب حركة التحزّب كبرنامج جامع بالإضافة إلى التشتّت الجغرافي.

لا شكّ أن تكنولوجيا الاتصالات والإنترنت وفرت لنا الفضائيات والإعلام العربي الذي من المفترض أن يحول دون هذه التجزئة وإعاقة تبلور الهوية الجامعة، وأن يوحد أزمته الفلسطينية والعربية عموماً، على الرغم من تشتّت أماكنهم، في زمن عربي وثقافة عربية أو فلسطينية واحدة. لكن يبقى السؤال إلى أيّ مدى تسهم هذه الفضائيات، رغم أنها ناطقة بالعربية، في بلورة ثقافة عربية ودعم مكوناتها؟

إننا نلتقي على الأغلب عبر هذا الإعلام عرباً ينطقون بالعربية لنكتشف وبكثافة لإعلام لا يتحدث بالضرورة بلغة الهموم والقضايا العربية. في أحسن الأحوال، ينكشف الإعلام الفلسطيني والعربي على قشور الثقافة العربية المأزومة، على الرغم من وجود استثناءات لهذا الوضع الإعلامي، إلا أن الكتلة الحاسمة في الإعلام العربي يمكن تصنيفها على هذا النحو، بحيث نكون مدفوعين بأجندات أيديولوجية ومصالح أنظمة، مستخدمين سهولة "الثقافة" السمعية بعيداً عن ثقافة النصّ المكتوب التي تعتبر ثقافة العمق والأكثر قدرة على مراكمة المعرفة.

ليس الزمن الذي تبلور فيه الهويات الوطنية الحديثة كالهوية الفلسطينية وحده هو الذي تغيّر.

فهذه الهويات تتأثر أيضاً من تغير مفهوم العلاقة بين البضاعة والثقافة. فلم تعد البضاعة حاملة للثقافة بالإضافة إلى قيمتها الاستهلاكية الحقيقية فحسب، وإنما العكس أيضاً أصبح صحيحاً. فاختصاراً للزمن أو استجابة لضرورات تكثيفه في ظل اقتصاديات السوق الحرة، تسوّق الثقافة مباشرة كبضاعة دون أن تحملها أو ترافقها مادة استهلاكية ما على الأقل في بداية تسويقها. وعادة يتم ذلك من خلال حملات دعائية وتسويق شديدة الوطأة يسخر لها المال وآخر العلوم والأبحاث في مجالات علم النفس والتسويق بغية تحويلها كثقافة إلى حاجة ضرورية. ولاحقاً، تأتي الثقافة في هيئة منتجات مادية لا تحمل بالضرورة قيمة استهلاكية فعلية، وإنما تستجيب لوهم الحاجة التي خلقتها دعاية السوق.

لكن عندما لا ينتج العرب بضاعتهم المادية لتحمل ثقافتهم إلى السوق الوطني على الأقل لتنافس، ولا ينتجون ثقافة قادرة أن تنافس في السوق كبضاعة، فإن ما تبقى لهم هو تسويق بضاعة الآخر، بما حملت من ثقافة، أو ثقافته بكل ما سيراقتها من بضاعة تستجيب لوهم الحاجة. وبالتالي، فإن ما تتعرض له الهويات الوطنية الحديثة التي ما زالت في طور التكوين، من عوامل إعاقة لبلورتها، يفوق بما لا يقاس ما واجهته الهويات الوطنية التي تبلورت قديماً. لقد ساهم الإنتاج ودفعت حاجات السوق به قديماً إلى تعميم الثقافة الوطنية الواحدة في أوروبا. لكن هذا في حال توفر الإنتاج المادي والثقافي المحلي أو الوطني، الذي لا يتوفر في الحالة العربية لا سيما الفلسطينية.

والسؤال هنا، هو: ما علاقة هذا كله بإعاقة بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية؟

إن رد فعل الإنسان الفلسطيني والعربي عموماً على الحداثة في ظل غياب مشروع قومي عربي حداثوي، هو: البحث عن هويته الثقافية والوطنية (في الحالة الفلسطينية)، والدفاع عمّا تتعرض له من إضعاف عبر شكلين من "الأصالة". إما الذهاب إلى "أصالة" فوق قومية-إسلامية، وإما إلى "أصالة" العشيرة والقبيلة والطائفة، أو حتى الارتداد إلى الانتماءات الجغرافية، كالقرية أو المخيم في الحالة الفلسطينية في مقابل المدينة. فالأصالة تفسر وقراءة مألوفة تبسط الواقع الحداثوي عبر المألوف، ويوجد فيها الأفراد والجماعات اليقين والدفء في مواجهة بحر الحداثة الهائج والبارد. ففي ظل غياب مشروع قومي عربي يفسر الواقع، ومشروع وطني جامع يمنح اليقين للمواطن، تتحوّل الحداثة إلى خوف من المستقبل المجهول الذي يحملها لهم جديدها غير المألوف. وإن

سهولة استخدام ما توفره الحداثة ذاتها من وسائل اتصال وتكنولوجيا إعلامية يصبح تفسير "الأصالتين" للواقع هو التفسير الوحيد السائد. لقد ظهرت مؤخراً تنظيمات إسلامية على الساحة الفلسطينية كـ "العبيسي" و"جند الله" و"أنصار الإسلام" في لبنان وقطاع غزة، يمثل ظهورها غياباً لحركة التحرُّر وتفسيرها وإطارها وقيمها الجامعة.

لقد أصبح لكل معزل في الضفة الغربية، أو لأي تقسيم كبير من تقسيمات الشعب الفلسطيني الخمس، محطات لا محطة واحدة لبث الراديو والتلفزيون وصحف ونشرات خاصة ومواقع إنترنت وغيرها تنطق باسمها وتعبّر عن مصالحها المحلية وتعكس واقعها وتعالج قضاياها المحلية والخاصة.

إن هذه الحالة اللاوظيفية التي يؤدّيها الإعلام الحديث لتوفّره وبساطة تشغيله، ليست حالة فلسطينية خاصة. لقد أصبح لكل فئة قومية أو دينية أو غيرها وسيلتها الإعلامية، لكن الدول القومية ذات الهوية الوطنية والثقافية الراسخة قادرة عبر آليات ديمقراطية أن تتعامل مع هذه الظاهرة، ولا تتأثر بها بنفس القدر الذي تتأثر به الشعوب ذات الهوية القومية الحديثة كما في الحالة الفلسطينية. ففي ظلّ واقع التشتت الجغرافي والسياسي وغياب المركز الوطني الذي يرى مهمة تنشئة الهوية الوطنية الواحدة وتعزيزها، فإن وسائل الإعلام المحلية تعمل على تكريس التقسيم الجغرافي، ليس كجغرافيا فحسب، وإنما كإتماء حمائلي وعشائري، بل وتعيد إنتاجها كأطر مشوّهة للتنظيم السياسي والمطلبي. لقد نشأ في سياق الاحتلال، وشجّعها الأخير، حاجات ومصالح محلية مرتبطة به مباشرة، وتتابع مطلبياً عبر محافظي المدن ومسؤولي المعازل مع ضباط الاحتلال في مكاتب الارتباط، التي أنشئت في كل معزل ومنطقة فلسطينية. ويجري معالجة هذه القضايا بمعزل عن الهمّ الوطني العام، وفي كثير من الحالات بمعزل عن السلطة الفلسطينية نفسها. وتقوم وسائل الإعلام المحلية، وخصوصاً الراديو، بمتابعة شكاوى المواطنين وقضاياهم على الهواء مباشرة مع ضباط الارتباط والمسؤولين العسكريين "الإسرائيليين".

يكتب زيجمونت باومان أنه، ومنذ أن تحوّلت العلاقة بين الزمن والمحيط إلى عملية قابلة للتغيير، وديناميكية وليست معطى ثابتاً "ستاتي"، فإن التنافس على احتلال المحيط المكاني فرض عملية "مطاردة"، حيث أصبح الانتشار في المحيط المكاني هو اسم اللعبة والمكان هو "الصيد"... المحيط

هو القيمة والزمن هو الأداة.⁵ إن "إسرائيل"، وكي تحصل على قدر عالٍ من القيمة وأن تحتفظ بها، لا يكفي أن تطوّر في هذه "المطاردة" سرعة الدبابة والصاروخ أو الطائرة فقط، فهذا ينفع في الحفاظ على تفوّقها العسكري الإستراتيجي في مقابل الجيوش العربية. وهذا التطوير يردُّ على نوع معيّن من التهديد، لكن التهديد الذي تراه في الفلسطينيين هو تهديد من نوع آخر له علاقة بمقولة "الشعب" التي إن ضمن العدو تفكيكها فإنه يضمن ألا يتحوّل "التهديد الديمغرافي" إلى تهديد فعلي وإستراتيجي على الدولة العبرية وطابعها اليهودي حتى في ظلّ أغلبية عربية بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

إن "إسرائيل" كدولة تملك قدرات عسكرية واقتصادية وغيرها تفوق قدرات وإمكانات الفلسطيني بمئات المرات، لكن أهم ما يملكه الشعب الفلسطيني، وأيّ شعب أعزل واقع تحت الاحتلال على الإطلاق، هو وحدته وتماسكه الداخلي. و"إسرائيل" تطوّر أدواتها وأساليبها وتستغلُّ كل ما تتيحه الحداثة من فرص وإمكانات، وما تخلقه من واقع معنوي وثقافي، بغية الإجهاز على مقولة الشعب دون الحاجة للإجهاز عليه مادياً. إن هذا الفهم لـ"إسرائيل" يفسّر لنا كيف لا ترى قياداتها التناقض بين الاستيطان المستمر في الضفة الغربية وخلق واقع الدولة الواحدة، وبين ما يخلقه هذا الاستيطان من تهديد ليهودية الدولة. فإن كان حلُّ الدولة الواحدة يهدّد يهودية الدولة، ويضع في طريق حلِّ الدولتين العراقل والوقائع الاستيطانية على الأرض، فما الذي تريده "إسرائيل"؟

"إسرائيل" تراهن على الزمن، فبعد أن نجحت، عبر أوسلو، في تجزئة المشروع الوطني وتشتيت حركة التحرّر بين سلطة وفصائل مقاومة، فإن التوزيع الجغرافي، ومع مرور الزمن بكل ما يحمله الزمن من عوامل حداثة تراهن من خلالها على إضعاف مقولة الشعب، يعمل على تفكيك البنية الأساسية والقيم الجامعة الحاملة والحامية للمشروع الوطني التي يسهل تفكيكها إن غابت مقولة الشعب الواحد.

ليس عدد الفلسطينيين هو الذي يشكل خطراً على "إسرائيل" فحسب، وإنما تحول هذا العدد إلى مشروع وطني يطالب في تقرير مصيره. إن المطلوب ليس الإسراع في "عقد الصفقة" التاريخية مع "إسرائيل"، كما يقترح البعض لإنقاذ ما تبقى من أرض من غول الاستيطان، فلا المطروح نظرياً صفقة معقولة، ولا "إسرائيل" تعني عملياً الوصول إلى صفقة حتى وإن كانت هزيلة. اللعب كان وما زال على الزمن ومتغيراته.

مقولة الكفاح الفلسطيني المسلّح في ظلّ الحداثة، ووهم حلّ الدولتين

[يقول عزمي بشارة]: "... ولأن منظمة التحرير الفلسطينية باتت تشبه حركة التحرّر الوطني، فقط قامت بما يشبه الكفاح المسلّح، كأنها حركة تحرّر وطني، ولكن البندقية ليست أداة نضال فيما يشبه الكفاح المسلّح، بل هي رمز الكفاح المسلّح لا يهدف إلى تحرير بل يرمز إليه. لذلك، فهو لم يكن إستراتيجية بل أيديولوجية، ولم يعد وسيلة، بل أصبح هدفاً أيديولوجياً بالأساس. وعندما ينقلب الكفاح المسلّح هدفاً، يصبح الناس وسيلة، وعندها لا يحصى قتلى الأعداء على ذاك الجانب من المتراس، بل الشهداء على هذا الجانب، فهم الدليل على استمرار الكفاح. أصبح هدف هذه العملية المسلّحة هو العملية المسلّحة التي تقدم هدية بمناسبة "يوم الانطلاقة"، أو ذكرى استشهاد أحد المناضلين... وعندما تتحول العملية المسلّحة إلى هدف بذاتها، وتصبح فيما بعد نوعاً من الشعائر والطقوس."⁶

لا نقصد، تحت هذا العنوان، مراجعة مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني المسلّح، بنجاحاته وإخفاقاته، وإنما قراءته من خلال العلاقة الجدلية، والحوار الدائم بين مثلث: الواقع، والوسائل، والأهداف. هذا الحوار الذي يجب ألا تتوقف حركة التحرّر الوطني عن القيام به لحظة واحدة، بغية تطوير نضالها والسير به نحو تحقيق أهدافها.

لا شك أن الكفاح المسلّح الذي خاضته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وانطلق في بداياته ككفاح لاجئين يندشون العودة، كان من أهم إنجازاته خلال العقود الأربع الماضية أنه أسس للهوية الوطنية الفلسطينية الحديثة عبر النضال ومراكمته لقيم جامعة، وحفاظه على أمل اللاجئين وطموحاتهم الوطنية المشتركة، والتي ما كان بالإمكان الحفاظ عليها إلا عبر البندقية التي انطلقت من مخيمات الشتات باتجاه الوطن.

لقد حقّقت منظمة التحرير الفلسطينية مقولة الشعب الفلسطيني الذي التّف حول المقاومة المسلّحة والبندقية بصفتها أداة التحرير التي ما لبثت تكتسب رمزية خاصة حدّ التقديس. لكن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي فشلت في تحقيق إنجاز فعلي يذكر على الأرض يقربها من

تحرير فلسطين، تحوّلت في تعاملها مع الكفاح المسلّح من كونه قيمة عملية لتحرير فلسطين إلى كونه قيمة معنوية ترمز إلى تحريرها وعودة اللاجئين. وكوّست هذه القيمة الرمزية في خطابها السياسي، دون الأخذ بها أو العمل الجادّ معها وتطويرها كأداة تحرير، عبر توفير الشروط المادية والسياسية لنجاحها. كما لم يتم مراجعتها وتقييمها كقيمة عملية وبقيت عالقة بين حضورها الرمزي في الأدبيات السياسية وغيابها كأداة تحرير فعلية، فتظهر في مؤتمرات الفصائل وقراراتها بصفتها الثانية لكنها بقيت تعني دوماً قيمتها الأولى-المعنوية. فهذه البندقية، كما ذكرنا، أصبحت أكثر من أداة في الثقافة والتراث النضالي الفلسطيني. هنا، وحتى بين المناضلين، كان ولا يزال من الصعب طرح السؤال بشأن دور الكفاح المسلّح ومراجعة مسيرته كما تمت ممارسته فعلاً، وفي ظلّ ما تتيحه أو لا تتيحه الدول العربية والواقع الدولي.

راجع يزيد صايب في كتابه **الكفاح المسلّح والبحث عن الدولة** تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية ونضالها الوطني الفلسطيني مستنداً إلى أرشيفها ووثائق مؤتمرات فصائلها.⁷ ولعلّ الانطباع المركزي الذي يتركه هذا البحث القيم على القارئ، هو أن منظمة التحرير الفلسطينية (وعلى مدار تاريخها، وكلما وقفت أمام منعطفات ألزمتها بإعادة تحديد برامجها وخياراتها على ضوء المتغيرات العربية والدولية)، كانت دوماً تعيد صياغة أهدافها بنوع من الضبابية. وقد أتاح لها ذلك مرونة سياسية احتملت إعادة صياغة الأهداف عبر أكثر من قراءة وتفسير ثبت لاحقاً أنها أدّت إلى تراجع عن الثوابت الوطنية. وقد حدّدت، في الآن نفسه، وسائلها بصيغ واضحة ومباشرة وصريحة لا تحتمل مثل هذا التأويل وفقاً لـ"الواقعية السياسية"، فيما بقيت الوسائل ثابتة حدّ التقديس، ودون هذه القراءة "الواقعية" والأخذ بمعطياتها وضرورتها. إن هذا السلوك، هو نتاج عقلية تقدّس الرمزية والظاهر من النضال التي يسهل عليها أن تقبل بـ"الحل المرحلي"، للدولتين، والذي لم يعد مرحلياً وإنما دائماً، ليس كحلّ وكدولتين على الأرض، وإنما كحلّ دائم للتفاوض إلى ما شاء الله، للوصول إلى دولة قابلة للحياة! وذلك على الرغم من أنه حلّ في جوهره ينطوي على شطب حق العودة، فيما الكفاح المسلّح، الحامل رمزية التحرير بعد أن فشلت حركة التحرّر الوطني من إحداث تقدم بهذا الاتجاه، بقي هو الثابت الذي سنراه لاحقاً يعيد إنتاج نفسه، أو يعاد إنتاجه برمزية جديدة.

قد تقبل حركة التحرّر الوطني بحلول وسط، وبممارسة المرونة السياسية، وبالتالي، تعديل أهدافها

المرحلية، إلا أنه لا يوجد حركة تحرُّر وطني تنازلت، في إطار تكتيكها وصياغة أهدافها المرحلية أو حلول الوسط التي قد تتوصَّل إليها، بفعل موازين القوى، عن جوهر قضيتها. وجوهر القضية الفلسطينية هو قضية اللاجئين وعودتهم. أما الكفاح المسلَّح، فهو شكل من أشكال النضال، وأداة مهما بلغت أهميتها تُقرأ وتُقيَّم جدواها، وتُقدَّم وتؤخَّر على أشكال أخرى من النضال وفقاً للمعطيات وما يفرزه الواقع من ظروف. وبهذا المعنى، فإن حركة التحرُّر الوطني الفلسطيني، ولفترة طويلة الزمن، ثبَّتت المتغير-الأدوات، وغيَّرت الثابت-الأهداف، وأهمها التنازل الضمني عن حق العودة بقبول حلِّ الدولتين.

لم يعد جوهر الخلاف بين فتح-السلطة وحماس-الحركة تحديداً يدور حول حلِّ الدولة في حدود 4 حزيران 1967، التي أصبحت بمعنى ما حدود الإجماع الوطني الفلسطيني، دائماً حول وسائل النضال-الكفاح المسلَّح. وتستخدم لغة هذا الخلاف مفردات ورمزية الكفاح المسلَّح في سياق جديد، لا سياق حركة التحرُّر الوطني الفلسطيني كما كان في الماضي، وإنما سياق غيابها وفي الصراع على السلطة تحت الاحتلال. فمن يمارس المقاومة المسلَّحة كفضيل بمفرده بمعزل عن المقاومة كأداة لحركة التحرُّر بفصائلها مجتمعة وفي إطارها كإستراتيجية تحرير واحد، فيما يدرك بأن فلسطين لن تحرَّر بقوى فضيل واحد، إنما هو في الحقيقة لا يدرك الأهمية الرمزية لهذا الكفاح ودوره التاريخي في صناعة وتعزيز مقوله الشعب الفلسطيني. وعندما تمارس رمزيه الكفاح المسلَّح وتستخدم خارج هذا السياق، تصبح رمزية مدمرة وممارسة خطيرة، تهدد وحدة الشعب الفلسطيني وتعمل على تفكيكه. والإصرار عليها يحوِّل الكفاح المسلَّح فعلياً من وسيلة إلى هدف قائم بذاته، ويصبح الشعب والمناضلون هم الوسيلة. وعندما يقبل فضيل بحلِّ الدولتين، فيما يتضمن هذا الحل بنياً شطب حق العودة والكفاح المسلَّح الذي انطلق كوسيلة للتحرير وعودة اللاجئين على يد اللاجئين أنفسهم، فإنه يُستخدم في هذا السياق بمعناه الرمزي للتعويض عن القصور البرنامجي في حلِّ قضيتهم.

وفي الوقت ذاته، فإن الفصائل التي تستخدم حقيقة أن العمل المسلَّح الفلسطيني فشل في إنجاز التقدم على طريق التحرير، لا تفعل ذلك بغية تقييم وتقويم المسيرة النضالية، وإنما لتبرير ما قدَّمته من تنازلات وما يجعل طاولة المفاوضات الإستراتيجية الوحيدة الممكنة في مواجهة

الاحتلال. إن هذا الاستخدام الانتهازي (الذي يأتي دوماً باسم "الموضوعية" و"العقلانية"، والذي شكّل منطّقه الاستهلاكي المفرط في استخدام رمزية الكفاح المسلّح جزءاً أساسياً من فشله)، يعاود الآن، بعد أن قطع شوطاً في التنازل عن الثوابت الوطنية، استخدام الفشل الذي كان هو جزءاً منه، والظهور كأداة لتبرير تنازل جديد آخر. إنه ليس فقط حق يراد به باطل، وإنما "موضوعية" لتغييب الموضوع، وعقلانية لتغييب العقل، وواقعية لا تطور الواقع وتنهض به وبالقضية الفلسطينية نحو مواقع أفضل، وإنما تستخدمه لتبرير التراجع والتنازل، فتصنع به واقعاً جديداً تطالبنا أن نقرّ به ونتعامل معه من باب الواقعية دائماً. وهكذا دواليك، تقود [الواقعية] الشعب الفلسطيني بهذا المنطق الدائري إلى طريق مسدود، وإلى قبول النتيجة الوحيدة والمنطقية في هذه الحالة، والتي تجعل طرح السؤال "لماذا لم تقبلوا بقرار التقسيم؟" أمراً عادياً... السؤال الذي لا ينتظر سائله رداً، وإنما يأتي لإقناع الفلسطيني بأنه لا يجب عليه تضييع الفرصة مرة أخرى!

إن الكفاح المسلّح كلغة تخاطب رمزية بين الفصائل الفلسطينية واستخدامه بهذا المعنى في السجال الإعلامي (تُنْفَذ العمليات وتُطَلَق الصواريخ أحياناً في هذا السياق بدل الكلمات في مواجهة الخصم وردّاً عليه وليس للأهمية العسكرية أو السياسية في مواجهة الاحتلال) يُفترض أن يعبر عن سقف الحلول-حلّ الدولة على كل فلسطين التاريخية، أو حلّ الدولتين-أو يعبر عن مدى التمسك بالثوابت، لا سيّما حق العودة للاجئين، إلا أن هذا التعبير يأتي على نحو رمزي وليس فعلياً. فالجميع متفق على الدولة الفلسطينية في حدود 4 حزيران 1967، على الرغم مما ينطوي عليه هذا الحل من فهم، كما أشرنا، بشأن قضية اللاجئين والعودة. إذن، فإن عدم إجراء تقييم وإعادة نظر جادة ومعقدة بالأشكال العنيفة والمسلّحة للنضال، والوقوف مباشرة أمام جدوى الكفاح المسلّح بغية تطويره واستحداث أشكال نضال جديدة، هو موقف صادر عن طرفين فلسطينيين متفقين في الجوهر السياسي، وتفضي رؤياهما إلى حلّ الدولتين نفسه، لكنهما متناقضان في مواقفهما من الوسائل-الكفاح المسلّح، ولكل جهة أسبابها ودوافعها الخاصة في رفض إجراء مثل هذا التقييم للعمل المسلّح.

الطرف الأول الداعي إلى التمسك بالكفاح المسلّح بمحدودية، يتمسك به كأداة رمزية لسقف حلول عالٍ (فلسطين التاريخية)، فيما قبل ويعمل جاهداً لأن يثبت استعداديته، عبر سلوكه السياسي، التعاطي مع حلّ الدولة الفلسطينية في حدود 1967. وهو، في الآن نفسه، يواصل استخدام رمزية

الكفاح المسلّح للتغطية على كسله الفكري وقصوره البرنامجي في تطويره باتجاه رؤية إستراتيجية تشمل كل قطاعات الشعب الفلسطيني بما فيها اللاجئين، وتحافظ على مقولة الشعب الواحد. والطرف الآخر، يعتقد أن أيّ مراجعة جادة ومعقدة لهذا الشكل المسلّح من النضال سيضعه أمام تاريخه بكل ما حمل من أسئلة كبيرة ومحرجة، لكن الأهم هو أنه لا يرغب من خلال نقد العمل المسلّح في تطوير واستحداث وسائل نضال أخرى.

لقد كانت الدعوة إلى مراجعة العمل المسلّح في الماضي تأتي، على الأغلب، من أوساط فلسطينية لم تتبنّ ولم تمارس الكفاح المسلّح، الأمر الذي جعل التعامل مع دعوتها غير جاداً. فهي دعوة من طرف شهادته "مجروحة"، لا سيما وأنه طرف صاحب موقف سلبي مبلور ومسبق وتاريخي من الكفاح المسلّح. لكننا نشهد داخل السجون اليوم، وفي أوساط من مارسوا الكفاح المسلّح، ودفعوا فاتورته سجنًا وجروحاً بالغة من يتناول هذا السؤال ويحاول شقّ الطريق نحو سبل ووسائل جديدة للإجابة عليه. وعلى الرغم من أن هذه الأسئلة والتساؤلات لم تشكّل، حتى الآن، مراجعة منهجية يمكن بلورتها في أوراق عمل ومواقف، وإنما تأتي كمراجعة فردية وتجارب خاصة متقطعة، لكنها تجارب تمتد إلى عشرات السنين وتغطّي كافة مراحل النضال الفلسطيني. إن ذلك يجعلها تجارب غنية تستحقّ الوقوف عندها، إذ يطرح أصحابها، الذين تركزوا داخل السجون على مدار أكثر من ثلاثة عقود، السؤال بقوة ودون موارد: هل ما زال الكفاح المسلّح هو أداة تحرير فلسطين الأساسية؟ إن هذا السؤال لا يستدعيه فشل الكفاح المسلّح (الذي دوماً يمكن الأدعاء، وبحث، أنه لم يمارس كإستراتيجية تحرير، وبالتالي لم يأخذ فرصته الحقيقية كأداة فعلية) وإنما تستدعيه مجموعة من العوامل الموضوعية، العربية والدولية، وعوامل ذاتية بما آلت إليه الحالة الفلسطينية الداخلية من تردّد، لا سيما آخرها الفصل الجغرافي بين غزة ورام الله الذي يرافقه فصل سياسي غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية.

لقد استنزفت المفاهيم وأنهكت المصطلحات، نحو: الموضوعية، والبراغماتية، والعقلانية، والنقد، والنقد الذاتي، وغيرها، وأفرغت الكلمات من محتواها، وأسيء استخدامها، كما أسيء مؤخراً للديمقراطية، أو كما أسيء في الماضي البعيد والقريب للكفاح المسلّح والنضال والمناضلين. الأمر الذي يجعل أيّ مراجعة، وأيّ نقد جاد يحاول تطوير وسائل النضال، ويحافظ على المشروع

الوطني الفلسطيني في مثل هذا المناخ المفاهيمي المسموم، محاولة محفوفة بالمخاطر، وتكاد تكون مستحيلة، وأقل ما قد يصيب أصحابها هو التشكيك في نيّاتهم. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن المراجعة أصبحت ضرورية ليس بهدف تطوير النضال ومراكمة الإنجازات مستهدفين المستقبل فحسب، وإنما كذلك للحفاظ على حاضر الشعب الفلسطيني كمقولة، فهي الأساس والشرط الضروري لمن يستعد لنضال طويل الأمل، وهو نضال طويل الأمد.

فيما كان الكفاح المسلّح في الماضي يراكم تراثاً نضالياً جامعاً، ويساعد على بلورة مقولة الشعب الفلسطيني، أصبح التمسك به من قبل فصائل تمارسه، في ظلّ غياب حركة التحرّز الوطني والإستراتيجية النضالية الواحدة، يشكل خطراً حقيقياً على مقولة الشعب الفلسطيني، إذا ما دام هذا الحال لفترة زمنية طويلة. هذا إلى جانب غياب وحدة الهدف الذي قد يعكس ويتضمن آمال وطموحات كل قطاعات الشعب الفلسطيني، ولا يخرجها من دائرة همومه ومسؤولياته، ولا سيّما اللاجئيين والداخل-1948.

لا شكّ أن لطروحات التيارين المركزيين على الساحة الفلسطينية تداعيات سلبية على رؤية فلسطينيي الداخل-1948، مثلاً، لهويتهم الوطنية وذاتهم النضالية، كما تنعكس ويعبّر عنها في الطروحات. ففي الوقت الذي لا يراهم فيه التيار المركزي، الذي يقود منظمة التحرير الفلسطينية، جزءاً من همّه وبرنامجه ومسؤولياته السياسية، كنتيجة طبيعية لتبنيّه خيار حلّ الدولتين، بات مطالباً اليوم بأن يعلق على فلسطينيي الداخل آفاق النضال المطلبي والوطني عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" دولة يهودية.⁸ فيما التيار الآخر المتمثّل بـ"حماس" يقدّم لهم حلّ الدولة الواحدة برؤية عقائدية إسلامية، لا تخرج قطاعات واسعة طائفية وغير دينية من فلسطينيي الداخل من دائرتها كحلّ فحسب، بل ويتمسك بهذا الاتجاه بوسائل عنيفة لا تترك لهم في النضال مكاناً، حتى لو تجاوزوا القضية العقائدية، ما يحول دون مشاركتهم ضمن ظروفهم القانونية والسياسية، وما يحول دون مراكمتهم إلى جانب بقية أبناء شعبهم الفلسطيني ومعهم قيماً وتراثاً نضالياً مشتركاً يمثّل جوهر مقولة الشعب. فإذا كان التيار الأول يخرجهم من دائرة الحلّ السياسي، فإن التيار الآخر يخرجهم من دائرة المشاركة في النضال الفلسطيني. وفي كلا الحالتين، ستهتر، مع مرور الزمن، مقولة الشعب الفلسطيني في أوساط فلسطينيي الداخل-1948.

لقد بات الشعب الفلسطيني ونضاله محكوماً بسقف شكلين من النضال النخبوي: نخبوية العمل المسلح من جهة، ونخبوية طاولة المفاوضات من جهة أخرى. وبين هذين الشكلين النخبويين، سيغيّب الشعب الفلسطيني كوحدة واحدة، وستترك قضية اللاجئين والعودة مكشوفة دون تغطية برنامجية، وسيبقى اللاجئون دون إستراتيجية نضالية تتسع لبرنامج مطلبى نضالي، يوفر لهم، إلى حين العودة، مقومات الصمود وأفق برنامجي يستند ليس إلى جهودهم وقواهم الذاتية فحسب، وإنما يحمل مقومات تستنهض النضال والجهد الفلسطيني أينما كان، ودون إستراتيجية تجنّد المواطن العربي للإسهام في هذا النضال المطلبى، دون أن يتعارض مع نضاله المحلى: الوطني الديمقراطي.

إن عدم مراعاة تحديد الوسائل والأهداف بما ينسجم والتوزيع الجغرافي الفلسطيني، وما يفرضه من واقع سياسي وقانوني، وما تتطلبه ضرورات تعزيز مقولة الشعب الفلسطيني في سياق العملية النضالية، دون مراعاة البعدين المطلبى الفلسطيني لا سيّما اللاجئين، والبعد الديمقراطي القومي العربي... يترك عامل الزمن في الوضع القائم يعمل لا لصالحنا، وإنما لصالح "إسرائيل".

إن مراجعة الهدف، حلّ الدولتين، والوسائل، لا سيّما الكفاح المسلح الذي نتناوله بهذا المعنى والسياق، ليس مشروعاً للتبرير ولا مشروعاً للكسل الذهني والبرنامجي، وإنما مشروع للعمل والنضال الجاد العنيد طويل الأمد، ولتطوير الفكر السياسي الفلسطيني.

هناك متغيّران موضوعيان أساسيان في اعتقادنا يشكّلان السبب الرئيسي في دعوتنا إلى نقاش الوسائل النضالية المسلحة كشكل رئيسي في النضال التحرري الفلسطيني، وهما: غياب الدولة العربية، كقاعدة للانطلاق أو كعمق إمداد وتسليح للكفاح المسلح، وسقوط النظريات القتالية والتجارب التحررية المسلحة التي اعتمدها شعوب، مثل فيتنام وكوبا والجزائر والصين، نتيجة لتطوّر تكنولوجيا الحرب وتغيّر مبنى الجيوش والاقتصاد في ظلّ الحداثة.

لقد تغاضت ما تسمى "دول الطوق" العربي عن المقاومة الفلسطينية المسلحة التي انطلقت من أراضيها أو التي استخدمتها قاعدة للتدريب أو عمقاً للتسليح والإمداد. وقد أتاحت هذه الدول مثل هذا الهامش للفلسطينيين لسبيين: الأول، غياب الدولة القادرة على بسط سيادتها، فضلت

التنازل جراء هذا الضعف عن احتكار السلاح واستخدام العنف، وأتاحت العمل المسلح عبر حدودها وانطلاقاً من أراضيها للظهور بمظهر المساهم في الجهد القومي العربي في استعادة فلسطين. وأما السبب الآخر في استخدامها الوجود الفلسطيني المسلح على أراضيها كورقة في إدارة خلافاتها مع الدول العربية الأخرى. وقد تورّطت البندقية الفلسطينية في الصراعات العربية أو في الخلافات الداخلية لنفس البلد، وبصورة مطّردة مع تنامي قوة الدولة المركزية وبسطها سيادتها، فبدأت هذه الأنظمة تمنع تدريجياً الانطلاق من أراضيها أو استخدامها كعمق إمداد وتسليح. فبالإضافة إلى توقيع دولتين عربيتين على اتفاق سلام مع "إسرائيل"، فإن الدول الأخرى، ومنذ العام 1973، تتيح إقامة قواعد تدريب، لكنها منعت بشدة وبشكل مطلق العمل من خلال حدودها. وقد ظلّت الساحة اللبنانية ومقاومتها الإسلامية فاعلة على هذا الصعيد، لا سيّما في ظل استمرار ضعف الدولة. وقد بدا واضحاً أن من المشكوك فيه أن تتواصل المقاومة الإسلامية من لبنان باتجاه فلسطين بعد قرار مجلس الأمن 1701.

وفيما انتقل مركز القرار الوطني الفلسطيني إلى الداخل بفعل فشل التجربة الفلسطينية المسلّحة في الخارج، وبعد إقامة السلطة الفلسطينية، فإن العمل المسلح أصبح، على المستوى الفلسطيني، قضية خلافية حوّلت قوى سياسية مركزية داخل السلطة إلى قوى مكافحة لهذا الشكل من النضال، وقد وظّفت قبل الحسم العسكري في غزة جهوداً أمنية وشرطية كبيرة لهذا الغرض. وقد تضاعفت هذه الجهود في الضفة الغربية بعد تفجّر الخلاف بين فتح وحماس، فيما تسعى حماس نفسها في غزة إلى مركزة العمل المسلح وإخضاعه لإرادتها وأجندتها السياسية كسلطة.

لقد تبين، ومن خلال التحقيق الذي يمرُّ به المناضلون في المعتقلات "الإسرائيلية"، والمعلومات التي يواجّهون بها منذ سنة 2006 من قبل المخابرات، أنها مستمدّة من معلومات تقدّمها لهم أجهزة مخابرات دول عربية. وقد تكرّر هذا مع عشرات الحالات، وفي قضايا وملفات لا تعتبر ملفات نوعية من "العيار الثقيل" التي قد تستدعي تنسيقاً وتعاوناً أمنياً رأسياً بين الأجهزة "الإسرائيلية" وأجهزة هذه الأنظمة العربية، ما يؤكد بأن التعاون ميداني-قاعدي بمستوى ضباط تحقيق وقادة مناطق. ويبدو أن هذا المستوى التفصيلي والمتقدّم من التعاون جاء من "ثمار" 9/11 الذي فرض، أمريكياً، على هذه الأنظمة ملاحقة الإرهاب، خالطين، وبشكل متعمّد، بين الإرهاب والنضال التحرّري الوطني.

لم يسقط الكفاح المسلح كخيار تحرّري بشكل مطلق، وإنما أصبح غير ممكن في الحالة الفلسطينية. ويسوق البعض "حزب الله" وانتصاره في الجنوب اللبناني مثلاً لعدم صوابية هذا الرأي، مشيرين إلى "حماس" وقطاع غزة كإمكانية لتكرار التجربة اللبنانية متجاهلين في سؤوقهم هذا النموذج اللبناني مجموعةً من العوامل والاختلافات التي تؤكّد من خلاله استحالة تطبيقه في الحالة الفلسطينية في قطاع غزة، ومنها:

أولاً: حزب الله يمتلك عمقاً إستراتيجياً يمداد بشري وتسلحي ليس داخل بلده فحسب، بل ويمتد عبر سوريا إلى إيران. أما قطاع غزة، بمساحته المحدودة وجغرافيته المنبسطة والمحاصرة من ثلاث جهات من "الإسرائيليين"، فهو ساقط إستراتيجياً ويختلف عن الحالة اللبنانية. كما أن مصر ليست سورية في علاقتها مع المقاومة. فالأولى، تنظر إلى حماس كفرع للمعارضة الداخلية عندها، الإخوان المسلمين، أما الأخرى، فتنظر إلى حزب الله كحليف إستراتيجي. وبالتالي، فإن المقاومة الإسلامية في غزة، حتى وإن نجحت في تهريب الصواريخ والأسلحة، فإنها لن تتمكن من مواصلة الإمداد والتسلح في حالة المواجهة في ظلّ غياب دعم الدول العربية المجاورة كحليف إستراتيجي.

ثانياً: فيما يندرج حزب الله بإمكاناته العسكرية وينسجم كذراع مقاوم مع الأمن القومي السوري الذي يعتبر بأن هناك ضرورة لتعزيمها وصمودها، تعتبر حماس كوجود عسكري وقوة مدربة على الحدود مع مصر في نظر القيادة المصرية تهديداً لها ولأمنها القومي. فالأولى، في حالة حرب مع "إسرائيل"، أما الأخرى، فقد حسمت خيارها الإستراتيجي في التوقيع على اتفاقية سلام معها.

ثالثاً: حزب الله يعمل كمقاومة على هامش الدولة ومؤسساتها القائمة، فيما حماس هي السلطة (الدولة)-المؤسسة. وبالتالي، فهي عنوان ضبط لأيّ عمل أو نشاط مقاوم. وقد تحولت ضابطاً له فعلاً كجزء من ثمن تدفّعه لتسلّمها السلطة.

رابعاً: حزب الله، الذي قاتل على أرضه ومن خلال عمل غواري وعصاباتي، تمكن من خلال استهداف العسكريين من تحويل الحرب والخسائر "الإسرائيلية" إلى حرب وخسائر غير ضرورية في نظر المجتمع "الإسرائيلي" (نشوء منظمة "أربع أمّهات")، الذي أصبح ضاغطاً باتجاه الانسحاب. صحيح أن الاحتلال

لغزة لم ينته بانسحابه وإنما تحول إلى حصار، لكن العمل العسكري الممكن أمام المقاومة، في ظل هذا الواقع، هو إطلاق الصواريخ، التي لا تستهدف العسكريين، أو ليس بمقدورها أن تستهدفهم بشكل أساسي، وإنما تستهدف التجمعات السكانية لـ"المدنيين" داخل الخط الأخضر.

إن المقاومة المسلّحة لا تستهدف من خلال عملها العسكري تحقيق الانتصار الإستراتيجي العسكري علي المحتل، فلا يوجد مقاومة انتصرت بهذا المعنى، وإنما حولت الضربات التكتيكية للعدو إلى حالة نفسية وسياسية ذات ثقل إستراتيجي أدت به إلى اتّخاذ قرار الانسحاب. وقد كان هذا عبر استهداف عناصر قواته المسلّحة، وتحويل تكاليف سيطرته على الأرض إلى خسائر باهظة بشرياً واقتصادياً. إن المقاومة الصاروخية والوحيدة الممكنة في ظلّ الحصار القائم على غزة ليس في وسعها أن تشكّل تكلفة بشرية غير محتملة في صفوف العسكريين "الإسرائيليين" على الإطلاق. كما لا تشكل إرهافاً يذكر للاقتصاد "الإسرائيلي". وبالتالي، فهي، من هذه الناحية، لا تشبه التجربة اللبنانية لحزب الله.

إن الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الذي يرافق هذه العمليات لا يركّز على فك الحصار، وإنما هو مشدود بكلّيته لأهداف أبعد من ذلك بكثير، ما يضعف مطلب فكّ الحصار. وإذا كان إيقاع الخسائر في صفوف العسكريين يخلق نقاشاً "إسرائيلياً" داخلياً ضاعطاً، فإن استهداف "المدنيين" ليس فقط لن يحقق مثل هذا الجدل "الإسرائيلي" الشعبي الداخلي إلى جانب فك الحصار، وإنما سيوحّد المجتمع والحكومة والجيش في خندق واحد، خندق "حرب التحرير" التي لم تنته بعد كما يردّدون دائماً، وسيحوّل ذلك كله إلى الداخل الفلسطيني نقاشاً مجتمعياً منقسماً حول الأهداف السياسية التي تتجاوز شعار فكّ الحصار.

ووفقاً للنتائج العسكرية والسياسية المحتملة، التي أشرنا إليها، فإن الأمر يستدعي إعادة نظر في هذا الشكل النضالي، وتبني أشكال نضالية أخرى قادرة على تجنيد مرگبات قوّة ضرورية تنسجم وتطورات الشعار السياسي الذي ينحو واقعياً نحو حلّ الديمقراطية الواحدة، بعد فشل حلّ الدولتين على الأرض، بل واستحالتته كما سيتبين لاحقاً. ولذا، فنحن بحاجة إلى وسائل قادرة على تجنيد الرأي العام الوطني الفلسطيني خلفها تتيح مخاطبة المجتمع الدولي ومنظّماته، وتتيح مشاركة

دولية شعبية في الجهد النضالي، لا سيّما المشاركة العربية، وتمكننا من تطوير مناهضة "إسرائيلية" داخلية شعبية للاحتلال، أو على الأقل تقف إلى جانب شعار فكّ الحصار عن غزة في المرحلة الأولى.

قد ينفع العمل المسلّح في قطاع غزة لغياب التداخل والاشتباك الممكن مع جيش الاحتلال الذي يقف هناك على الحدود محاصراً ومحصّناً بشكل جيد، لكنه قد ينفع في الضفة الغربية حيث الاشتباك والتداخل مع المستوطنين. فهل ثمة تسرع في تحديدها وفرضيتها بأن الكفاح المسلّح كخيار فلسطيني لم يعد مجدداً؟ أما زال ثمة أمل للعمل المسلّح في دحر الاحتلال في الضفة الغربية؟

لقد استعرضنا، حتى الآن، أسباباً، هي في جوهرها سياسية، تحول دون أن يتحوّل الكفاح المسلّح في الحالة الفلسطينية، وتحديدأ في الحالة الغزيّة، إلى أداة تحرير فعلية. وبما أنها أسباب سياسية، فهي أسباب قابلة للتغيير. وبالتالي، فإننا نتحدث عن أسباب ظرفية لا يمكن اعتمادها كأساس ثابت نطلق منه في تحديدها الإستراتيجي بشأن أدوات النضال المستقبلية، أو اعتمادها كأساس كافٍ لإثبات فرضيتنا بأن الكفاح المسلّح أصبح غير ممكن في الحالة الفلسطينية. ونحن، في حقيقة الأمر، نوّسّ موقفنا هذا ليس على ما هو سياسي وظرفي فقط، وإنما على ما هو جوهرى بنيوي ثابت نسبياً، أحدثته تكنولوجيا الحرب وتغيّر مبنى الجيوش والبنى الاقتصادية في ظلّ الحداثة والعولمة التي أدّت جميعها إلى تغيّر في مرّكبات القوة بمفهومها الشامل. إن هذا كلّهُ سيتطلب منا الدخول في بعض تفاصيل النظريات القتالية، كحرب العصابات وحرب الغوّار كي نوضّح كيف سقطت هذه النظريات القتالية للتجارب التحزّرية الصينية والفيتنامية والكوبية في ظلّ الواقع الحضاري والتكنولوجي الجديد... هذه التجارب التي استمدّت منها الثورة الفلسطينية تجربتها في الكفاح المسلّح شأنها شأن "حزب الله" و"حركة حماس". لكن، وقبل أن تنتقل إلى هذا العنوان، لا بدّ من استعراض بعض التناقضات البنيوية في سياق العنوان السياسي السابق،⁹ والتي يؤدي إليها تبني الكفاح المسلّح كأداة تحريرية فلسطينية.

هناك تناقض بين الرغبة الشديدة والصادقة لدى قوى المقاومة المسلّحة، والمؤسّسة على التجربة الفلسطينية المريرة في عدم تورط القضية الفلسطينية في الصراعات العربية-العربية، أو استخدامها في الصراعات الإقليمية في المنطقة، من جهة، وتصادم هذه الرغبة، من جهة أخرى، بحاجة الكفاح المسلّح الضرورية إلى قواعد ارتكاز للتسليح والتدريب والإمداد، التي دونها لا يمكن

له أن يستمر، أو أن يكون مؤثراً حتى في حدود أدائه الحالي. إن هذا الشرط الضروري يدفع باتجاه تحويل قضية تحرير فلسطين من هدف إلى وسيلة تستخدمها هذه الدول التي قد توفر القاعدة أو التسليح في ظروف معينة، ما سيحوّل، في هذا السياق، الكفاح المسلح الفلسطيني ذاته إلى وسيلة لتحقيق أهداف سياسية لا تصب بالضرورة في هدف تحرير فلسطين.

إن طبيعة هذه الأنظمة التي تغيب مصالح شعوبها وتصادر مواطنتهم، في غالبيتها الساحقة أنظمة ديكتاتورية ستغلّب مصالحها وبقاءها كنظم حاكمة على مصالح الشعب الفلسطيني وتحريره. فعندما يجدُّ الجدّ، فإن هذه الأنظمة، التي لا تحترم شعوبها، لن تحترم كفاح المقاتل الفلسطيني وتضحياته من أجل الحرية والاستقلال، ولن تخاطر بعروشها من أجل استمرار فعلي ونافذ لهذه المقاومة. وإن فعلت ذلك جزئياً وتكتيكياً، سيكون له ثمن، وهو مزيد من تورط القضية الفلسطينية في الصراعات العربية والإقليمية.

لا يمكن لنظام يصادر حريات شعبه ويمارس القمع عليه، أن يمتلك عناصر القوة الفعلية لتحقيق النصر في هذه المواجهة، حتى وإن توفّرت لديه النية في مواجهة الصهيونية، أو نشأت ظروف سياسية تدفعه إلى ذلك. فمن يغيب شعبه من معادلة السلطة والقرار، فإنه يغيب أهم مقومات صموده وانتصاره في أيّ مواجهة مع "إسرائيل". ولهذا، لا نعتقد أن هناك نظاماً عربياً واحداً مستعداً لدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة إستراتيجياً، وإنما هناك دعم تكتيكي محكوم بمعادلة "فوق الصفر وتحت التوريط" لأهداف سياسية قد تورط النضال الفلسطيني في أجنادات وصراعات عربية وإقليمية.

إننا لا نخفي بأن قراءتنا للأنظمة العربية تنطلق من انحيازنا إلى الخطاب الديمقراطي وإطلاق الحريات للشعوب العربية، ومن إدراك عميق بأن أهم توازن إستراتيجي قد يحدثه بلد عربي في مواجهة "إسرائيل" هو إطلاق الحريات لشعبه وإقامة نظام سياسي ديمقراطي. فلا فلسطين يمكن تحريرها دون عمقها العربي، ولا الحريات والديمقراطية العربية يمكنها أن تكون ناجرة، وهناك بلد وشعب عربي يريزح تحت الاحتلال.

إن استمرار حاجة فصائل المقاومة إلى قواعد انطلاق وتدريب وتسليح في البلدان العربية يجعل

قيادتها في حالة سعي دائم لاسترضاء هذه الأنظمة بغية الحصول على دعمها ونيل اعترافها، وهذا يعني مزيداً من مسابرة حركة المقاومة لممارسات هذا النظام غير الديمقراطية إزاء شعبه، أو حتى مسابرة قمعه لحلفاء أيديولوجيين للمقاومة في بعض الأحيان. إن هذا السياق، الذي يخلقه الكفاح المسلح كأداة تحرير، يضع قضية فلسطين في تعارض مع تحرير الشعوب العربية من نير الاستبداد والقهر. ومع ذلك، فإننا لا نعتقد أن دور النضال الفلسطيني ومهمته تصدير الثورة، وإنما نعني ألا نتحول كقضية تحزُّر، جرَّاء اختيارنا أداة الكفاح المسلح والضرورات السياسية التي تجرُّها علينا كمقاومة، إلى معيق في وجه النضال الداخلي للشعوب العربية، من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. علي النضال الفلسطيني أن يتحرَّر من هذه الأعباء والأثقال التي تكبِّل حركته للسير باتجاه النضال العربي الديمقراطي الشعبي، وتبني خطاب مقاوم يجمع بين النضال الفلسطيني ضدَّ الاحتلال الأجنبي، والنضال العربي ضدَّ القهر والظلم والاستبداد المحلي.

قد يقول قائل إن هذه الأعباء والضرورات التي يجرُّها علينا الكفاح المسلح تجرُّها علينا طاولة المفاوضات، وهذا كلام صحيح. فالعملية السياسية الجارية دون أيِّ قوة تدعمها، تجرُّ على الفلسطينيين التزامات سياسية وتحالفات عربية ودولية في محاور تثقل كاهل القضية وتعقّد حلولها. فإذا كان الأول (المقاوم) بحاجة إلى قواعد وتسليح كأساس لقوته، فإن الثاني (المفاوض) بحاجة إلى الدعم المالي والسياسي لضمان استمراره وبقاء سلطته. ولا شك أن مجمل مركبات قوة كليهما (التي ترافق برنامجهما السياسي، والتي من المفروض أنها مساندة لأهدافهما) مرهونة بأيدي غير فلسطينية، أو على الأقل هي قوة أساسها في غالبيتها خارج إرادتهما، كما أنها قوة مرهونة بمصالح تسير في خط يتعارض ومصالح الشعوب التي تمثل عمقاً حقيقياً للنضال التحرُّري الفلسطيني.

والسؤال، هنا، ما هو السبيل، وما هي الأداة التي قد تجمع بين النضال التحرُّري الفلسطيني والنضال الداخلي العربي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة؟ هذا ما سنتناوله لاحقاً، لكننا في هذه الأثناء نعود إلى ما نعتقد بأنّها متغيرات جوهرية في تكنولوجيا الحرب لتتناول بعض تفاصيلها حيث تشكّل سبباً كافياً لإجراء مراجعة لجدوى النظريات القتالية التي يعتمدها الكفاح المسلح.

سقوط النظريات والتجارب القتالية

التحرُّرية المسلَّحة في ظلِّ الحداثة وتطوُّر تكنولوجيا الحرب¹⁰

إن أهم ظاهرة في القرن العشرين، وهي انتهاء الاستعمار الأوروبي، قد حدثت بفعل المقاومة المسلَّحة عبر حرب العصابات أو التهديد بها من قبل الشعوب المستعمَرة. وبتأثير المقاومة تغيَّر النظام العالمي مع تحرر هذه الشعوب وتحقيقها لحريتها واستقلالها. وقد كان من الطبيعي أن تسعى حركة التحرُّر الوطني الفلسطيني، في مثل هذا المناخ الدولي، إلى تبني الكفاح المسلَّح وفقاً للصيغ التي نجحت في دحر الاستعمار، حيث نسخت الفصائل الفلسطينية النظريات القتالية والتجارب بكاملها عبر التدريب الذي تلقَّاه كادرها العسكري في هذه البلدان كالصين وكوبا وفيتنام. وما زالت النظريات القتالية المذكورة تؤثِّر وتضوِّغ، إلى حد بعيد، منطق التفكير المقاوم والفرضيات التي تنطلق منها، لدى الفصائل الفلسطينية إلى يومنا هذا، بما فيها الفصائل الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي، حيث تسللت عبر الأجيال وتناقل التجربة، دون دراسة واقع تشكُّلها الحضاري والجغرافي. فالتجارب التي تستمدُّ منها المقاومة تجربتها في حرب الغُوار وحرب العصابات تصبُّ جميعها، على الرغم من اختلاف بعضها عن البعض الآخر في التفاصيل والتكتيك، في فهم إستراتيجي واحد يشكِّل أساساً كافياً يمكِّننا من مناقشتها ككتلة أو كتجربة واحدة دون الدخول في تفاصيل كلِّ تجربة على حدة.

ما هي حرب الغوريلا وحرب الغوار التي اعتمدت نظرياتها

فصائل العمل الفلسطيني المسلَّح؟ وما الذي يميِّزها عن الحرب التقليدية؟

إن حرب الغوريلا هي الردُّ الإستراتيجي لقوى مقاومة، خفيفة التسلُّح وقليلة العدد، على جيش دولة كبيرة ذي إمكانيات تسليحية عالية في حرب غير متكافئة، تحوُّل المقاومة من خلالها وعبر تكتيك قتالي محدود، ضعفها إلى قوة وقوة العدو إلى ضعف. فمثلاً، عتاد المقاومة الصغير وعددها القليل يمكِّنها من التنقل بسرعة، والتحرك بمرونة لتغيير موقعها وتكتيكها حتى لا تتحول إلى هدف. فيما قوات الجيش النظامي للدولة المحتلة، تكون بطيئة الحركة فاقدة المرونة اللازمة لتغيير تكتيكها بسبب حجمها وعتادها الكبير، ما يحوِّلها إلى هدف سهل للمقاومة. في الحرب يتنافس توجُّهان في تدمير قوَّات العدو والحفاظ على القوى الذاتية، فحرب الغوار وحرب العصابات يركزان على التوجه

الثاني. وبسبب الضعف الذاتي، يسعى المحاربون بهذه الطريقة إلى الامتناع، قدر الإمكان، عن أن يجعلوا من أنفسهم هدفاً، وأن يلحقوا بالعدو خسائر، ولو بسيطة، عبر حرب استنزاف طويلة الأمد، دون أن تُمس قدراتهم أو ينال عدوهم منهم. وبهذه النقطة، يتلخّص بوضوح الفارق الكبير بين حرب العصابات والحرب التقليدية.¹¹

يشترط ماو تسي تونغ لغرض تطبيق هذه النظريات القتالية وجود بلد ذي مساحة شاسعة كالصين يمكن للمقاومة أن تتخذ من مناطقه النائية مثل إقليم "يانان" الصيني، قاعدة انطلاق وعمقاً إستراتيجياً. لكننا هنا، وفي مناقشة الحالة الفلسطينية، وعلى الرغم من أهمية هذا الشرط، سنتجاوزه، ونذهب مباشرة إلى مناقشة النظريات القتالية ذاتها مسلّمين بغيابه.

إننا ندعي بأن هذه النظريات القتالية نجحت في استنزاف الاحتلال أو الاستعمار، بشرياً واقتصادياً في ظل واقع تكنولوجي وإمكانيات عسكرية تختلف جذرياً عما هو قائم اليوم لدى الجيوش. فبالنظر إلى الوراثة، يمكن القول إن الحديث في الماضي عن مساحات جغرافية شاسعة، أو عن تنقل سريع للقوات الغوارية في مقابل صعوبة تنقل وبطء حركة قوات جيش الاستعمار، جاء في ظل غياب قوة جوّية متطورة لدى الجيوش آنذاك. إن التطور التكنولوجي الذي سنعرض له لاحقاً، وفي مقدمته استخدام الطائرة العمودية، في نقل قوات الجيش، أثمر سلباً، وبشكل كبير، على إمكانيات نجاح عمليات المقاومة العصابية. فالطائرة، العمودية مثلاً، مكّنت الجيوش، ودون حاجة للانتشار على الأرض، وفي كل مكان، وفي الآن نفسه، من أن تركّز قوّاتها وبسرعة في مواجهة المقاومة وبعدهد قوات وإمكانات تمكّنها من إلغاء التفوق التكتيكي الميداني الذي اختارته المقاومة وأعدّت له.

وإذا كانت الطائرة العمودية قد أثّرت على طبيعة انتشار الجيوش وحجمها على الأرض، فإن الثورة التكنولوجية، خلال العشرين عاماً الأخيرة، قد أثّرت بشكل عميق على مبنى الجيوش والحرب، ومفهوم السيطرة على الأرض. وبالتالي، أثّرت أيضاً على الوسائل اللازم توفرها لدى المقاومة لمواجهة هذا التطور الحاصل، كي تتمكن من إجبار خصمها على إعادة النظر في سياساته واحتلاله.

إن أهم النقاط التي مكّنت المقاومة في التجارب التاريخية من تحويل إمكانياتها التسليحية

البسيطة، وعددها القليل، إلى قوة ذات تأثير على جيش المحتل، وبتكتيك بسيط: ضرب، وانسحاب سريع، واختفاء، هي:

أولاً: للسيطرة على الأرض، كان الجيش في الماضي بحاجة إلى الانتشار والتواجد المباشر عليها، لكن ضربات المقاومة دفعته إلى زيادة حجم قواته. وبغية إعادة السيطرة، يضطر إلى زيادة حجم تسليحه، فتزداد معه خطوط إمداده ليتحول إلى هدف أكبر، ما يسهّل على المقاومة النيل منه وإيقاع مزيد من الخسائر البشرية والمادية في صفوفه، فيتحوّل إلى احتلال باهظ التكلفة مادياً وبشرياً. إن هذه الدائرة، التي تؤدي إلى زيادة عدد القوات بهدف إعادة السيطرة، كُسرّت بفضل التطور التكنولوجي وتغيّر مفهوم السيطرة على الأرض، كما سيتبين لنا لاحقاً.

ثانياً: للجيش نظّم وروتين عسكري ثابت مبني على أوامر وقواعد عسكرية معروفة. أما المقاومة، فنظّمها أكثر مرونة وديناميكية، وأماكن تواجدها مخفية وغير معروفة. فالأول (الاحتلال) يحتاج إلى مخاطرة فعلية لتحديد هدفه، قبل مواجهته، فهو أشبه بمن يواجه شبحاً. بينما الثاني (المقاومة)، وجزءاً ثبات الأول وانكشافه في معسكرات وخطوط إمداد معروفة، يكون هدفاً واضحاً نسبياً للمقاومة.

ثالثاً: جيش المحتل كان غالباً لا يبادر في ضرب قوات المقاومة المخفية جيداً، حيث يجهل أماكنها، فيما الأخيرة دوماً تختار وتحدد زمان ومكان المواجهة وفي الظروف التي تناسبها من حيث الإمكانيات التسليحية وعدد المقاتلين، وبالتالي، المقاومة غالباً ما تمتلك عنصر المفاجأة الذي يمنحها الأفضلية في ميدان المعركة.

رابعاً: تساوى كل من الجيش والمقاومة في الماضي في ضرورة التواجد في ساحة القتال جنوداً ومقاومين، إن أرادوا خوض معركة أو إنزال الخسائر البشرية والمادية في الخصم. هذه النقطة (التواجد على الأرض)، لم تعد الجيوش بحاجة لها لخوض المعركة، فالمقاومة فقط هي من تتواجد في الميدان. كما أن النقاط الثانية والثالثة والرابعة عموماً سئرت أنها تأثرت بفعل التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها الجيوش. لقد انقلبت المعادلة وأصبح المقاوم-"الشيخ" مكشوفاً، فيما الجيوش اختفت في المعسكرات وراء وسائلها الإلكترونية وشاشات الحواسيب،

وغدت هي الشبح فعلاً، ما أفقد المقاومة عنصر المفاجأة والأفضلية في الميدان.

ينحو تطور تكنولوجيا الجيوش تاريخياً باتجاه تقليص حجمها وخطوط إمدادها وعتادها. فللسيطرة على مساحة 5 كم مربع، كانت الجيوش في نهاية القرن الثامن عشر، مثلاً، بحاجة إلى لواء مؤلف من 15000-20000 جندي، بينما يمكن اليوم، وبنفس العدد، السيطرة الكاملة بما فيها الجو على مساحة 40000 كم مربع. ولغاية 2015 سيكون بمقدور لواء واحد السيطرة الكاملة بما فيها الجو على مساحة 150000 كم مربع. فمن إيجابيات استخدام نظم الأسلحة الحديثة، ونظم المعلومات والحواسيب الداعمة لها، تقلص تكلفة التسليح والعتاد وبنفس الآن تقلص حجمه. فمثلاً، حاملة الطائرات التي تبلغ تكلفتها 3.5 مليار دولار، ويشغلها 5000 جندي، سيستبدلها الجيش الأمريكي ويشغلها طاقم مؤلف من 50 جندياً.¹²

إن الثورة العسكرية التي جعلت الهوة شاسعة بين مشهد المقاومة الذي ما زال تسليحه الأساسي الكلاسيكي وقاذفات الأربي جي، وبين الجيوش المحتلة ذات الإمكانيات التقنية العالية، تدور في حقيقة الأمر حول ثلاثة متغيرات تكنولوجية تركز جميعها على الاتصالات الرقمية التي تتيح تخزيناً وضغطاً للمعلومات وترجمتها بغرض استخدامها في الميدان العسكري.

التطور الأول: يتعلّق بالقدرة الكبيرة لدى الجيوش على جمع المعلومات الاستخباراتية عبر مجسّات زودت بها الأقمار الاصطناعية الطائرات والطائرات دون طيار التي يمكنها مراقبة وكشف أيّ حركة عن بعد مسافات كبيرة دون أن يرافق ذلك خطر حقيقي خلال جمع المعلومات، أو حتى يمكنها التعرف على أشخاص وتعبّأ اتصالاتهم من خلال بصمتهم الصوتية. كما أن أجهزة الإعاقة الأرضية قادرة أن تعرض أمام قادة الوحدات، وفي بعض الأحيان، لكافة الجنود المشاركين في المهمة، على الشاشة وفي كل الظروف المناخية، مكان ونوع أيّ سيارة أو جسم آخر في محيط 200 كم.

التطور الثاني: يتعلّق بالقدرة المتطورة لدى الجيوش على تحليل المعلومات واستخدامها لدى القيادة والسيطرة. هذه الأنظمة تحوّل المعلومات التي جمعتها أنظمة المجسّات إلى صور ومعنى وقرءة عسكرية للميدان تمكّن الجيوش من تحديد أهدافها بدقة ثلاثم طبيعة الردّ والمعالجة وحتى نوع الذخيرة من بين خيارات عديدة.

التطور الثالث: تقلص الصواريخ الموجّهة عبر الأقمار الاصطناعية والتي تُطلق مباشرة من قواعد أو من طائرات دون طيار، جِراء دقة إصابتها، الحاجة إلى الاحتكاك المباشر بالهدف-المقاومة، أو التواجد على الأرض أصلاً للسيطرة أو القتال. وبالتالي، تقلص إلى حد بعيد المخاطر والخسائر البشرية التي يمكن أن تتعرض لها قوات الجيش. ولتبيان حجم المسافة، بل الهوة الشاسعة، التي اتسعت منذ ستينيات القرن الماضي وحتى الآن، بين المقاومة والجيوش المحتلة، بسبب التطور التكنولوجي، انظر مثلاً إلى عدد الطائرات التي أسقطت في حرب الخليج قياساً بحرب فيتنام. فمن كل 25 طلعة للطيران الأمريكي، أسقط الفيتناميون طائرة واحدة، بينما في حرب الخليج (والحديث يجري هنا عن جيش عراقي تختلف إمكانياته من حيث إمكانيات المواجهة، لكنها تبقى أفضل من إمكانيات فصيل مقاوم في أيامنا) أسقطت طائرة واحدة من كل 750 طلعة للطيران الأمريكي.¹³

ما الذي يعنيه هذا التطور التكنولوجي وأثره على الجيوش والحكومات من جهة، وعلى المقاومة والكفاح المسلح كأداة تحرير من جهة أخرى؟

أولاً: تقلصت الجيوش حجماً، ولم تعد بحاجة إلى أن تتواجد على الأرض. وبالتالي، فقد أصبحت هدفاً من الصعب أن تنال منه المقاومة كما في الماضي. فيما المقاومة ما زالت بحاجة إلى القتال المباشر والتواجد على الأرض. الجيوش صغيرة وغير مرئية، والمقاومة وإن بقيت قليلة العدد، فهي مرئية ومكشوفة. القتال يدور بالنسبة إلى الجيش بتكنولوجيا عالية وعلى الشاشة، وفارق الرؤية والمعلومات الكبير الذي يمتلكه قياساً بالمقاومة، يحوّل المقاومة إلى قوة عمياء، وميدان المعركة بالنسبة لها أصبح ضباباً كثيفاً، أفقدها أفضليتها في المفاجأة والمبادرة. فلا خطوط إمداد تضربها، ولا قواعد أو مراكز سيطرة يمكن الوصول إليها دون أن تنكشف أو تتحول هي نفسها إلى هدف سهل المنال.

ثانياً: تتحوّل الجيوش تدريجياً، نتيجة التكنولوجيا العالية، إلى جيوش مهنية، ما يحزّرها أكثر فأكثر من التجنيد الإجباري، أو يقلص مدته. والجيش المهني يحزّر القوات النظامية من مهام الأمن اليومي التي قد تشغله بها المقاومة ليستعدّ ويتدرّب على الخطط والمهام القتالية لحروب تقليدية أو شبه تقليدية في مواجهة الجيوش والمقاومة نصف النظامية.

ثالثاً: إن طبيعة المهّمات والأهداف ومهنية العمل لتشغيل أجهزة تكنولوجياية تتطلب تغييراً جذرياً في طبيعة الجندي المطلوب للجيش، حيث تصبح المهّمات بحاجة إلى قدرات عقلية ومهنية أكثر منها قدرات جسدية كما كان في الماضي، ما يتيح أعداداً كبيرة من المجنّدين لمهام قتالية تدار عبر الحاسوب، أو تجنيد فئات لم يتم تجنيدها في السابق كالضعفاء جسدياً أو المعاقين. وهذا يتيح استغلالاً أفضل للطاقات البشرية في المجتمع، وخصوصاً الجيل الفعال، كما يتيح للجيش المساهمة في الجهد الوطني والاقتصادي العام، من خلال إعداد المهارات واستخدامها في مجالات التكنولوجيا والتطوير في السوق المدني.

رابعاً: انخفاض حجم الجيوش، وتقلص زمن الحرب والخسائر البشرية والاقتصادية، حوّل مواجهة الجيوش للمقاومة إلى مواجهة تكلفتها أقل مما كانت عليه في الماضي. وما دامت المواجهة غير مرهقة لاقتصاد البلد بالمعنى الذي تعطلّ قدراته على النهوض بحلقاته الأخرى، كالتعليم والرفاه وغيرهما، فإنها تدار دون أن تعطلّ حياة المجتمعات أو تضغط عليها، إلى درجة نشوء حالة جماهيرية مناهضة للحكومات لتغيير سياساتها لوقف الحرب، أو الاستجابة لمطالب المقاومة. في مثل هذا الوضع، سرى بأن نموذج فيتنام أو الجزائر لن يعمل في الحالة الفلسطينية، فيما حالة لبنان تختلف كما سبقت الإشارة.

خامساً: إن جيشاً مهنيّاً ومسلحاً ومدرباً جيداً لا يعتمد على التجنيد الإجباري، ليس بحاجة إلى المجتمع المدني، وتدخله في الجهد الحربي، ويبقى هذا الجهد من تخصص الجنود الذين اختاروا الجيش كمهنة، الأمر الذي يعني هامشاً أكبر للحكومات في استخدام القوة العسكرية بعيداً عن المجتمع. إن وجهة الجيوش، نحو المهنية وتقليل الحجم، سيرافقه مزيد من الفصل بين الدولة والمجتمع وتقليل الاعتبارات والضرورات السياسية والمجتمعية الداخلية لتشغيل واستخدام القوة العسكرية في مواجهة المقاومة.

إن المعضلة الرئيسية التي تقف في طريق حرب الغوار أو المقاومة العصابية لتحقيق أهدافها، تتمثل بكيفية الانتقال من مراكمة أعمال مسلحة وعنيفة تكتيكية حتى تصل إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي، وهو التحرّر من الاحتلال. إن غياب هذه العلاقة الانتقالية، جراء المتغيرات التي

ذكرناها في تطور تكنولوجيا الحرب والجيش، والتي عطلت تماماً في الحالة الفلسطينية، تؤدّي بالمقاومة المسلّحة إلى أن تبقى تكتيكاً قتالياً موسمياً، غير قادر على التحول والانتقال إلى إستراتيجية. بهذا المعنى، فقد تمكنت "إسرائيل" من إبقاء المقاومة الفلسطينية، ولزمن طويل، تكتيكاً يمكن لدولة بقوتها وإمكانياتها التعايش معه ما دام لا يوقع فيها خسائر بشرية ومادية ذات قيمة ووزن يتعدّى خسائر الظواهر الطبيعية أو حوادث الطرق مثلاً. كلّما طال أمد المقاومة دون أن تحقق أهدافها، سيؤدّي بها الأمر إلى أن تصبح حالة روتينية يعتادها شعب وسلطة البلد المحتل، وسرعان ما سيتعامل معها كجزء من الواقع والمصير الإنساني، ويخلق لديه حالة من الاستكانة، بحيث يصعب رؤية العمل المسلّح يقود إلى نشاط اجتماعي سياسي ضدّ الاحتلال. وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته اليوم وبوضوح لدى الجمهور "الإسرائيلي"، وخصوصاً بعد بناء جدار الفصل، ما أدى إلى انخفاض احتمالات المقاومة في أن تحقق اختراقاً أو تقدماً يذكر.

إن التطوّر التكنولوجي الحاصل لم تستفد منه "إسرائيل" بصفته عنصراً خارجياً وافداً إليها، وإنما استفادت منه بصفتها مطورة ومنتجة للتكنولوجيا في مجال الأمن الداخلي، وصاحبة تجربة وخبرة واسعة في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية. وقد سعت "إسرائيل" إلى تضخيم إمكانياتها عن عمد مكّنها من تسويق ذاتها وتسويق هذه التكنولوجيا للدول والأسواق العالمية، خصوصاً بعد 9/11، وكأنها قد نجحت في مواجهة "الإرهاب". هنا صار في وسعها الادّعاء بأنها تملك الخبرة الكافية والتجربة الواسعة لتصبح الدولة رقم 1 في العالم في معالجة إشكاليات الأمن الداخلي التي تواجهها العواصم والمدن الغربية، بفعل تهديدات تنظيم القاعدة.

وبهذا المعنى، فإن العمل المسلّح الفلسطيني، بحدوده الحالية، وغير القادر على تجاوز التكتيك المحدود والموسمية بفعل ما ذكرناه من عوامل ومتغيّرات، فإنه يُستخدم كأفضل حملة دعائية لتسويق المعدّات الأمنية "الإسرائيلية"، فيما تستخدم المقاومة والشعب الفلسطيني ميداناً لتجريب وتطوير أجهزة ومعدات جديدة.

إن صعوبة تحقيق الأهداف وحجم التضحيات والزمن الطويل الذي يتطلبه تحقيقها، في ظل هكذا وضع نضالي، يستدعي من المقاومة تربية وتعبنة خاصة عمادها الأساسي المثابرة والالتصاق بالهدف. وهذه التربية تستعين في العادة بالأيديولوجيا والعقيدة لغرس الإيمان بحتمية النصر،

حتى وإن طالَّت طريق التحرير، وعظمت التضحيات والمعاناة، وكثرت الإخفاقات. وكلما استدامت هذه الحالة لزم من أطول، تتحول فيه المقاومة إلى نخبوية مسلَّحة بكل ما تعنيه وتحمله هذه النخبوية من تكريس للكفاح المسلَّح كأيدولوجيا غير قادرة على الانفتاح علي الخطاب السياسي الجامع كشرط ضروري وأساسي لحركة التحرُّر، والتي تمكَّن التكتيك المقاوم من الانتقال إلى مستوى إستراتيجية التحرير.

وجزاء اتَّساع الهوة بين إمكانيات المقاومة وجيش الاحتلال، تميل الأولى أكثر فأكثر، لأسباب تتعلق بضعفها، إلى محو الحدود على جانبيها بين المقاتلين وغير المقاتلين، من شعبها، بهدف الاختفاء من جهة. وتلغي، من جهة أخرى، الحدود بين الجندي و"المدني" على جانب العدو جرَّاء صعوبة الوصول إلى أهداف عسكرية محضة، لدفع مواطني العدو إلى الضغط على حكومتهم بأن توقف هجماتها وحربها ضدَّ المقاومة، وأن تستجيب إلى مطالبها السياسية.¹⁴ ففي الصراع الدائر بين المقاومة و"إسرائيل"، ومنذ الانتفاضة الثانية، تمكَّنت الأخيرة من إخراج مواطنيها من دائرة أهداف العمل المسلَّح، فيما زجَّت بمواطني الأراضي المحتلة إلى دائرة أهدافها. فما أن ضاقت الأرض بالمقاتلين واحتموا بالمدن والأماكن المأهولة بالسكان، أوقعت "إسرائيل" أكبر عدد ممكن من القتلى في صفوف الفلسطينيين، مستهدفة ليس المقاتلين فحسب، وإنما المواطنين العزَّل بهدف إحداث شرخ بينهم وبين المقاتلين. وقد تمكَّن الاحتلال من تحويل تكتيك المقاومة الذي يهدف إلى إحداث شرخ بين المجتمع والدولة في "إسرائيل" لوقف الحرب، إلى تكتيك معاكس ضدَّ المقاومة، حيث نجح في إثارة جدل بين القوى السياسية الفلسطينية حول جدوى العمل المسلَّح، وتطوَّر لاحقاً إلى ما نحن عليه من شرخ بين "حماس" و"فتح".

لقد عملت التجارب المسلَّحة لحركات التحرُّر ضدَّ الاستعمار في أواسط القرن الماضي ونجحت بطرده وتحرير أوطانها ليس في ظل واقع تكنولوجي مختلف عما تنشط في ظلَّه المقاومة الفلسطينية فحسب، وإنما في سياق اختلفت فيه أيضاً طبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد ممَّا عطلَّ قدرة المقاومة على إلحاق الخسائر الجديَّة في اقتصاد البلد المحتل. وإذا كانت السياسة والاقتصاد في علاقة ترابط تام، فإنهما في ظل اقتصاد العولمة يتطوران ويسيران في خطَّين مختلفين، ما أتاح للسياسيين أن يديروا الحروب، ليس بالضرورة في خطوات تثقل كاهل الاقتصاد، جرَّاء عدم

الاستقرار أو جِراء الخسائر أو الميزانيات الموجَّهة للمجهود الحربي. وقد استفادت "إسرائيل" من هذا الفصل واستطاعت أن تجري تغييراً في مبنى اقتصادها، بحيث إنها، ومنذ الأعوام الأولى لانتفاضة الأقصى، ليس فقط لم تثقل على اقتصادها، وإنما استفادت منه في تطوير فروع عديدة في مجالات الـ"هاي-تك" والأمن الداخلي، دامجة الفرعين ومستفيدة من الهلع الذي أصاب العواصم الغربية بعد 9/11، لتسويق منتجاتها وخبراتها.

يكتب فريد زكريا بأن الحرب في العراق، التي خلقت فوضى عميقة ومتواصلة وخلقت أكثر من مليوني لاجئ فرُّوا إلى الدول المجاورة، كان من المتوقع لها أن تؤثر على استقرار هذه الدول أمنياً واقتصادياً.¹⁵ لكن النتائج كانت عكسية، حيث انتعشت اقتصادياً وازدهرت كل من الأردن، والمملكة العربية السعودية، ومصر، بالإضافة إلى تركيا.

يؤكد هذا أن الحروب لم تعد تؤثر بالضرورة على المسار الاقتصادي وتطوره وازدهاره. لقد أطلق القادة السياسيون ورؤساء الاحتكارات في القمة الاقتصادية العالمية التي عقدت في دافوس عام 2007 على هذا الوضع اسم "معضلة دافوس"، حيث وصفها مارتين فالف Martin Wolf بأنها "التناقض بين الاقتصاد العالمي المشجع والسياسة العالمية المقلقة". كما وصف وزير المالية الأمريكي السابق لورنس سامرس Summers Lawrence "الفصل المطلق تقريباً" بين السياسة والأسواق على أنه أشبه بـ"شيء من كتاب ديكنس، عندما تتحدث إلى المختصين في العلاقات الدولية، فإنك تسمع منهم إلى أي حد وصل الوضع سوءاً في أيامنا، وعندما تتحدث مع المستثمرين يتبين لك بأنها أيام رائعة".

إن هذا المنحى، في انفصال السياسة عن الاقتصاد يعبر عن ذاته، كما تصفه نعومي كلاين، في المؤشر الاقتصادي المسمى "سلاح كفيار".¹⁶ ففي الماضي كلما زادت مبيعات الطائرات الحربية (سلاح) انخفضت مبيعات طائرات رجال الأعمال (كفيار). لكن هذا المؤشر لم يعد ومنذ عام 2003، ينحو نفس المنحى. فكلما زادت مبيعات السلاح زادت مبيعات الكفيار. بل وأصبح العنف والكوارث عموماً عاملاً مشجعاً للنمو الاقتصادي، لدرجة أن مراكز أبحاث، التي من المفترض أنها تلتزم بالموضوعية والدقة العلمية، مثل المركز القومي الأمريكي للسياسة العامة، ومركز دراسات السياسة الأمنية، أصبحت مهمتها بثُّ الرعب والفرع وبأنه لا مجال لمواجهة

هذا العالم المخيف إلا بالقوة. وتتلقى هذه المراكز دعماً سخياً من شركات السلاح ومقاولي الأمن الداخلي المستفيد المباشر من مثل هذا الادعاء.

هذا هو الواقع الاقتصادي العالمي الذي تعمل في ظلّه المقاومة الفلسطينية المسلّحة، والذي يزدهر بفعل ازدياد العنف ويعتمد على الكوارث والخوف لزيادة معدلات نموّه. ولم يعد ذلك الاقتصاد الذي كان قائماً في منتصف القرن الماضي حيث تشكلت في ظلّه النظريات والتجارب الكفاحية المسلّحة التي انتصرت على الاستعمار. يمكن للقادة السياسيين الفلسطينيين أن يتجاهلوا هذا الواقع، ولا سيّما الذين ما زالوا يرون في الكفاح المسلّح الوسيلة الأنجع في دحر الاحتلال. لكن عليهم ألا يتوقعوا من الكفاح المسلّح، في ظلّ هذه الحقائق، لا سيّما في ممارسته خارج حركة التحرّر وفي ظلّ غياب العمق والحاضنة العربية، أن يشكل عبئاً وضغطاً فعلياً، مادياً وبشرياً، على المجتمع "الإسرائيلي" يدفع حكومته إلى تغيير سياساتها. وبكلمات أخرى، ليس في مقدور الكفاح المسلّح كتكتيك مقاوم الانتقال إلى مصافّ الإستراتيجية لإحداث نقلة في السياسة "الإسرائيلية".

لقد تمكّنت "إسرائيل" خلال العقدين الأخيرين، كدولة تعيش حالة من اللا-إستقرار، وحالة طوارئ دائمة منذ تأسيسها، أن تحوّل حالة اللا-إستقرار إلى استقرار جديد، حيث صمّمت اقتصادها على نحو يزداد به توسعاً وترتفع معدلات نموّه بتناسب طردي مع ازدياد التوتر والعنف. فالوضع السياسي والأمني لـ"إسرائيل" في العام 2007 كان كارثياً، لكن معدلات النمو الاقتصادي من نفس العام تنافس معدلات النمو الاقتصادي في الصين والهند. وقد بات السيناريو الوحيد الذي يمكن أن يهدّد هذا النمو الاقتصادي هو الأمن والاستقرار. فالمتغيّر الدراماتيكي الذي حلّ في مبنى الاقتصاد "الإسرائيلي" هو تحوله لاقتصاد قادر على أن يجمع بين "السلاح" و"الكفاح". الأمر الذي قضى على الفكرة التي سادت في أوساط النخب "الإسرائيلية" في بداية التسعينيات، والتي مفادها بأنه وبدون سلام مع الفلسطينيين والعرب، لا أمل لـ"إسرائيل" أن تكون جزءاً من السوق والنهضة الاقتصادية العالمية. لقد شخّصت الشركات "الإسرائيلية" الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في سوق الصناعات الأمنية والحراسات قبل الشركات الأمريكية والأوروبية بسنوات، ما مكّنها من السيطرة على هذا السوق، حيث يقدر المعهد "الإسرائيلي" للصادرات بأن هناك 350 احتكاراً "إسرائيلياً" متخصصاً بتصنيع وبيع تكنولوجيا ومنتجات في مجال الأمن الداخلي والحرب ضدّ الإرهاب والحراسات وأمن

المؤسسات والمعلومات والسجون، بما فيها شركات لتقديم الاستشارة وتدريب الطواقم الأمنية والمهنية وغيرها. وقد شجعت الحكومة "الإسرائيلية" قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على الخروج من دائرة ومجال صناعة وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدخل مجال الأمن والمراقبة والتعقب، حيث عمل الجيش دفيئة للكادر والخبرات التي استفادت من خدمتها العسكرية في ملاحقة المناضلين وتعقبهم في الضفة والقطاع. وقد سجلت "إسرائيل" في العام 2006 نمواً في صادراتها المتعلقة بمنتجات الأمن والخدمات الزمنية بما نسبته 15٪. كما وصلت مجمل الصادرات الأمنية في العام 2006 إلى 3.4 مليار دولار. ففرع التكنولوجيا الذي أصبحت أجزاء كبيرة منه متعلقة بالأمن، يحتل ما مقداره 60٪ من مجمل الصادرات في هذا المجال. وعليه، فإنه ليس من المبالغ فيه القول إن صناعة الحرب ضد الإرهاب أنقذت الاقتصاد "الإسرائيلي". ولا يوجد سبب يدعوها أن تخشى الحرب وتوسى للسلام كما كان عليه الوضع في العام 1993، عندما اعتُبر الصراع العربي-"الإسرائيلي" عقبة في وجه النمو الاقتصادي. ففي العام 2006، وفي الشهر الذي اندلعت فيه الحرب المدمرة على لبنان، سجلت البورصة في "تل أبيب" ارتفاعاً. وفي الربع الأخير من نفس العام، الذي ترافق مع انتصار "حماس" في الانتخابات، سجّل الاقتصاد "الإسرائيلي" نمواً بنسبة 8٪، بما يوازي ثلاثة أضعاف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في نفس الفترة.¹⁷

في النقاش الذي حاولنا أن نجرّيه بين مثلث الواقع والوسائل والأهداف، بيّنا بأنه قد نشأت في الواقع معطيات بعضها سياسي متغير، يؤثر على تحديدنا لوسائل النضال، أهمها يتعلق بغياب الدولة العربية، أو العمق الإستراتيجي للمقاومة المسلّحة كقاعدة انطلاق وإمداد. وقد تنشأ مستقبلاً ظروف سياسية، في بلد عربي، توفّر للمقاومة العمق المطلوب. لكننا لا نرى في المنظور تحولاً عربياً كهذا، خصوصاً وأننا نعتقد بأنه مرتبط بالضرورة بتحوّل في طبيعة النظام نحو الديمقراطية، بصفته النظام الوحيد الذي يمكنه أن يعبّر عن أماني وطموحات هذا الشعب العربي، وأن يرى القضية الفلسطينية بصفتها قضية العرب المركزية. وهذا، كما هو واضح لنا حتى الآن، يحتاج إلى أجيال وإلى زمن ليس بالقصير.

أما المتغيّر الآخر في الواقع الذي تتفاعل به القضية والنضال الفلسطيني، فيتعلق، كما أسلفنا، بالتطور التكنولوجي والاقتصادي الذي ترك أثراً عميقاً على الجيوش والدول، حيث مكّنها من تعطيل تكتيك المقاومة في أن يتحول إلى إستراتيجية تحرير. وعلى الرغم من أننا لا يجب أن نلغي

العالم الذاتي المتمثل بالإنسان أو المقاوم صاحب الإرادة والتصميم، إلا أن المسافة بين قدرات "إسرائيل" كدولة محتلة والمقاومة الفلسطينية المسلحة تتزايد بشكل ثابت لصالح الأولى. لقد أصبح ردم هذه المسافة في الظروف الحالية مستحيلًا، على نحو جعل عنصر الإرادة هامشي التأثير، بحيث تحتاج المقاومة لردم هذه المسافة إما إلى معجزة أو إلى ما هو ليس أقل من ذلك بكثير، وهو العمق الإستراتيجي العربي. وما دمنا لسنا في زمن المعجزات، فإن الواقع يحيلنا إلى نضال الأجيال الطويل الذي يحتاج إلى زمن. والسؤال هنا هو: كيف على حركة التحرر الوطني الفلسطيني أن تتعامل مع الزمن ومع النضال طويل الأمد؟ وما هي السبل الأفضل للنضال في الظرف الحالي؟ وما هي الوسائل الأنجع في استجماع القوة اللازمة لبرنامج نضالي سيواجه حقائق وعقبات ومهمات جديدة ستحملها لنا الأيام والسنين المقبلة؟

إن مرور الزمن لن يكون عاملاً سلبياً متلقياً ينتظر فعلنا، وإنما سيحمل مزيداً من التوسع الاستيطاني وخلق الوقائع على الأرض، التي قد تتجاوز ما شهدناه، حتى الآن، من وسائل التهمام الأرض، والتي قد تشمل ضمّاً مباشراً لأجزاء من الأراضي المحتلة تحت السيادة "الإسرائيلية" وقانونها، ولمناطق ذات كثافة سكانية عربية قليلة. هذا بالإضافة إلى ضمّ الكتل الاستيطانية للسيادة "الإسرائيلية" بحجة أنه، وفي أيّ حلٍّ مستقبلي، هناك موافقة فلسطينية على أن يجري بشأنها تبادل أراضٍ بالقيمة والمثل. وقد نشهد تكثيف استهداف وحدة الشعب الفلسطيني، ليس جغرافياً فحسب، وإنما وحدة مشروعه ونضاله الوطني المشترك. وحتى لا يتحول مرور الزمن إلى أداة "إسرائيلية" لتفكيك المشروع الوطني إلى مشاريع ودويلات أو كنتونات تطالب بتحسين شروط حياتها تحت الاحتلال، وفي ظلّ استيطان يلتهم الأرض، وغياب حلٍّ وأداة نضالية بديلة في ظلّ انغلاق آفاق العمل المسلح كوسيلة تحرير... فإن على إستراتيجية النضال الوطني الفلسطيني أن تجمع بين توفير عوامل الصمود على الأرض ببعديه النضالي الوطني والمطلبي الإنساني، وبوسائل تراعي الواقع الحالي بمعطياته واتجاه حركته المستقبلية، لا سيما وأن الواقع يتجه نحو ضرورة إعادة النظر في الهدف النهائي الذي كانت قد حددته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قبل أكثر من ثلاثين عاماً والمتمثل بحلّ الدولتين.

القوة، وتبويت الصراع وحلّ الدولة الديمقراطية

جاءت اتفاقيات أوسلو منذ البداية ترجمة لموازن القوى التي مالت بفعل عوامل عديدة ومتغيّرات دولية وعربية لصالح "إسرائيل". وقد أمّلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي جُردت مما تبقى لديها من أوراق ضغط وعناصر قوة بعد توقيع هذه الاتفاقية، في أن تبادل الإجحاف التاريخي في النكبة الفلسطينية في سنة 1948 بمحو نتائج النكسة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على هذا الجزء من فلسطين المحتلة. لم تكن هذه الصيغة "التبادلية" واضحة وصریحة في طروحات الأطراف، على الأقلّ ليس لدى المفاوض الفلسطيني، لكنها كانت كامنة في بنية حلّ الدولتين الذي يستثني العودة واللاجئين. ولما كانت "إسرائيل" تدرك أن موازين القوى المختلفة لصالحها هي التي منححتها مثل هذا التوقيع الفلسطيني الذي يعترف لها بالدولة على ما احتلته في سنة 1948، فقد كان من البديهي والطبيعي جداً أن تواصل استخدام قوّتها وسيطرتها الكاملة على الأرض، كأداة ضغط وتطويع للموقف الفلسطيني أثناء المفاوضات التي فشلت، وما زالت تفشل، بسبب هذا التفوق "الإسرائيلي"، في التوصل إلى حلّ الدولتين. لقد تضاعف الاستيطان خلال أعوام أوسلو، وخلقت "إسرائيل" حقائق على الأرض قوّضت إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية، حيث قطعّت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض، وقد بات واضحاً حتى في أكثر الأوساط الفلسطينية تفاؤلاً بالعملية السياسية، أن حلّ الدولتين كما أمّلته القيادة الفلسطينية في طريقه إلى التبدد كلياً لصالح الدولة الواحدة على الأرض.

لقد حاولت القيادة الفلسطينية استثمار مفاعيل انتفاضة الأقصى في تعديل هذا الميزان الجائر لصالح "إسرائيل"، والذي أفشل كامب ديفيد من قبل، لدفعها إلى قبول المقايضة المذكورة، مبادلة نتائج النكبة سنة 1948 بإنهاء احتلال سنة 1967، بيد أن الخلل البنيوي في تغييب النكبة وآثارها من معادلة التفاوض، والإصرار على حلّ الدولتين عمّق الاختلال في ميزان القوى. وقد بات الموقف السياسي الفلسطيني المفاوض مكشوفاً دون قوة فعلية تسانده. هنا، تحوّلت حركة التحرّر الوطني، عبر سلطتها المكبّلة باتفاقيات زمنية واقتصادية، إلى مقاول خدمات يتحكم به الاحتلال وتدفع تكاليفه الدول المانحة. وهي الدول التي تستخدم دعمها أداة ضغط

وابتزاز للموقف الفلسطيني من أجل القبول بالشروط "الإسرائيلية" والأمريكية وسقفها ورؤيتها للحل، الأمر الذي زاد اختلال ميزان القوى لصالح "إسرائيل".

إن النظام السياسي الديمقراطي، وإن كان نظاماً ديمقراطياً خاصاً باليهود فقط، مكن "إسرائيل" من النهوض بكافة حلقات سلسلة مرگبات القوة العسكرية والاقتصادية والعملية وغيرها. وبهذا المعنى، تمثل الديمقراطية أساساً هاماً ومركزياً في القوة "الإسرائيلية" وتفوقها، لكنها، وفي الوقت نفسه، ولطبيعتها كديمقراطية يهودية، تمثل هذه القضية نقطة ضعف ومقتلاً لـ "إسرائيل" كدولة محتلة، في حال أميط اللثام وكشف زيفها والتناقض الذي تنطوي عليه ديمقراطيتها الإثنية.

لقد استطاعت الديمقراطية اليهودية احتواء التعارضات السياسية والخلافات الاجتماعية والعرقية والدينية والفوارق الطبقية، وحوّلتها من طاقة هدم إلى غنى مجتمعي وتعددية في إطار "المواطنة اليهودية". وقد شكّل هذا الثراء المجتمعي بفضل الآليات الديمقراطية، بالرغم من التعارضات التي بعضها بنيوي، أساساً وبنية تحتية متينة بما يكفي لتحمل كافة مرگبات القوة الأخرى، التي نهضت بـ "إسرائيل" ووضعتها في مصافّ الدول القوية عسكرياً واقتصادياً.

ليس من الحكمة مواجهة الخصم ومنازلته في مواطن قوته بالوسائل التي يجيد استخدامها والميدان الذي قد استعد له مسبقاً. هكذا، على الأقل، علمتنا إستراتيجيات حرب الغوار، فهي التكتيك المتبقي الذي ما زال صالحاً للاستخدام. فمنذ 65 عاماً والعرب والفلسطينيون يواجهون "إسرائيل" عسكرياً، وتشكّلت الأخيرة وعلى كافة المستويات كدولة ومجتمع، سياسياً وثقافياً، واستعدت دوماً لمثل هذه المواجهة. واستطاعت الصهيونية، كأيدولوجيا ناظمة في ظلّ هكذا مواجهة، أن تسوق الدولة داخلياً وخارجياً كدولة ديمقراطية ويهودية في الآن نفسه، دون أن ينكشف التناقض الصارخ بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها الإقصائية للأخر الفلسطيني.

لم تكن حركة التحرّر الوطني الفلسطيني مهتمة بشكل خاص بمثل هذا النقاش في مواجهة الصهيونية، وكان اهتمامها منصباً أكثر على طبيعة الدولة الفلسطينية، وإن كان هناك بعض الطروحات الديمقراطية والنظرية على هذا الصعيد، لكنها لم ترتق إلى المستوى البرنامجي،

خصوصاً وأن الفلسطيني يسعى إلى إقامة دولته الخاصة وليس مشاركة "إسرائيل" في نظام سياسي واحد. لكن أحداً لم يأخذ قضية الديمقراطية على محمل الجدّ بصفتها الرافعة الأساس لمجمل حلقات سلسلة القوة "الإسرائيلية". وليس هناك اليوم قوة سياسية فلسطينية أو عربية ذات وزن، تحمل خطاباً وبرنامجاً سياسياً يرى في الديمقراطية أداة استجماع للقوة وتنظيمها، أو نظاماً سياسياً يعمل على النهوض المجتمعي وتفجير طاقاته، ويمثل ندّاً أو تحدياً ديمقراطياً قادراً على فضح التناقض في الفكر الصهيوني ونظامه السياسي. والذي دون كشفه ومحاصرته، ستواصل "إسرائيل" بصفتها "الديمقراطية" الوحيدة في الشرق الأوسط، الاستفادة من الشرعية وعناصر الدعم والقوة الإضافية الوافدة من خارجها، والتي تمثّل إضافة نوعية تحوّل عناصر قوتها الذاتية إلى عناصر قوة متفوقة، أهمها الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي، الذي يُسوّق جزء كبير منه ويُبَرَّر على أنه دعم لدولة ومجتمع يشارك الأمريكيين القيم ذاتها.

يخطئ من يعتقد بأن العمل الفلسطيني المسلّح كقوة ضغط هو ما دفع القيادة "الإسرائيلية" إلى الذهاب إلى أوسلو والقبول بمجرد فكرة التفاوض والحلّ مع القيادة الفلسطينية، التي كانت في أسوأ أحوالها السياسية والتنظيمية بعد الخروج من بيروت في العام 1982، وانكشف الدعم العربي عنها بعد اجتياح العراق للكويت. إن مثل هذا الاعتقاد يتجاهل حقيقة أن العمل المسلّح مثلاً لم يوقع في "إسرائيل" خسائر بشرية كبيرة ذات قيمة وتأثير بما فيها خسائرها خلال حرب لبنان، تتجاوز ما أوقعته حوادث الطرق من قتلى وجرحى خلال الفترة الزمنية نفسها. إن العمل الفلسطيني المسلّح، وعلى أهميته في بلورة الهوية الوطنية ووضع القضية الفلسطينية على الأجندة السياسية للمجتمع الدولي، لم يكن هو سبب قبول "إسرائيل" بفكرة التفاوض، لا سيّما العمليات الفدائية الموسمية عبر الحدود وفي ذكرى انطلاقات الفصائل. لكن السبب وراء ذلك كان صمود الشعب الفلسطيني على الأرض ووجوده كحقيقة ماديّة حيّة جاءت انتفاضة الحجارة في العام 1987 بوسائلها الشعبية لإبرازها وتأكيد لها ليس كوجود مجتمع فحسب، وإنما كشعب لديه إرادة ومشروع وطني تحرري. لقد كانت الانتفاضة الأولى بمثابة تحدّي نوعي مفاجئ، مغاير للتحدي العسكري الذي استعدت له "إسرائيل" دوماً، حيث وضعت الفكر والنظام السياسي للدولة ولأول مرة بشكل حسيّ ومباشر أمام التناقض البنيوي بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها.

لم تدرك الحركة الوطنية الفلسطينية في حينه ما كثّفته الانتفاضة من سؤال بشأن مستقبل

يهودية وديمقراطية "إسرائيلي"، وما كشفته من تناقض عميق في البنية الصهيونية. وبالتالي، فإنها لم تستخلص أيّ فهم إستراتيجي يمثّل بالإضافة إلى الواقع ذاته تحدياً فكرياً وبرنامجياً للاحتلال، تعيد القيادة الفلسطينية وفقاً له صياغة أهدافها من جديد، أو على الأقل أدواتها. فيما استخلصت القيادة "الإسرائيلية" أن الفكر الصهيوني الذي يصطدم بالواقع بات يواجه أزمة ولا يمكنه الاستمرار في احتلاله للأراضي الفلسطينية من سنة 1967 والاحتفاظ بها بالأدوات نفسها، دون أن يعرض أحد شقّي تعريف الدولة "يهودية وديمقراطية" لخطر الانهيار، ودون أن يعرّض أهم مرّكّب من مرّكّبات قوته الذاتية والوافدة من خارجه للتبديد. لهذا، سارعت القيادة "الإسرائيلية"، مستغلّة اللحظة التاريخية التي كانت فيها قيادة حركة التحرّر الوطني الفلسطيني في أسوأ حالاتها، إلى عقد صفقة سياسية والتوصل إلى حلّ يستجيب لسقف شروطها.

إن النقاش "الإسرائيلي" الجاري بين اليمين وما يسمى باليسار يدور، في حقيقة الأمر، حول حجم القوة التي يمكن استخدامها دون تعريض المشروع الصهيوني للانهيار أو تعريض قوته لفقدان ركيزتها الأساسية وهي الديمقراطية المستندة لأغلبية يهودية. فبينما يرى اليمين بأن على "إسرائيل" أن تستخدم قوّتها بالكامل وأن تواصل سيطرتها على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، يعتقد اليسار بأن هذا الموقف يعرّض مجمل المشروع الصهيوني للخطر، ويكشف التعارض بين ديمقراطيته ويهوديته. لكن، ولغياب التحدّي البرنامجي والسياسي الفلسطيني لفضح هذا التعارض، فإن اليسار الصهيوني يواصل استسهال استخدام القوة في تثبيت رؤيته للحلّ. وما "الصفقة" التي يعرضها على الفلسطينيين إلا ترجمة لما يراه ضرورياً لإعادة تنظيمها لإنقاذ "إسرائيل" من تداعيات استمرار الوضع القائم في الأراضي المحتلة على مرّكّبات قوّتها وفكرها الصهيوني. وقد بدأت مؤخراً أوساط في اليمين "الإسرائيلي" تدرك التناقض بين القوة التي تمتلكها الدولة ومحدودية استخدامها في فرض الحلول وفقاً لقناعاتهم في أرض "إسرائيل" من النهر إلى البحر، والخطر الذي يتهدّد المشروع الصهيوني في حال واصلت السيطرة على الأرض المحتلة.

لهذا، تجد مؤخراً قادة من اليمين المتطرّف يقدّمون طروحات لا تقدّم حلاً أو دولة للفلسطينيين، لكنها في المجمل طروحات تؤكد على استفحال أزمة المشروع الصهيوني بفعل الصمود الفلسطيني على الأرض. إن إدراك النواة الصلبة من أوساط المستوطنين، ورأس حربتها

الاستيطاني، لضرورة إعادة صياغة معادلة القوة "الإسرائيلية" دون التنازل عن الأرض عبر المزيد من المستوطنات، يؤكد، من ناحية، مدى أزمة الفكر الصهيوني التي دعت هؤلاء المستوطنين إلى تقديم طروحات ما كانوا ليطرحونها لولا استشعارهم حجم الأزمة. ومن ناحية أخرى، تظهر لنا ملامح وسمات الاحتلال في حلته الجديدة في المرحلة المقبلة، لا سيما وأن هذا اليمين لم يعد هامشياً لا في أطر اتخاذ القرار والسلطة ولا في المجتمع، وسيصوغ الواقع وفقاً لرؤيته مجهزاً على مشروع حلّ الدولتين بشكل نهائي، الأمر الذي يتطلب إعادة نظر فلسطينية تقرأ الواقع وتصوغ إستراتيجية ووسائل أكثر ملاءمة.

إن المعطيات التي أنشأها الاحتلال منذ أوصلو في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، لم تخلّ ميزان القوى لصالح "إسرائيل" فحسب، بل غيّرت طبيعة الاحتلال. وبالتالي، غيّرت تدريجياً طبيعة الصراع ذاته. فمن ناحية، أصبح احتلالاً غير مكلف اقتصادياً وسياسياً لـ"إسرائيل"، ومن ناحية أخرى، تحوّل في الواقع إلى نظام فصل عنصري بكل معني الكلمة.

وقد رافق عملية التغيير هذه تبييت للصراع، حيث أصبح يحمل سمات الصراع الداخلي والحرب الأهلية أكثر منه صراعاً خارجياً. وعملية تبييت الصراع التي استجابت السلطة والفصائل الوطنية والإسلامية لآلياتها، نشأت بفعل ما فرضته "إسرائيل" من حقائق مادية على الأرض كالأستيطان والحواجز والمعابر، التي أثقلت كاهل المواطنين والقوى الفلسطينية، وبفعل القصور الفكري والبرنامجي وغياب الإستراتيجية الفلسطينية. فقد ظلّت هذه القوى غير قادرة على استيعاب الواقع الجديد وتطوير سبل مواجهته. فتارة ووجهً بنبرة وخطاب ووسائل حركة التحزّب الوطني بالرغم من غيابها، وتارة بخطاب المناشدة وحقوق الإنسان مستخدمين مفردات الخطاب الديمقراطي دون تبنّيه كروية وكإستراتيجية ضابطة وناظمة لوسائل النضال والبرنامج السياسي. وظلّ المشهد الإعلامي والسياسي الفلسطيني يتراوح بين صورة المناضل الذي يحمل مدفعاً رشاشاً، والضحية التي تستغيث بالعالم. فلا في المشهد الأول استجمع الفلسطينيون قوّة كافية ترغم خصمهم على قبول شروطهم للحلّ السياسي، ولا في المشهد الثاني وفروا البرنامج والإستراتيجية التي تعتمد النضال الديمقراطي وتمكّنهم من استجماع القوة الملائمة في مواجهة خصمهم وحلفائه، وفضح عنصرية الديمقراطية اليهودية بصفقتها دولة ونظاماً يمارس الإبادة السياسية ضدّ الشعب الفلسطيني.

إن عملية تبييت الصراع كانت زاحفة متدرّجة كنتيجة طبيعية لاتفاقيات أوسلو التي حوّلت في المرحلة الأولى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من نداء "إسرائيل" (وإن كانت ليست نداءً بمعنى الطرف الذي يساويها في القوة، وإنما يوازئها ويقابلها ويتصارع معها) إلى شريك لها. هكذا، أطلق على القيادة الفلسطينية في الإعلام ظلاً للغة وتجنباً على الحقيقة، بعد أن جُرد هذا "الشريك" من أوراقه وارتعن وجوده وتحركه، وأدق تفاصيل حياته بقيادة الجيش ومزاج صغار ضباطه، ليس فقط بالمستوى السياسي "الإسرائيلي" الذي لا يعامله كشريك فحسب، وإنما بمستوى صغار الضباط الذين يتم تنسيق تحرك القيادة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وفي المعابر معهم، وهم الذين يصدرون بطاقات مرور الأشخاص المهمين VIP ويصادرونها وفقاً لأهوائهم الأمنية.

لقد ترتّب على غياب الندية مجموعة من الحقائق التي خلقتها الاتفاقيات، حولت مع مرور الزمن "الشريك" إلى "وسيط" بين المواطنين الفلسطينيين وسلطة الاحتلال، الذي يسيطر على احتياجاتهم كالعامل والسفر والعلاج والتعليم، وحتى التنقل لغرض التواصل الاجتماعي بين الأقارب والأصدقاء، الأمر الذي لم يكن قائماً بهذا التفصيل والشمولية في مرحلة الاحتلال المباشر. وقد نشأ إلى جانب هذا الواقع نظام الواسطة والمحسوبية للسعي لدى الاحتلال من أجل تسهيل حياة الأفراد ممن هم مقبلون على الوسيط لتعزيز مكانته وتشجيع اعتداله. كما تحوّلت العلاقة مع الاحتلال إلى مكسب للمسؤولين وصغار الموظفين، وتحوّلت الواسطة والمحسوبية إلى نظام رسمي لا يمارس في الخفاء وإنما يدرکه الجميع من المواطنين، كأداة تنافس سياسي بعد أن اشتد التنافس على السلطة تحت الاحتلال. وقد أصبح ذلك كله عقلية ونهجاً لا يتردد قادة ومسؤولون في المنظمة والسلطة عن الحديث عنه مباشرة في الإعلام مستخدمين مفردات، مثل "نسعى" و"نتوسط" لدى سلطات الاحتلال. ويفسّر فقدان الحياء من قبل هؤلاء المسؤولين بـ"الجرأة" في الطرح و"الصراحة" مع المواطنين "بأننا" لا نملك قرارنا وكل ذلك تحت عنوان الواقعية السياسية، وواقعية غياب الندية التي تحوّلت بعد تبخر "الشريك" من الخطاب "الإسرائيلي" إلى واقعية مقال الخدمات، أو قل اللوبي الضاغط على سلطات الاحتلال لتوفير وتسهيل الخدمات للمواطنين. صحيح أن كل هذه الخدمات كانت قبل أوسلو دوماً تحت سيطرة الاحتلال، لكن الإشكالية التي نحاول الإشارة إليها لا تكمن في بقائها، وإنما في تحوّل قيادة المنظمة وبرنامجها ومفرداتها من قيادة وبرنامج حركة تحرر وطني إلى مقال خدمات لدى الاحتلال.

لقد نشأ نظام كامل من مكاتب التنسيق والارتباط الأمني والمدني على مداخل المدن الفلسطينية التي تعنى بإصدار تصاريح العمل والتنقل، وجوازات السفر والبطاقات الشخصية، وغيرها التي لا تتم إلا بموافقة "إسرائيلية". وقد طُوِّع هذا الواقع وبيّنت، ليس على مستوى الخطاب السياسي لدى السلطة، وإنما على مستوى النضال ووسائله لدى الفصائل بدون استثناء. ففي قضايا، مثل الجدار والاستيطان ومصادرة الأراضي، واعتداءات المستوطنين على المحاصيل والمواطنين الفلسطينيين، أو في قضايا السماح باستخدام الشوارع الالتفافية المقامة على أراضيهم، أو قضايا لَمَّ الشمل للعائلات الفلسطينية، وغيرها من القضايا التي كانت موضوعات نضالية للمقاومة، أصبحت هذه كلها قضايا قانونية يتم مواجهتها بالالتماس لدى المحاكم "الإسرائيلية" على أمل استصدار قرارات داعمة للموقف والمطلب الفلسطيني. وينطوي مثل هذا التوجه ليس على قبول قرارات المحاكم "الإسرائيلية"، التي غالباً ما تأتي داعمة لقرارات الجيش، وإنما على قبول اللغة والمبررات القانونية والأخلاقية غير المحايدة، والتي لا تُشتق من الشرعية الدولية وإنما من قانون الاحتلال و"شرعيّته".

لقد واجهت الفصائل الفلسطينية والسلطة حملات الاعتقال في الأراضي المحتلة أثناء انتفاضة الأقصى، ولغاية العام 2010، بالمثل أمام المحاكم العسكرية، وتكليف طواقم من المحامين للترافع عن المناضلين والدفاع عنهم. وغالباً ما كان ينتهي هذا التمثيل القضائي بصفقة مع الادعاء العام يتم وفقها اعتراف المناضلين ببعض بنود لائحة الاتهام مقابل حكم متفق عليه. وقد شمل ذلك بعض قضايا الاعتقال الإداري. هذا بدل أن يتم مقاطعة المحاكم "الإسرائيلية"، وفضحها ورفض مسرحية القضاء العسكري "الإسرائيلي" "النزيه". إن تكليف محامين من قبل الفصائل والسلطة بدل مقاطعة المحاكم كان بمثابة صبّ الزيت على عجلات الاحتلال الذي يمثّل قضاؤه ذراعاً لشرعنة ممارساته، وتسهيل المزيد من الاعتقالات. فما دامت "ماكينة" القضاء تعمل، فإنه يسهل على "إسرائيل" الادعاء بأنها تنتج عدلاً، الأمر الذي يسهّل أيضاً ابتلاع آلاف الشباب في سجونها لمئات السنين على مرأى ومسمع من العالم. لقد طالب بعض الأسرى والمحامون العرب و"الإسرائيليون" التقدميون بمقاطعة هذه المحاكم الشكلية بهدف إيصال الجهاز القضائي العسكري إلى مرحلة ينهار بها نظامه تحت وطأة تراكم القضايا، ليرافقه حملة سياسية وإعلامية لفضحه. لقد توجّه الأسرى، وبفعل عملية تبييت الصراع المذكورة، إلى المحاكم والمؤسسات "الإسرائيلية" بغية

تحديد أحكامهم والإفراج عنهم عبر لجان تخفيف ثلث المدة أو بغية تحسين ظروف اعتقالهم، هذا بدل النضال من أجل تثبيت التعامل معهم كأسرى حرب كما تنص اتفاقية جنيف الرابعة.

إن اللغة القانونية التي تستخدم في التوجه إلى القضاء "الإسرائيلي" بشأن قضايا كانت في الأمس موضوعات نضال ومقاومة لدى حركة التحرر، ليست لغة القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني بالنضال والتحرر وتقرير المصير، وإنما في أحسن أحوالها لغة المطالبة بالعدل والمساواة أمام القانون وحقوقي الإنسان. وهذه لغة ومفردات خطاب أقلية تناضل في بلدها ضد الاضطهاد الداخلي للحصول على حقوقها وليست لغة خطاب ومفردات شعب يريد التحرر من الاحتلال الأجنبي. إن اللغة المستخدمة جزئياً في هذه المرحلة ليست لغة سلبية فيما لو استخدمت في إطارها الصحيح وكانت تستند إلى إستراتيجية وبرنامج وأهداف تختلف عما هو قائم اليوم، أو الأصح عما هو غائب ويفترض وجوده فلسطينياً. وفي لغة الكفاح المسلح، فإن الفلسطيني يحاول إطلاق ذخيرة من مدفع رشاش لا يلائمها، ولكنه يواصل المحاولة مبدداً ومبدراً هذه الذخيرة الهامة في ظل فقدان ميزان القوة في مواجهة "إسرائيل".

ومع ذلك، وحتى لو كنا تلك الأقلية أو الأغلبية التي يمارس عليها التمييز العنصري والاضطهاد القومي في بلدها، وتناضل ضد السلطة المركزية للحصول على حصتها ومشاركتها في الخير العام والقرار السياسي، فإننا بمثل هذا التوجه إلى القضاء "الإسرائيلي"، لا نفصح عنصرية ولا ديمقراطية "إسرائيل"، بل نؤكد بذلك على نزاهة قضائها وتوازن قانونها.

[خاتمة]

لقد أصبحنا في الحالة الفلسطينية، جزءاً عملية التثبيت المستمرة للصراع، وما ينشأ من واقع يومي، وما يحيط بنا من تعقيدات سياسية، أقرب إلى حالة السودان في جنوب أفريقيا منه إلى الشعب الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي. بل إن "إسرائيل" أصبحت أكثر قرباً إلى نظام الفصل العنصري الذي تجاوز نظام الأبارتهايد في بعض جوانبه. لكن حركة التحرر الوطني الفلسطيني، بعد أن فقدت "سمتها الجزائرية" في النضال، لم تكتسب سمات نضال المؤتمر الوطني الأفريقي، ولم تُجر تحولاً برنامجياً وإستراتيجياً بهذا المعنى والفهم، بالرغم من إلحاح

الواقع على الفصائل والقيادة الفلسطينية في ظل انغلاق آفاق حلّ الدولتين.

لقد فرّغت "إسرائيل" برنامج الدولة الفلسطينية في إطار حلّ الدولتين من محتواه، ولم يبقَ أمام القيادة الفلسطينية الكثير من الخيارات. ففي ظلّ بؤس الواقع العربي والفلسطيني تحديداً، وفشل الخيار العسكري لدفع "إسرائيل" لقبول حلّ الدولتين، وعدم توفر الشروط اللازمة لإحيائه، وخطر تداعيات الزمن على مقولة الشعب، لم يتبقَ للفلسطينيين إلا خياران: إما الاستمرار في إدارة الصراع عبر مفاوضات لا نهائية، دون عناصر قوة فعلية ضاغطة على "إسرائيل"، باستثناء التواجد الفلسطيني على الأرض، الأمر الذي يعني مزيداً من حقائق الدولة اليهودية العنصرية الواحدة من النهر إلى البحر، ودون إمكانية برنامجية لمواجهةها. وإما تبنيّ برنامج وإستراتيجية فلسطينية في مقدورها الحفاظ على تماسك مقولة الشعب في نضال طويل الأمد، ومن شأنها أن تملأ فراغ غياب القوة بعد فشل الخيار العسكري كقوة أساسية، وأن تشكّل تحدياً برنامجياً ونضالياً لواقع الدولة العنصرية.

إن هذه الشروط، في اعتقادنا الذي نرجحه ونوجّه إليه، يمكن الاستجابة لها في إطار خيار الدولة الديمقراطية الواحدة وبرنامجها. إن ما يستدعي مثل هذا الخيار الديمقراطي كحلّ وكوسائل نضالية مشتقة منه هو أن الاحتلال قد حوّل الواقع موضوعياً برفضه وإفشاله حلّ الدولتين، إلى واقع عنصري. وما دمنا أمام نظام أبارتهايد، فعلياً مواجهته بإستراتيجية وبرنامج ووسائل مواجهة الأبارتهايد. أما ترك الواقع الفلسطيني على ما هو عليه من فشل المقاومة المسلّحة كإستراتيجية، دون أن يحلّ مكانها إستراتيجية بديلة تملأ فراغ القوة، والاكتفاء إلى جانب المفاوضات ببعض أشكال المقاومة الديمقراطية والشعبية الموسمية دون تبنيّ الحلّ والخطاب الديمقراطي، يعني فيما يعنيه تحويل عامل الزمن إلى أداة تعمل لصالح "إسرائيل" التي ستواصل احتلالها وتعميمها لنظام الدولة العنصرية الواحدة دون ضغط أو حرج.

إن المطروح هنا لمواجهة تداعيات عامل الزمن على القضية الفلسطينية لا يتمُّ بالتنازل عن الحقوق للتوصل إلى حل سريع، قبل أن يلتهم الاستيطان ما تبقى من أرض، وإنما يواجه بالتحول إلى نضال طويل الأمد يعتمد البرنامج الوطني الديمقراطي وحلّ الدولة الديمقراطية الذي يشمل حق العودة للاجئين لكل فلسطين، حيث يرى في فلسطين التاريخية وحدة جغرافية واحدة وطناً

لشعبين. بهذا الفهم، يتحول الاستيطان في الواقع من أداة ضغط على الفلسطينيين إلى عبء على "إسرائيل" التي تحولته إلى حقيقة تؤكد صوابية وضرورة حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة. كما أن هذا الحلّ الذي يشمل فلسطيني الداخل-1948 والشتات، سيمكّنهم من أن يكونوا جزءاً من الجهد والقوة الوطنية. فأشكال النضال الديمقراطي ستتيح لهم مشاركة فاعلة، أوسع مما كانت عليه حتى اليوم، تتناسب مع واقعهم وإمكاناتهم وسيراكمون خلالها قيماً نضالية جامعة تدعم مقولة الشعب الفلسطيني الواحد وتعزّزها. بكلمات أخرى، فإن حل الدولة الديمقراطية سيعيد توحيد التقسيمات الفلسطينية الخمس ليحوّلها إلى قوة، ويحمي الهوية من تداعيات الواقع الحالي من التطور إلى هويات في سياقات مكانية وزمانية وأهداف مختلفة.

إن النضال الديمقراطي في إطار برنامج الدولة الواحدة يتيح الجمع بين النضال المطلي وتوفير عوامل العيش والصدود، والنضال الوطني دون أن يستنزف الأخير الناس ويحبطهم، ودون أن يحوّل القضايا المطلية إلى عناصر تبييت للصراع فاقدة لأفق حلّ المسألة الوطنية. كما أنه يجعل مواصلة الإنتاج الاقتصادي والثقافي عموماً يصبّ مباشرة في معادلة النضال لا في توفير الصدود السلي للناس فحسب، وإنما يجعل هذا الإنتاج إيجابياً فاعلاً هجوماً معرّباً للمشروع الصهيوني ونظامه العنصري. وتندرج السلطة الفلسطينية في هذا الإطار كذراع ترعى هذا الإنتاج دون أن تتناقض مع برنامج الحلّ الديمقراطي في حال أسقطت عنها ما أفرزته مرحلة أوسلو من تنسيق أممي وأبقت على ما هو ضروري من الاتفاقيات لمواصلة لعب مثل هذا الدور.

كما أن النضال الديمقراطي لا يلغي ولا يتعارض مع العمق العربي للقضية الفلسطينية، وإنما ينقله من التحالف مع الأنظمة التي تلغي شعوبها وتصادر حريّاتها ومواطنتها، إلى التحالف مع الشعوب العربية الحاضنة الفعلية وصاحبة المصلحة الحقيقية بقضية فلسطين وتحريرها. فالنضال الديمقراطي ضدّ العنصرية في فلسطين الذي يؤكّد على المواطنة المتساوية، والحريات وحقوق الإنسان، سيكون بمثابة عملية تثقيف وتمرين وتحرير واسعة النطاق، تشارك فيها الشعوب العربية، وسيرتبط فيها موضوعياً وعملياً الحق الفلسطيني، كقضية تحرر مع قضية الديمقراطية في العالم العربي، بحيث ينسجم النضال الفلسطيني والقضية القومية ويسيران جنباً إلى جنب مع حركة التاريخ وتطوره نحو الديمقراطية وسيادة وبناء الأمة الحديثة المؤسّسة على المواطنة المتساوية.

لقد تشابكت، بغير إرادةٍ وذنوبِ الشعب الفلسطيني، قضية فلسطين مع المسألة اليهودية. وهذه الحقيقة تحتم على برنامج حلّ الدولة الديمقراطية بأن يشمل نقاطاً برنامجية تبدّد مخاوف اليهود في فلسطين لا سيّما تلك التي أثارها المحرقة النازية، تتجاوز شرعنة وجودهم على أساس المواطنة المتساوية، وتحمل أيضاً عناصر طمأنة حسية كإبقاء الأسلحة غير التقليدية بمسؤولية يهودية، بالإضافة إلى حسم بعض القضايا دستورياً وإخراجها مسبقاً من دائرة مزاج الأقلية والأغلبية.

على الرغم من أنه لا يوجد في حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة التي تضمن الحقوق الفلسطينية ما يثير معارضة فلسطينية مبدئية أو عقائدية، إلا أنه لا يوجد قوة سياسية فلسطينية حتى الآن تتبنّى مثل هذا الحلّ. فالفصائل الفلسطينية ما زالت أسيرة حلول ومنطلقات تفكير شكّلها الواقع السياسي العربي والدولي عبر العقود الماضية في ظلّ الحرب الباردة. لكننا مؤمنون بأن هذا الواقع، الذي تبدّد كلياً، يدفع باتجاه آخر، نحو حلّ الدولة الديمقراطية. فإذا كان العامل الذاتي المتمثّل بالفصائل والقوى السياسية الفلسطينية غير قادر على استيعاب مرّكبات هذا الواقع الجديد، ليقول لنا كيف علينا أن نواجهه، سيضطر الواقع السياسي، أمام ثقل الحقائق الموضوعية، أن يتجاوزها عبر إفراز قوى جديدة تحمل إجابة على هذا السؤال والتي ستشكّل قراءتها نقطة تحول في الصراع العربي-الإسرائيلي"، تماماً كما شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية في قراءتها للواقع إثر هزيمة 1967 انطلاقة جديدة في النضال الفلسطيني. هكذا، سيفرز الواقع قواه وقراءته بعد انتهاء الحرب الباردة، والعراق، وسقوط أوسلو. إن الغرق والانشغال في تفاصيل العملية السياسية القائمة، والخلاف والمصالحة الفلسطينية-الفلسطينية ما زال يعطلّ قدرة الفصائل في صيغتها القائمة على الخروج عن قوالب الحلول لتقود عملية التغيير خارج علب التفكير الجاهزة. لكن تبنيّ البرنامج الديمقراطي والدولة الواحدة من شأنه أن يحلّ القضايا الخلافية بين الفصائل، ذات الصلة بالثوابت ووسائل النضال التي ستسقط تلقائياً من الحساب، وستصبح في ظلّ هذا الحلّ قضايا ليست ذات شأن أو علاقة بالواقع، وستتحول من قضايا تحمل طاقة هدم وتناحر إلى قضايا بناء وتكامل.

لقد انتصر النضال الديمقراطي ضدّ العنصرية في جنوب أفريقيا الذي قاده حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والتفتّ حوله قوى خارجية تجاوزت المواقف الرسمية للدول، حيث تشكلت من

أحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والنقابات والقطاع الاقتصادي الخاص، ومثلت ائتلافاً واسعاً فرض مقاطعة وحصاراً، أجبر بلدانها في كثير من الحالات على الالتزام به، ودفع نظام الفصل العنصري إلى إلغاء سياسة ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، والقبول بمشاركة الأفارقة السود في الحكم.

لا يمكن مواجهة فشل العملية السياسية عبر مواصلة التمسك بها. وخيار إعلان حلّ السلطة الفلسطينية مثلاً سيفضي، في ظلّ غياب البرنامج الوطني وحركة التحرّر الجامعة، إلى فوضى لا ندرى إلى أين ستأخذنا، رغم أن هذا الإعلان سيجبر "إسرائيل" على تحمّل أعباء وتكاليف الاحتلال عبر العودة إلى السيطرة المباشرة على الأرض والمدن الفلسطينية.

إن الإعلان عن الدولة في حدود 4 حزيران 1967، ومطالبة دول العالم بالاعتراف بها قد يمنح السلطة الفلسطينية بعض المكاسب والنقاط السياسية، لكنه تكتيكياً يكبلها ويمنعها من اختيار إستراتيجية بديلة، لتؤدّبنا، بالتالي، مع إستراتيجيتها القائمة التي ثبت بؤسها وفشلها خلال الأعوام العشرين الماضية. فمن يطالب بدولته الخاصة إلى جانب "إسرائيل" لا يمكنه الإعلان عن حلّ سلطتها. فهذه السلطة من المفترض أنها الجهة الرسمية حاملة السيادة التي تطالب الدول بالاعتراف بها، ولا يمكن، من جهة أخرى، المطالبة بالحلّ الديمقراطي، بعد أن يتّضح أنه على الرغم من إعلان الدولة والاعتراف بها من قبل الدول التي قد تكون عديدة، لم يتغير شيء من واقع سيطرة الدولة العنصرية "الإسرائيلية" على كل فلسطين، إلا إذا رافق هذا الاعتراف قرار بآليات تطبيق دولية، تفرض على "إسرائيل" الحل وتجرها على الانسحاب من الأراضي المحتلة. الأمر الذي لا نراه وارداً في سياسات ومصالح هذه الدول، ولا يراه أكثر المتفائلين بإرادة المجتمع الدولي ممكناً. وبالتالي، ستقف القيادة الفلسطينية أمام واقع مريع تدير به الكنتونات والمعازل الفلسطينية، في ظلّ نظام فصل عنصري، لكن دون إستراتيجية وبرنامج يمكّنها من مواجهته وفضحه. وستكون فلسطين، بهذا المعنى، جنوب أفريقيا دون برنامج ووسائل جنوب أفريقيا.

لن تقبل "إسرائيل"، لا صقورها ولا حمائمها، بمثل هذا الحلّ الديمقراطي الذي يشطب يهودية الدولة، رغم أنه ينقذها من نظام فصل عنصري تؤسّس له وتسير نحوه بخطى ثابتة ومتسارعة. فأفضل ما يقدّمه ما يسمى بـ"اليسار الصهيوني" يشطب حق العودة ويحافظ على الكتل الاستيطانية، وهو

عاجز عن فرض رؤيته هذه للحلّ على مجتمعه برغم هزالته. فوفقاً للدراسات واستطلاعات الرأي، يفضل المجتمع "الإسرائيلي" يهودية الدولة على ديمقراطيتها، لكنه لا يستخلص من ذلك ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة. وباتت أجزاء كبيرة من اليسار ترى جرّاء ذلك، بأن حلّ الدولتين وفقاً لسقفها، يجب أن يفرض على "إسرائيل" من قبل أمريكا إنقاذاً ليهودية وديمقراطية الدولة. والسؤال: لماذا على الفلسطينيين أن يقبلوا بحلول تنقذ "إسرائيل" لا يقبل بها "الإسرائيليون"؟

لقد استغرق الفلسطينيون و"الإسرائيليون" أكثر من أربعة عقود من الزمن للتوصّل إلى تفاهم، بأنه لا بدّ من تقسيم فلسطين إلى دولتين دون أن يتوصّلوا إلى حلّ، فكم من الوقت سيستغرقهم ليدركوا بأن هذا الوطن لم يعد قابلاً للقسمة، وأن الحل يكمن في تقسيم السلطة؟

الإحالات

- [1] غسان كنفاني، الآثار الكاملة، الروايات "عائد إلى حيفا"، المجلد الأول (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1972)، 404.
- [2] وليد دقة، "احتلال شمولي: الحواجز كأداة للسيطرة على مستقبل الفلسطيني" (مخطوطة: أرشيف وليد دقة، 2012).
- [3] زيجمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016)، 172.
- [4] باومان، مصدر سبق ذكره، 181.
- [5] باومان، مصدر سبق ذكره، 175.
- [6] عزمي بشارة، طروحات عن النهضة المعاقفة (رام الله: مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003)، 161-162.
- [7] يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).
- [8] بل ولا يرى أسرى الداخل ممن ناضلوا في صفوف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من مسؤوليته، وقد استدخل الرؤية "الإسرائيلية" في حلّ قضيتهم أنها قضية "إسرائيلية" داخلية تتمّ معالجتها عبر المؤسسة والقانون "الإسرائيلي". فبعد أن كان هؤلاء المناضلون جزءاً من القضية الفلسطينية ونضال فصائلها، لم يعودوا جزءاً من الحلّ.
- [9] "مقولة الكفاح الفلسطيني المسلح في ظل الحداثة، ووهم حل الدولتين".
- [10] في كتابة هذا الجزء من الدراسة، حاولت الاعتماد على المصادر المتوفرة والاقْتباس منها قدر الإمكان بدقة. لكن قلة المصادر، وعدم توفّر الكتب في ظروف السجن، أجبرتي على الاعتماد بشكل أساسي على الذاكرة، وعلى بعض التلخيصات المتوفرة لبعض المصادر مع ذكرها بعمومية. أما الكتب والمصادر التي توفّرت، فقد ذكرت بالكامل مع أرقام الصفحات.
- [11] للمزيد انظر: يهوشباط هر كافي، الحرب والإستراتيجية ("تل أبيب": "الجيش الإسرائيلي"، 1990). (بالعبرية).
- [12] آفي سيغل، الأمن القومي والدولي مع تبدل القرن ("تل أبيب": الجامعة المفتوحة، 1996). (بالعبرية).
- [13] المصدر نفسه.
- [14] العمليات الاستشهادية التي أوقعت قتلى في صفوف "المدنيين الإسرائيليين"، وهزّت الأمن الشخصي للمواطنين، ليست فقط لم تحدث نقاشاً "إسرائيلياً" داخلياً بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإنما وُحِدَت المجتمع وراء الحكومة وسياساتها، وجمعت بين "كريات أربع" و"تل أبيب" كحالة سياسية ومصير واحد تحت شعار "كل هارتس خزيت [كل البلد جبهة]" ما خدم

شارون وحكومته في تجييش المجتمع "الإسرائيلي" لصالح سياسته ضد الفلسطينيين، ناهيك عن الأضرار الأخلاقية والقيمية التي لحقت بالمقاومة ونضال الشعب الفلسطيني جزاء هذه العمليات.

[15] Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W.W. Norton, 2008), 7-8.

[16] Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (New York: Metropolitan Books, 2007), 424.

[17] النسب ومعدلات النمو المذكورة مأخوذة من المصدر السابق نفسه.

الجزء الثاني صهر الوعي (2009)

تمهيد

ليس هناك أشدّ وأقسى من أن يعيش الإنسان الإحساس بالقهر والعذاب دون أن يكون قادراً على وصفه وتحديد سببه ومصدره. إنه الشعور بالعجز وفقدان الكرامة الإنسانية عندما يجتمع اللايقين بالقهر، فيبدو لك أن ليس العالم وحده قد تخلّى عنك، وإنما لغتك قد خذلتك في وصف عذابك، وتعريفه وخذلتك حتى أن تقول آخ... آخ مفهومة ومدركة من قبل الآخر الحرّ، أو أن تكون قادرة على اختراق الضباب الإعلامي والسياسي لتحلّ قضيتك كأسير مكانة معقولة على أجنادات السياسيين والإعلاميين، وتحظى باهتمام لجان حقوق الإنسان. ومن أجل ذلك، وللضرورات الإعلامية، تلجأ إلى تبسيط المرّكب في عذابك، فيبدو عذاباً بسيطاً لا يستحقّ الاهتمام. أو تضطرّ حيناً آخر للتهويل والتضخيم، فيكون من السهل على سجانك أن يفند ادّعاءاتك الكاذبة ليكرّس عزلك عن العالم مجدّداً، فتواصل عذابك وحيداً، ثم تقف أمام خيارين: إما أن تكفّ عن كونك ذاتاً وتحوّل كلياً إلى موضوع لسجانك، وإما أن تحوّل ذاتك إلى موضوع بحثٍ لإعادة تعريف التعذيب وأسبابه، الأمر الذي لن يكون بالمهمّة السهلة على الإطلاق. فأن تكون الذات الباحثة وموضوع البحث في الآن نفسه، يعني أن تكون الذي يُعذّب والذي يُبلّغ عن التعذيب، أن تكون المشاهد والمشاهد، أن تكون التفاصيل والتجريد في آنٍ معاً.

يشعر الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال "الإسرائيلي" بحالة من العجز النابع من صعوبة توصيف حالة القمع التي يعيشها منذ بداية الانتفاضة الحالية [انتفاضة الأقصى 2000]. فقد أصبح القمع والتعذيب مرّكباً وحداثياً يتماشى مع خطاب حقوق الإنسان، إذ يحتاج هذا الأخير ومؤسساته إلى جهد خاصّ لإثبات بعض الخروقات التي غالباً ما تقدّم من جانب القضاء والإعلام "الإسرائيلي" على أنها الاستثناء في قاعدة الالتزام بحقوق الإنسان والأسرى. فيصير الكشف تغطية، والشفافية تعتيماً، والحقائق إخفاءً للحقيقة. إن القمع الحدائوي مُقنّع مخفّي ويقدم على أنه استجابة لحقوق الإنسان، إنه قمع لا صورة له، ولا

يمكن تحديده بمشهد. إنه مجموعة من مئات الإجراءات الصغيرة والمنفردة، وآلاف التفاصيل التي لا يمكن أن تدل مفردة على أنها أدوات للتعذيب، إلا إذا أدركنا الإطار الكلي والمنطق الذي يقف من وراء هذه المنظومة. إنه تماماً كالاستغلال في اقتصاديات السوق الحرة في ظل العولمة، الذي يقدم دوماً على أنه ضرورة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، إنه كالاستغلال حيث مستغلك لا وجه له ولا وطن ولا عنوان محدداً، حيث تمتد أذرع احتكاره كالأخطبوط إلى كل زاوية من زوايا العالم، وإلى كل تفصيل من تفاصيل حياتك. فأنت المستغل عاملاً أو مستهلكاً بل قد تصبح في الآن نفسه مالكاً لأسهم الاحتكار الذي يستغلك... هكذا بحيث تضع الفواصل والحدود بين المستغل والمستغل، فيغدو فهم الاستغلال أو تعريفه مهمة صعبة تكاد تكون مستحيلة في نظم الإنتاج الحديثة وسوق العولمة الحرة.

لا يشبه القمع والتعذيب في السجون "الإسرائيلية" حالات القمع والتعذيب التي تصفها أدبيات السجون في العالم. ليس هناك حرمان فعلي من الطعام أو الدواء، ولن تجدوا من هم محرومون من الشمس ومدفونون تحت الأرض. لا يكبل الأسرى كما في الروايات بسلاسل مشدودة لكتل حديدية طوال النهار. فلم يعد الجسد الأسير في عصر ما بعد الحداثة هو المستهدف مباشرة، وإنما المستهدف هو الروح والعقل. لا نواجه هنا ما واجهه ووصفه يوليوس فوشيك في ظل الفاشية في كتابه **تحت أعواد المشانق**، وليس الحديث هنا عن شيء يشبه سجن تازامرت في رواية **تلك القمة الباهرة** للطاهر بن جلون. ولن تجدوا وصفاً يشبه وصف مليكة أوفير للسجون المغربية. نحن هنا لسنا في سجن أبو زعبل ولا حتى أبو غريب أو غوانتانامو من حيث شروط الحياة. ففي كل هذه السجون تعرف معدبك وشكل التعذيب وأدواته المستخدمة. وأنت تملك يقيناً على شكل تعذيب حسي مباشر. لكنك في السجون "الإسرائيلية" تواجه تعذيباً أشد وطأة "بحضارتيته" يحول حواسك وعقلك لأدوات تعذيب يومي. فيأتيك هادئاً متسللاً لا يستخدم في الغالب هراوة ولا يقيم ضجة. إنه يعيش معك رفيق الزنزانة والزمن والباحة الشمسية والوفرة المادية النسبية.

إن حالة فقدان القدرة على تفسير الواقع والإحساس بالعجز وفقدان الحيلة لا تقتصر على السجون فقط، وإن كانت هي موضوع هذه الدراسة، ولا هي من نصيب الأسرى وحدهم، وإنما هي حالة فلسطينية عامة، حيث تتطابق ظروف المواطن الفلسطيني مع ظروف الأسرى، ليس في شكل

القمع فحسب... أو حيث يُحتجز المواطنون في معازل جغرافية منفردة، كما هم الأسرى معزولون بعضهم عن البعض الآخر في أقسام وعناصر لا صلة بينها إلا بإرادة السجان، وإنما هناك تشابه جوهري يتصل بالهدف الذي يريد سجانهم تحقيقه في كلا الحالتين. والهدف الذي ندّي بأنه يريد تحقيقه هو إعادة صياغة البشر وفق رؤية "إسرائيلية" عبر صهر وعيهم، لاسيّما صهر وعي النخبة المقاومة في السجون. وبالتالي، فإن دراسة حياة الأسرى كعيّنة مصغّرة عن حياة المواطنين في الأراضي المحتلة يمكنها تبسيط الصورة وإيضاحها لفهم المشهد الفلسطيني برّمته.

لا ينتهي الشبه بين السجن الصغير والسجن الكبير فلسطينياً عند هذا الحدّ، بل هناك تشابه في القراءة الخاطئة والمعالجات التقليدية العاجزة عن النهوض بالقضية الفلسطينية كما هو النهوض بقضية الأسرى. إن النماذج الحاضرة في أدبيّات القوى السياسية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، أو قراءة سياساته، ما زالت نمطيّة تُستمد شكلاً ومضموناً من أدبيات حركات التحرّر وتجاربها التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وتشكّلت في ظلّ الحرب الباردة، وفي مرحلة حضارية مختلفة عمّا نواجهه اليوم. فكما أن أدب السجون لا يعكس واقعها اليوم، فإن الأدبيات السياسية وفرضيّاتها عاجزة عن معالجة الواقع السياسي. وبينما يواجه الفلسطيني منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، واقعاً يستمدُّ المحتل أفكاره ونظرياته وأدواته القمعية من واقع حضاري ما بعد حداثوي، أو كما يسميه باومان "الحداثة السائلة"،¹ فإن القوى السياسية الفلسطينية تبدو عاجزة عن تشخيص واقعها، وتقديم تفسيرات وحلول قادرة على استنهاض الجماهير، أو على الأقل منحها الإحساس باليقين حتى وإن جاء هذا اليقين على شكل تفسير لكوارثها. إن الأدوات والمفاهيم الفلسطينية في التحرّر تخلّفت عن الواقع فعدت بحدّ ذاتها أدوات للقمع والتعذيب. وهي تقودنا رغم التضحيات المتتالية إلى طريق مسدود. إننا أشبه بمن يواجه حرباً نووية بسيف، فما نراه في الواقع أو ما يبدو لنا أننا نراه جرّاء هذا العجز، هو أيضاً أشبه بحرب من كتب التاريخ كغزوة الخندق أو غزوة أحد فتصبح المسافة بين أدوات تغييرنا للواقع والواقع ذاته شاسعة، بحجم المسافة بين التاريخ والمستقبل.

هكذا هو حال الأسرى الفلسطينيين في السجون "الإسرائيلية" موضوع دراستنا. يشكون حالاً غير قائم، ويعجزون عن وصف ما هو قائم. إنهم يواجهون تعذيباً ليس بمقدورهم تحديد شكله ومصدره. ونحن لا ندّي أننا نقدّم من خلال هذه الأوراق تفسيراً شاملاً، أو تعريفاً وافياً للتعذيب.

بل هي فقط صرخة تحاول أن تقول: افعلوا شيئاً قبل فوات الأوان. إن مهمة كشف ما يجري في السجون وتوضيحه للرأي العام في إطار تعريف جديد للتعذيب، هي مهمة لجان حقوق الإنسان ولجان الأسرى. لكنها قبل كل شيء مهمة الفصائل الوطنية والقوى السياسية الفلسطينية. فالقضية المطروحة ليست قضية حقوقية أو إنسانية وإنما هي سياسية بالدرجة الأولى.

إن هذه الأوراق لا تدّعي أنها بحث علمي، فقد كتبت في السجن حيث لا مصادر جدّية يمكن الاعتماد عليها، واعتمادنا أكثر على الذاكرة، على الأقل في تناولنا لما يجري في المعازل التي بنتها "إسرائيل"، خصوصاً مع كوننا محتجزون ومعزولون عن العالم منذ ما يقارب ربع قرن. وذلك، وبشكل أساسي، لتبيان أن ما يجري في السجون الصغيرة ليس مجرد احتجاز وعزل لأسرى يشكّلون خطراً أمنياً على "إسرائيل"، وإنما هو جزء من برنامج شامل ومخطّط علمي ومدروس يهدف إلى إعادة صهر الوعي الفلسطيني.

إن حالة نجاح أو فشل هذا المخطط مرهونة بالدرجة الأولى بقدرتنا على كشفه والوقوف على تفاصيله المحرّجة في كثير من الأحيان، بعيداً عن محاباة الذات والكذب عليها. فالمطلوب وضوح وصراحة، وبحث علمي وليس خطاباً حماسياً يشيد بالأسرى ونضالاتهم وتضحياتهم، بحث يجيب على الأسئلة والتساؤلات التي نأمل أن نتمكن من إثارته في هذه الأوراق.

وليد نمر دقة
سجن جلبوع
أواخر تموز 2009

إبادة سياسية:

أقل من شعب... وفوق الإبادة المادية

ذهل أعضاء الوفد الجنوب أفريقي الذي زار فلسطين،² من حجم الإجراءات "الإسرائيلية" ذات الطبيعة الشمولية التي فرضتها على الفلسطينيين، والتي وصفوها بأنها إجراءات فاقت إلى حد بعيد ما قامت به حكومات جنوب أفريقيا في مرحلة الأبارتهايد. فلم يكن هناك وفي أسوأ مراحل الفصل العنصري شوارع للسود وأخرى للبيض، كما هو حاصل في الأراضي المحتلة حيث شوارع

للعرب وأخرى لليهود. ولم يكن الفصل فصلاً كاملاً ومطلباً إلى هذا الحد الذي أقامه الاحتلال. فقد ظلّت على الدوام مناطق معينة يلتقي فيها البيض والسود. وما زاد هذا الوفد الجنوب أفريقي ذهولاً وحيرة، وجعل مصطلح "الفصل العنصري" غير قادر على توصيف الحالة الفلسطينية تحت الاحتلال وتعريفها، هي الحواجز التي تفصل ليس بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" فحسب، وإنما بين الفلسطينيين أنفسهم. ف"إسرائيل"، كما هو معروف، قسّمت الأراضي المحتلة وقطّعتها إلى معازل صغيرة حوّلت حياة السكان إلى جحيم.

إن هذه الدراسة تدّعي أن الهدف النهائي الذي تسعى حكومات "إسرائيل" لتحقيقه منذ السنة الثانية للانتفاضة يختلف عمّا أرادت حكومات جنوب أفريقيا تحقيقه عبر سياسة الفصل العنصري، وهو ما يجعل الإجراءات "الإسرائيلية" بهذه الشمولية والعمق والسيطرة الكاملة على حياة المواطنين الفلسطينيين. فالهدف ليس الفصل العنصري بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، وإنما العنصرية هي لتحقيق الهدف الأساسي الذي هو إعادة صهر الوعي الفلسطيني بما يتّسق ومشروع الدولة العبرية. إن العنصرية في هذا السياق ليست عنصرية "إسرائيلية" شعبية منفلة وغير عاقلة كالعنصرية التي يمثّلها المستوطنون، وإنما عنصرية منظمّة تقف وراءها كامل المؤسسة "الإسرائيلية" بمنطقها وتبريرها القانوني والأخلاقي. لقد أدركت "إسرائيل" أن المشكلة الحقيقية ليست مع القيادة الرسمية والمفاوض الفلسطيني، وإنما مع الشعب الفلسطيني الذي يرفض سقف الرؤية "الإسرائيلية" للحلّ، ويبيد استعداداً للمقاومة بما يجعل رافد الفصائل المقاومة من المقاومين لا ينضب، ويحوّل أيّ إمكانية للتسوية مع المفاوض الفلسطيني إمكانيةً مستحيلة التطبيق.

لقد صرّح قائد الأركان "الإسرائيلي" السابق بوغي يعلون، أثناء سنوات خدمته العسكرية في الانتفاضة، وفي أكثر من مناسبة وعلى نحو واضح وصریح، أنه لا بدّ من "إعادة صهر الوعي الفلسطيني"،³ وأن الخطط العسكرية لجيشه تستهدف تحقيق ذلك. وعليه، فإن تقسيم الأراضي المحتلة إلى معازل نقرأه في هذا السياق "الإسرائيلي"، سياق خطة صهر الوعي، وإن كان يقدّم التقسيم كإجراء أمني يهدف إلى منع تنقّل المسلّحين، وإحباط أيّ اتّصال بين المناطق الفلسطينية المختلفة يمكن من نقل المعدّات والخبرات القتالية، أو الوصول لقلب "إسرائيل". وإذا كانت الخطة تستهدف فيما تستهدف تحقيق ذلك فعلاً، إلا أنها في الأساس أداة عنصرية من أدوات صهر الوعي بصفته الهدف

العام الذي حدّده قائد الأركان يعلنون لجيشه .

لقد عنت المؤسسة "الإسرائيلية" في البداية بعملية "صهر الوعي"، جعل فكرة المقاومة فكرة مكلفة عبر هدم البيوت والقتل والتدمير الواسع . وقد بات من الواضح تماماً اليوم أن حجم القتل والهدم والتخريب، للمنشآت والمزارع الذي كلّفَت بتنفيذه المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى حجم الاعتقالات الواسع في صفوف المواطنين الفلسطينيين، يفوق حاجات "إسرائيل" الأمنية. فقد أدرك القادة "الإسرائيليون" أن استخدام القوة العسكرية وحده، وفي ظلّ غياب أفق سياسي حقيقي سيجنون من خلاله ثماراً ونتائج عكسية. فالموت بالعشرات يوماً لمواطنين عزّل جعل الموت أسهل من مراقبة مشهد الموت على مدار الساعة كلّ يوم. لقد دفع هذا الموت العشرات من الشباب يوماً للانضمام كاستشهاديين لصفوف المقاومة، ووجدوا فيه خلاصاً يحمل العزة والكرامة.⁴

إن أيّ مقاومة بحاجة لبنية تحتية مادية ومعنوية، والجيش "الإسرائيلي" بإجراءاته التي استهدفت البنية التحتية المادية للمقاومة يبتغي الوصول إلى نقطة "صهر الوعي"، وعلى نحو أدقّ إعادة تقييم الأدوات والسبل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف. فإذا كان استهداف البنية التحتية المادية للمقاومة، عبر مراكمة كتلة حاسمة في فترة زمنية قصيرة، من قتل ودمار وإغراق المشهد بالدم، غير كافٍ لإحداث اختراق في الوعي الجماهيري الفلسطيني، فإنه بدأ من الضروري إضافة مكونات جديدة للائحة الاستهداف التي يعتقدون أنها كفيلة بإحداث الاختراق المأمول لـ "صهر الوعي الفلسطيني".

إن المكونات الجديدة التي استُهدفت هي عناصر البنى التحتية المعنوية للمقاومة، وعندما نتحدّث عن "البنية التحتية المعنوية"، نقصد بشكل خاص مجموع القيم الجامعة التي تجسّد مقولة الشعب الواحد في الحياة اليومية. إنه من غير الممكن، بل والمستحيل أيضاً، أن توحد مجموعة من البشر طاقاتها وإمكاناتها وأن تصبح مجموعة دون أن يكون لها هدف أو مجموعة من الأهداف المشتركة بين غالبية أفرادها. وإنه لمن المستحيل تماماً أن تتشكّل مثل هذه الأهداف دون أن تكون جامعة تمثّل رابطاً معنوياً وقيماً ينظّم حياة أعضاء هذه المجموعة، قيم من شأنها أن تحوّلهم من أفراد—إرادات إلى مجموعة—شعب.

لقد مثّل التعاضد والتكافل الاجتماعي الفلسطيني بين جميع الفئات والطبقات والمناطق الجغرافية،

والذي تجلّى بوضوح أكبر أثناء الانتفاضة الأولى التجسيد الحيّ والمادي المباشر لمقولة الشعب الواحد والمصير والأمال والأهداف الواحدة. وعندما نشير إلى الاستهداف "الإسرائيلي" للبنية التحتية المعنوية للفلسطينيين بهدف صهر وعيهم، إنما نقصد تماماً استهداف هذه التجسيّدات اليومية الصغيرة منها والكبيرة ومجموعة الأنشطة والأفعال المنظّمة والعفوية الفردية والجماعية المتناثرة والمركزة، والتي تعبّر عن تركيبة نفسية ومعنوية جعلت الصمود أمام بطش الآلة العسكرية "الإسرائيلية" أمراً ممكناً، ليس الصمود السلبي المتلقّي فقط وإنما أيضاً الصمود الإيجابي المبادر.

إننا في هذه الدراسة نميل للاعتقاد أن "إسرائيل"، ومنذ العام 2004، أنجزت نظاماً علمياً شاملاً وخطيراً، يعتمد أحدث النظريات في الهندسة البشرية وعلم نفس الجماعات بغية صهر الوعي الفلسطيني عبر تفكيك قيمه الجامعة. فنحن أمام مجموعة من النظم والمستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتناغمة، التي يمثّل "صهر الوعي" واحداً من أهم أهدافها. فيما يمثّل هذا النظام "الإسرائيلي" بكلّيته حالة من حالات الإبادة السياسية (بوليتي سايد). وعلى الرغم من إدراكنا الإشكالية التي قد يثيرها مثل هذا الاستخدام في تعريف الحالة الفلسطينية كإبادة سياسية، إلا أننا نعتقد أن النظم التي وضعتها "إسرائيل" مخيفة بعلميَّتها ومنطقها العقلي وتشبه إلى حدّ بعيد حالات عُرفت كإبادة سياسية،⁵ حيث تشمل خططاً وبرامج ومواقف تبدو للمراقب كأنها فوضى وارتباكاً وتناقضاً في السياسة "الإسرائيلية"، لكنها في حقيقة الأمر فوضى منظّمة تهدف إلى التالي:

1. تفكيك البني والمؤسسات الفلسطينية الاقتصادية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني، ليس تفكيكاً كاملاً وإجهازاً كلياً، وإنما إبقاؤها دون النظام ودون الفوضى.
2. التفاوض السياسي الدائم دون توقّف على نحو يخلق الوهم بأن الحلّ في متناول اليد وشيك، وفي المقابل خلق الوقائع على الأرض وتثبيتها عبر الاستيطان ليبقى الحال دون الحلّ ودون الجمود.
3. تفكيك البنية التحتية لمقولة الشعب عبر الإجهاز على القيم الجامعة للشعب الفلسطيني لاسيّما قواه وفتاته الحاملة والمدافعة عن هذه القيم، كالأسرى بصفتهم الطليعة النضالية... وهكذا، ليغدو الشعب الفلسطيني أقل من شعب وفوق الإبادة المادية.

إن أخطر ما في هذا النظام أنه من الصعب الإحاطة به من قبل المواطن العادي والمتوسط، لاسيما وأنه نظام مقسّم إلى مشاهد منفردة لا يرى منها المواطن إلا أجزاء محدّدة، فيما يرى الاحتلال ويراقب ويحيط بكلّ المشهد الفلسطيني بأقلّ ما يمكن من الإمكانيات والزمن والتكلفة. وهذه الإحاطة الشاملة والنافذة بحياة الفلسطيني لم يكن بالإمكان تحقيقها دون التطوّر الهائل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال والمراقبة الإلكترونية. وبنظرة سريعة يمكن، وبسهولة، ملاحظة ما يعيشه الفلسطينيون من نظام شمولي وضعته "إسرائيل"، يشبه إلى حدّ بعيد ما وصفه جورج أورويل عن "الأخ الأكبر" في روايته 1984، حيث يراقب الأخ الأكبر (السلطة) لا السلوك والمواقف وإنما الآراء والأفكار التي تدور في عقول الناس. فـ"إسرائيل" تراقب المواطن الفلسطيني وتسيطر على حياته بالكامل تماماً كـ"الأخ الأكبر"، إن كان ذلك عبر الكاميرات المنتشرة في المدن كالقدس، أو عبر مراقبتها لكلّ المدن الفلسطينية بطائرات الاستطلاع والأقمار الاصطناعية، أو عبر مراقبة الأثير مثل الهواتف المحمولة والفاكسات وأجهزة الكمبيوتر.

إن هذه السيطرة الشمولية تمكّنها من التخلّص في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والتوجّهات السياسية لمجتمع بأكمله. هذا بالإضافة إلى سيطرتها عبر الحواجز على مداخل المدن والمحافظات ومخارجها. وبهذا المعنى، فإن الإبادة السياسية التي تنفّذها "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني هي مشروع حدثي بالنظريات والأدوات التي تستخدمها، وفي اعتقادنا فهو مشروع لم يسبق لشعب آخر أن واجه مثيلاً له في التاريخ من حيث مستواه التقني ودقّته وشموله، إلا إذا استثنينا الإبادة الجماعية-المحرقة التي واجهها اليهود في الحرب العالمية الثانية على يد النازية.

على الرغم من صعوبة الإحاطة بهذا النظام، فإنه بالإمكان تبسيطه وإدراك مرّباته وتعقيداته من خلال إجراء بعض المقارنات بين نموذج السجون الذي سيطرَ عليه موضوع بحثنا ودراستنا من جهة، وبين ما يجري في الأراضي المحتلة من جهة أخرى، حيث نجد تطابقاً بين إجراءات الاحتلال هناك مع ما يجري هنا في السجون "الإسرائيلية" التي هي المختبر الذي يتمّ من خلاله اختبار السياسات التي تستهدف الحالة المعنوية والاجتماعية الفلسطينية.

إن التشابه بين السجون والمعازل في الأراضي المحتلة قد يفيد في حلّ الإشكالية المفاهيمية في

توصيف الحال الفلسطينية، حيث توصف حيناً بالفصل العنصري وحيناً آخر بالغيثو. فيما يتجاوز الواقع هذه التوصيفات التي كثيراً ما تترك ما يستند عليها من قرارات. فقد تصف بعض أجزاء المشهد الفلسطيني، لكنها تظل عاجزة عن الإحاطة بكلّ المشهد والواقع الفلسطيني. فالفصل بين الفلسطيني والفلسطيني، مثلاً، لا يمكننا توصيفه على أنه فصل عنصري، كما أن معازل الفلسطينيين ليست غيتوات مؤقتة ومحطّات يُجمعون فيها قبل "الحل النهائي"،⁶ وإنما هي الحلّ النهائي، والمستهدَف من هذا الحلّ ليس الجسد عبر إبادة جماعية، بل إن صح التعبير، الروح عبر إبادة ثقافية وحضارية. وفي مجمل الأحوال، لم يعد مفهوم "الاحتلال" كافياً ولا حتى مصطلح "الاحتلال الاستيطاني"، لتوصيف شمولية وعمق الحالة بعد أوصلو تحديداً.

إن مجمل هذه التوصيفات تكشف عن سياسة وأهداف "إسرائيلية" أكبر من حاصل جمعها. إننا أمام إبادة سياسية، وهدف هذه الدراسة تبيان عناصرها من خلال نموذج السجون، وتفكيك مكوناتها ومن ثم إعادة تركيبها عبر إطار نظري يوفّر لنا الإمكانية لكشف النظام والانسجام بين مجمل تفاصيل السياسة "الإسرائيلية". إن ما يوفّر لنا مثل هذا الإطار النظري، هو ما كتبه ميشيل فوكو في كتابه المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن حول المشتمل Panopticon نظام السجن الدائري لجرمي بنتهام،⁷ وما طوّره زيجمونت باومان من فهم أكثر عمقاً بما يتناسب ومرحلة ما بعد الحداثة. كما أن ما كتبه ناعومي كلاين بشأن عقيدة الصدمة يوفّر لنا صورة واضحة بما يتّصل بعمليات غسيل الدماغ الجماعية ومصدرها العلمي والنظري واستخداماتها العملية في تثبيت السياسات والنظم الاقتصادية بما يخدم المصالح الأمريكية في بعض الدول التي مرّت بتجربة الصدمة.

وقبل أن نركّز على السجون كنموذج لعملية غسيل الدماغ أو زعزعة القيم الوطنية الجامعة التي تمثّل مقولة الشعب في أوساط الأسرى الفلسطينيين، كما في أوساط المجتمع الفلسطيني بكامله، فإننا نعرض تحت عنوانين تعريفاً سريعاً للمشتمل كما يقدمه فوكو، وعقيدة الصدمة كما تعرضها كلاين كأداتين أساسيتين سنستخدمهما في تحليلنا لما يمارس في السجون "الإسرائيلية" من أشكال تعذيب حديثة. فما هو المشتمل؟ وكيف يطبّق في السجون "الإسرائيلية" كأداة سيطرة؟ وما هي عقيدة الصدمة؟ وأين تبدأ الصدمة في حياة الفلسطينيين وأين تمتد؟

تعريفات المشتمل : Panopticon

تأتي أهمية استخدام هذا النموذج من السجون فيما قدّمه ميشيل فوكو من دراسة وتحليل لفهم القوة الحديثة واستخدامها في المراقبة والسيطرة. فإذا كان ما أقامته "إسرائيل" من معازل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة هو عبارة عن سجون كبيرة، وما تحاول تطبيقه بحقّ الأسرى داخل السجون الصغيرة هو استكمال لنفس السياسة هناك، فإنه من الطبيعي والأجدي دراستها أولاً بمثل هذه الأدوات النظرية. فالمشتمل هو الصورة الهندسية البنائية لهذا النموذج من السيطرة والمراقبة التي تقوم بها "إسرائيل" ليس بغرض الأمن ومتطلباته فحسب، وإنما لإعادة صياغة البشر عبر السيطرة الكلية عليهم وعلى تفاصيل حياتهم ومراقبتهم، أو خلق وهم المراقبة الدائم لدى كلّ مواطن فلسطيني.

يصف فوكو "مشتمل" (بنتهام) على أنه عبارة عن مبنى دائري الشكل وفي الوسط برج مراقبة وفي داخل هذا البرج نوافذ واسعة تفتح على الوجه الداخلي للحلقة. ويقسم البناء الجانبي إلى غرف معزولة. كل واحدة منها هي بمقاس عرض البناء، ولكل غرفة شبّاكان: شبّاك من ناحية الداخل مطابق لشبّايك البرج، وشبّاك يطلُّ على الخارج يتيح للنور أن يقطع الغرفة من أركانها إلى أقصاها، عندها فإن وُضِعَ مراقب واحد في البرج المركزي يكفي. وفي كل غرفة يُحبس مجنون أو مريض أو عامل أو محكوم، وفقاً لطبيعة المؤسسة التي بني من أجلها هذا المبنى. وبفعل النور المعاكس، تنعكس الظلال الصغيرة الأسيرة الموجودة في غرف الأطراف فتسهل رؤيتها من البرج. ويقدر ما توجد أقفاص بقدر ما توجد مساح صغيرة حيث ينفرد كلّ ممثل وحيداً تماماً ومراقباً بصورة دائمة. إن التجهيز المكشافي (البانوبي) هو بمثابة وحدات زمنية تسمح بالرؤية اللامنتقية وبالتعرّف الآني. وبالإجمال يقول ميشيل فوكو: "إن هذا النظام يعكس مبدأ الزنانة ووظائفها الثلاث: الحبس، والحرمان من الضوء، والإخفاء. إلا أنه لا يحتفظ إلا بالوظيفة الأولى وتلغى الوظائف الأخرى. فالضوء القوي ونظرة المراقب يأسران أكثر مما يأمر الظل الذي يحمي في النهاية. إن الرؤية هي شرك."⁸

وما يتيح مثل هذا النظام بالدرجة الأولى، هو تفادي الأسرى أو الجماهير ككتلة بشرية واحدة عبر تقسيمهم، حيث كل واحد محبوس في مكانه بصومعته يُرى من قبل المراقب وجهاً لوجه، ولكن

الجدران الجانبية تمنعه من الاتصال برفاقه. إنه مرئي ولكنه لا يرى، إنه موضوع استعلام لكنه لا يشكل أبداً موضوعاً في الاتصال، إنه جسم وموضوع متلقٍ سلبي، لكنه أبداً ليس ذاتاً فاعلة.

إن انعدام الرؤية هذا هو ضمان النظام، فإذا كان الموقوفون أسرى فلا خوف من وجود مؤامرة المحاولة هرب جماعية أو مشروع للمواجهة والأثر الرئيسي للمستشرف (بانوبتيك) هو الإيحاء للمعتقلين بوجود حالة واعية ومتواصلة من الرؤية الدائمة لهم ومراقبتهم، ما يؤمن وظيفية السلطة الأوتوماتيكية، ويجعل الرقابة دائمة بمفاعيلها وتأثيرها على المعتقلين حتى ولو كانت متقطعة وغير دائمة في عملها الفعلي، بحيث لا تكون هناك ضرورة للسلطة، مجسدة ومكتملة، كي تنفذ ممارساتها. فهذا الجهاز الهندسي آلة لخلق ودعم السلطة بصورة مستقلة عن الشخص الذي يمارسها إلى درجة أن المعتقلين أنفسهم يتحولون إلى حاملين لهذه السلطة يمارسونها على أنفسهم. لقد وضع بنتهام المبدأ القائل إن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة: منظورة بأن يكون ظل البرج المركزي العالي أمام ناظري الأسرى باستمرار، ولكي تتم مراقبتهم بصورة غير ملموسة، فيجب أن لا يعرفوا أبداً إن كانوا تحت النظر الآن ولكنهم يجب أن يكونوا على يقين أنهم قد يصبحون تحت النظر دوماً.

عقيدة الصدمة

في إحدى كُرّاسات الإرشاد التي أصدرتها وكالة الـ CIA لمحققّيها والتي تتناول طرق انتزاع المعلومات من الأسرى أثناء التحقيق وردت الفقرة التالية: "هناك لحظة قصيرة جداً يمر بها (الأسير) يكون أثناءها متجمّد الذهن وفي حالة أشبه بالشلل النفسي. هذه الحالة تحصل نتيجة تجربة كارثية أو شبه كارثية تحطّم عالم الموضوع (أي الأسير) وتقديره وفهمه لذاته في هذا العالم... محققّ ذو خبرة يشخّص هذا الوضع مباشرة ويعرف أن المصدر (أي الأسير) جاهز للتعبئة والامتثال أكثر مما كان عليه في الماضي."⁹

إن عقيدة الصدمة التي نعرضها هنا باختصار، تحاكي هذه التجربة تماماً وبدقّة، فما يسعى التعذيب لتحقيقه بما يمارسه على الأفراد في غرف التحقيق، تسعى عقيدة الصدمة لتحقيقه بمقاييس جماهيرية واسعة. ففي كتابها **عقيدة الصدمة** كتبت ناعومي كلاين،¹⁰ أن من أبرز الأمثلة لفعل

الصدمة على نطاق جماهيري واسع هي صدمة 11 أيلول/ سبتمبر 2001، والتي مثّلت بالنسبة للملايين من الناس، والأمريكيين تحديداً، حدثاً "حطّم عالمهم المألوف"، وجعلهم مفتوحين على مرحلة من فقدان الإحساس بالمكان والزمان. وجعل الفرد عاجزاً عن معرفة هويته الذاتية وبدأ شديد الارتباط والانكفاء. وهو الوضع الذي استغلته إدارة بوش بمهارة عالية، حيث وجد الناس أنفسهم يعيشون فيما يشبه عام الصفر، وغدوا صفحة بيضاء يمكن أن تكتب عليها الإدارة الأمريكية الكلمات والمفاهيم الجديدة التي أرادتتها كـ "صراع الحضارات"، و"محور الشر"، و"فاشية إسلامية"... وغيرها.¹¹

لم تتشكّل عقيدة الصدمة وتتطوّر في بداية الأمر نتيجة تجربة وخطأ داخل أقبية التحقيق، وإنما بدأت كتجارب على مرضى في معهد للطب النفسي وعلى يد أكاديميين في إحدى الجامعات الأمريكية. فقد مؤّلت وكالة الاستخبارات الأمريكية الـ CIA في فترة الخمسينيات تجارب غريبة قام بها طبيب كندي على مرضاه النفسيين في معهد "أولون" بجامعة مكغيل تحت إشرافه كرئيس للمعهد، وقام هذا الطبيب والذي يدعى يوان كميرون بحجز مرضاه في حالة من التخدير والعزل التام عن محيطهم. ثم عرّضهم لضربات كهربائية وأعطاهم جرعات كبيرة ومتنوعة من المخدرات، الأمر الذي دهور حالتهم النفسية وأعادهم لفترة الرضاة أو ما قبل القدرة على النطق. وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا التدهور في حالة المرض مؤشراً على فشل التجربة بل العكس تماماً، فهو لم يشأ معالجة مرضاه بل، وكما نشر في مقالات عديدة له، خلقهم من جديد. فقد آمن أنه قادر، من خلال إيفاد مرضاه قدرتهم على الإحساس بالزمان والمكان، وعبر محو ذاكرتهم وتصوّرهم عن أنفسهم أو محو ما تعلموه خلال حياتهم عن ذاتهم ومحيطهم وتحويلهم إلى لوح أبيض، على التغلغل إلى أدمغتهم، وزرع السلوكيات والمفاهيم المرجوة. بكلمات أخرى، لقد أراد القيام بغسل أدمغة مرضاه وتحويلهم إلى أشخاص آخرين نفسياً وعقلياً.¹²

لقد أخذت نتائج هذه التجربة واستخدمت بأشكال وفي مجالات عدّة وعلى نطاقات ومستويات مختلفة، بدءاً من إرشادات وكراسات خاصة بمحقّقي الـ CIA حول كيفية انتزاع الاعترافات من الأسرى، حيث استخدمت عقيدة الصدمة في التحقيق مع سجناء المعارضة السياسية في دول عديدة، كما تشير ناعومي كلاين، من بوليفيا وتشيلي في حقبة بينوشيه ودول أمريكا اللاتينية عموماً إلى أسرى الحرب في العراق وأفغانستان وغوانتانامو وفي السجون السريّة الأمريكية المنتشرة

عبر العالم منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001. كما استُخدمت نتائج هذه التجربة في النظرية العسكرية التي صيغت الإستراتيجية الأمريكية لاجتياح العراق وفقاً لها، حيث سمّيت "الصدمة والترويع"، ليس فقط بهدف تحقيق الأهداف العسكرية في الاستيلاء على العراق وإنما في تحويله كمجتمع إلى ما يشبه الرضيع تماماً كما ظهر أثر تلك الصدمة على الأفراد في تجربة الدكتور يوان كميرون، في خنوعهم واستعدادهم للتعلّم، أي بكلمات أخرى تحويل المجتمع العراقي إلى مجتمع بدائي وما قبل وطني، إلى صفحة بيضاء يكتب المحتل الأمريكي وينقش فوقها ما يشاء. فالصدمة من شأنها أن تشلّ القدرة على التفكير المنطقي وتلغي القدرة على مقاومة إرادة المحتل. لكنه، ولضمان عدم ظهور أي إمكانية مستقبلية ليستعيد الراح تحت الاحتلال القدرة على التفكير بمنطق، وبالتالي استعادة فكرة المقاومة، فإنه يجب تحطيم كل ما هو قائم من إمكانات ونظم ومفاهيم تحطيماً شاملاً، وكلّما كان الدمار كبيراً وشاملاً كلما كانت الصدمة عميقة، تحوّل الفرد أو الجماعة إلى لوح أكثر نقاء.

إن الصدمة، كما تبين كلين في كتابها، ليست بالضرورة حرباً يبادر إلى شنّها ضدّ بلد¹³ بغية صياغته من جديد كما جرى في العراق، وإنما يمكن أن تتحقّق الصدمة بأشكال عديدة كانهيار عسكري أو هجوم إرهابي، أو انهيار اقتصادي أو كارثة طبيعية كالتسونامي. فهذه الأحداث والكوارث من شأنها أن تلبّن مجتمعات بأكملها تماماً مثلما يفعل التعذيب الجسدي بالأسرى في غرفة التحقيق. فكما أن الأسير الخائف يكون مستعداً لإفشاء أسماء رفاقه أو التناكّر لمعتقداته في لحظات يكون فيها فاقداً القدرة على التفكير جرّاء الصدمة، كذلك تكون المجتمعات أيضاً. فالمجتمعات المصابة بصدمة تصير ميّالة أكثر للتنازل عن مبادئها التي ما كانت لتتنازل عنها في ظروف أخرى.

لقد آمن أصحاب عقيدة الصدمة أنه بمقدورهم صياغة المجتمعات كما الأفراد وفقاً لمصالحهم وأهدافهم، وقد استُخدمت نظريتهم في تعميم وفرض نظم اقتصاديات السوق الحرّة في دول عديدة، إن كان في دول أمريكا اللاتينية في أعوام السبعينيات أو في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى فرضها على جنوب أفريقيا بعد إلغاء نظام التمييز العنصري، ومحاولة فرض اقتصاديات السوق وخصخصة لبنان في مؤتمر باريس عقب "صدمة" حرب لبنان الثانية صيف 2006. وقد استطاعت دول أمريكا اللاتينية الخروج من الصدمة وآثارها الاقتصادية بعد 27 عاماً تقريباً، كما استطاع لبنان ومقاومته، عبر إعادة الإعمار بقواه الذاتية رفض شروط الدول الغربية

والبنك الدولي. وعليه، فإن الصدمة ليست قدرأ محتوماً وهناك دوماً سبيل للخروج منها والإفلات من برائن ما يخطط للبلدان التي تقع تحت وطأة الصدمة سواء كانت حرباً أو كارثة طبيعية.¹⁴

الإضراب عن الطعام

كصدمة ثانية، وصهر وعي للأسرى

عندما قصفت "إسرائيل" باجتياحاتها المتكررة المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية بطائرات ال F16 والأباتشي، واقتحمت بدباباتها الأحياء المكتظة بالسكان ودخلت كل زقاق وكل زاروب في نابلس وجنين ورام الله، وهدمت بجرافاتها الضخمة ال D9 البيوت على أهلها... فإن ذلك قطعاً لم يكن بهدف الملاحقة والقضاء على مجموعات صغيرة من المقاتلين الذين كان كل سلاحهم وأعظمه بندقية الكلاشين... كما لا يملكون أي خبرة أو تدريب عسكري يذكر.

إن الأمن، وتحديدأ أمن جنودها المدججين والمحصنين خلف ترسانة من الأسلحة والحديد، كان سببأ مباشراً وميدانياً قد يفسر مثل هذا الاستخدام المكثف للنيران والعنف والدمار، لكنه لا يفسر الهدف الرئيسي الذي تريد "إسرائيل" تحقيقه من خلال هذا الدمار الذي يستمر في أحيان كثيرة حتى بعد انتهاء المعارك.

إن الهدف الرئيسي هو إحداث حالة من الرعب الشديد في أوساط المواطنين الفلسطينيين وجعل كل مواطن يصل لاستخلاص مفاده أن "إسرائيل" بقيادتها العسكرية والسياسية فقدت أعصابها وحن جنونها، وأنه لم يعد هناك قانون أو محرّم من محرّمات الحرب قادر على ضبطها. وقد رافق ذلك تصريحات لمسؤولين "إسرائيليين" تعزّز مثل هذا الاعتقاد. وقد أعطيت التصريحات صدى إعلامياً مقصوداً لتحقيق هذا الغرض، وانتشرت في المقابل تصريحات ومواقف لقادة ومحللين سياسيين فلسطينيين تطالب الأجنحة العسكرية للفصائل بالتوقف عن إعطاء الذرائع والمبررات لشارون وحكومته في الاستمرار بالقتل والتدمير العشوائي. واستندت هذه المواقف والتحليلات على فرضيتين: الأولى، أن هذه الحكومة "الإسرائيلية" قد جنت بالفعل ولا يجب إعطاء "هذا المجنون شارون مراده". وكأننا لا نتحدث عن دولة لها مصالح ويضبطها منطلق أهدافها. "فالجنون" كما يتضح كان إستراتيجية تستند إلى الكثير من حسابات العقل. والفرضية الثانية،

هي أن الهدف "الإسرائيلي" من التدمير، وقف العمليات المسلحة لأجنحة فصائل المقاومة. وقد أعلنت هذه الأجنحة أكثر من مرة وقف العمليات وإعطاء فرصة للحوار لكنها قوبلت "إسرائيلياً" بالاعتقالات والمزيد من القتل. وكان أبرزها الهدنة التي أعلن عنها قبل اغتيال رائد الكرمي قائد كتائب شهداء الأقصى في مدينة طولكرم، الأمر الذي يؤكد أن العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش "الإسرائيلي" لا علاقة لها بوقف أو عدم وقف العمليات من قبل فصائل المقاومة، فقد بدأت "إسرائيل" حربها بهذه الذريعة، لكن استمرار عدوانها لا يتوقف بانتفاء العمل المسلح الفلسطيني، أو كما كانت تسميه القضاء على "البنية التحتية للإرهاب".

لقد أرادت "إسرائيل"، كما كان يصرح قادتها صباح مساء "جباية ثمن باهظ" يشكّل حالة من الصدمة الشديدة للفلسطينيين، واستثمارها في صياغة وعي الفلسطيني بعد ضرب "البنية التحتية المعنوية" للمقاومة، بشكل يمكن لسقف شارون وحكومته التعايش معه بحسب تصوّرهم للحلّ، لا سيّما وأن "إسرائيل" بيمينها و"يسارها" اعتبرت أن الخلل الأساسي لدى الفلسطينيين هو ارتفاع سقف آمالهم وطموحاتهم، وبالتالي لا بدّ من تخفيض هذا السقف الذي تجرّأ على قوة الردع لجيشها. وفي اعتقاد شارون، فإن الأمر كلّه مردّه إلى اتفاقيات أوسلو التي عارضها منذ البداية.

مثلاً كانت الصدمة في تجارب الدكتور كميرون لا تهدف إلى علاج مرضاه، وإنما إلى خلقهم من جديد عبر مسح ذاكرتهم وغرس ذاكرة جديدة اعتماداً على رسائل صوتية مسجّلة تحمل مفاهيم وسلوكيات جديدة ينوي غرسها فيهم،¹⁵ فيبثّها لهم مرّات ومرّات، فإن الصدمة التي أرادت "إسرائيل" إحداثها في عقل ونفس المواطن الفلسطيني هي أيضاً لم يكن هدفها الأساسي إنهاء عمل الفصائل الفلسطينية المسلحة بجعل فكرتها، أي المقاومة، مكلفة فقط. وإنما محو مجموعة المفاهيم والقيم التي تشكّل البنية التحتية المعنوية للمقاومة أيضاً، وأولها مقولة الشعب والقيم الوطنية الحامية للنضال والمناضلين واستبدالها بقيم ما قبل وطنية يسهل عليها التعامل معها. بكلمات أخرى، فإن "إسرائيل" أرادت من وراء الدمار والقتل إحداث صدمة من شأنها أن تفقد المجتمع والنخب الفلسطينية القدرة على التفكير المنطقي والمتوازن بما يسهّل عليها عملية غسيل الدماغ الجماعي دون مقاومة، أو على الأقل أن تحقق استدخال مفاهيم وقيم تفرّغ أطرها القائمة من محتواها المقاوم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف لم تكتفِ "إسرائيل" بالدمار والقتل، وإنما اتبعتهما بمجموعة من الخطوات والإجراءات بدءاً بتقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل وانتهاءً بالموافقة عنوة على خطة دايتون. هذا تماماً يتطابق ومراحل تجربة الصدمة على المرضى في معهد "أولون" في جامعة مكغيل. فبعد "قف" عقول مرضاه بكافة أنواع المخدرات والضربات الكهربائية، قام الدكتور كميروون بعزلهم عن العالم الخارجي بزنازين انفرادية، وعطّل حواسهم بتغطية آذانهم وغيوتهم وأكفهم حتى يفقدوا الإحساس بالزمان والمكان،¹⁶ ليصبحوا غير قادرين على تحديد هويتهم الذاتية. وهذا بالضبط الغرض الذي تؤدّيه عملية تقطيع الأراضي المحتلة إلى معازل في إطار خطة صهر الوعي، فالفلسطيني غير قادر في هذه الحالة على رؤية ومتابعة المشهد الوطني بكامله وهو غارق في هموم وتفصيل الجزء الذي يعيش فيه من الوطن، فيكفّ بحكم العادة والتكرار ومرور الزمن عن التفكير كمجتمع متكامل لتأتي مرحلة "إسماع الرسائل الصوتية المسجلة"،¹⁷ أو عملية غرس المفاهيم الجديدة. وهذا ما تؤدّيه خطة دايتون، فأخطر ما في هذه الخطة في اعتقادنا ليس بعدها الأمني، وإنما القيم التي يربّي عليها مئات الشباب ممّن يتمّ تجنيدهم في إطار الأجهزة الأمنية، وممّن يُفترض فيهم أن يكونوا عماد أيّ حركة تحرّر في نضالها ضدّ المحتل. فكما استبدلت "الثورة" بـ "السلطة" فقد استبدل "النضال" بتعبئة هؤلاء الشباب "بسيادة القانون"، و"المقاومة" بضبط الأمن ومنع "فوضى السلاح"، وقد استدخلت فئات من المجتمع الفلسطيني هذه المفاهيم جزّاء أخطاء فادحة مورست أثناء الانتفاضة.

ولم يعد رفاق النضال اليوم خصوماً فقط، في سياق موقف سياسي، وإنما أعداء في سياق عملية تعبوية تربية وثقافية، واحتلّ في أحسن الأحوال شعار "محاربة الفساد" مكانة مرموقة في الخطاب السياسي بدل "الحرية والاستقلال"، وهو شعار من المفترض أن ترفعه أحزاب وأن يحتلّ مثل هذه المكانة في دول "شعبت" استقلالاً وليس في بلد ما زال يرزح تحت الاحتلال. لا يوجد عاقل يعارض "سيادة القانون" أو حتى محاربة "فوضى السلاح"، لكن هذه الشعارات وغيرها لا تطرح في سياق خطاب حركة التحرر التي تناضل ضدّ الاحتلال وفي إطار إستراتيجيتها وبرنامجهما، وإنما تطرح لتغيب وتغيب معها القيم التي من المفترض أن يتمّ اشتقاقها منها كعنوان رئيسي للمرحلة.

والحال أننا لسنا في هذه الدراسة بمعرض تقييم مدى نجاح أو فشل تطبيقات عقيدة الصدمة

وتداعياتها في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يستحق الدراسة من قبل دارسين وباحثين أكثر موضوعية منّا نحن في ظروف الأسر، وإنما أردنا عرض المناخ العام، والذي أصبح بعضاً من مناخ الصدمة العامة التي يجري في ظلّها مواصلة العمل على تطبيق عقيدة الصدمة تجاه الأسرى، ففي السجون لا تختلف تطبيقاتها إلا من حيث الحجم، وذلك سعيّاً لصهر وبي ما يزيد عن أحد عشر ألف أسير فلسطيني ممّن أطلقت "إسرائيل" عليهم نواة الانتفاضة الصلبة.

لقد كانت أفواج الأسرى تصل تباعاً وبالعشرات يومياً، فبدت السجون كأنها مشهد الحشر، وكان من السهل ملاحظة الدهول والارتباك على الوجوه، لكنه لم يكن ارتباكاً كافياً في نظر إدارة السجون للسيطرة على هذه الألوف. فبالنسبة لضباطها، كان هذا الكمّ البشري خطيراً يجب استيعابه وبسرعة، والأهمّ من ذلك السيطرة عليه سيطرة مُحكمة. فأن تنقل كتلة بشرية منتفضة ومقاومة إلى عنابر السجن، يعني، في حال لم يتمّ إحكام السيطرة عليها، نقل الانتفاضة إليها. وقد وقفت الأجهزة الأمنية لإدارة السجون علمياً أمام خيارين:

الخيار الأول: ألاّ تتيح للأسرى الجدد التقاط أنفاسهم عبر خلق حالة من عدم الاستقرار بتنقيلمهم الدائم بين السجون، لكنها في هذه الحالة ستحول دون تشكّلهم من أفراد اعتقلوا من مناطق مختلفة إلى جسم أو مجموعة تحكمها قوانين وضوابط ما، بحيث يمكن من خلالها استقراء خطوات الأسرى وتحركاتهم المستقبلية، الأمر الذي يجعلها قادرة على فرض سيطرتها.

الخيار الثاني: تمكين الحركة الأسيرة بأطرها القائمة من استيعاب هذا الكم من الأسرى وإدراجهم في هيكليتها، الأمر الذي يعني انضباطهم للتقاليد التي تراكمت وأصبحت تنظم العلاقة مع السجّان. وبالتالي، سيكون بمقدور إدارة السجون، من ناحية، ألاّ تتفاجأ بأيّ سلوك أو تحرّك غير متوقّع، ولكنها، من ناحية أخرى، ستقف أمام جسم منظمّ ويشكّل حالة نضالية ومعنوية تستنهض شعبها وقيادته السياسية.

وقد بقيت إدارة السجون تتعامل مع الأسرى وفقاً للخيار الثاني حتى نهاية العام 2003 ومنتصف العام 2004 إلى أن توفّر لها ما يلزم من التجهيز والموارد البشرية للخيار الأول فاستغنت عن تقاليد وأطر نظمت حياة الأسرى كما نظمت في الآن نفسه العلاقة مع السجّان، وعملت على استبدال

المحتوى القيمي لهذه الأطر، أو جزء منها، وحطمت وفككت أجزاء أخرى كما سنلاحظ لاحقاً.

لقد رافق هذه المرحلة تحديداً نقاش "إسرائيلي" بشأن ضرورة خلق قيادة بديلة و"شريك فلسطيني" يمكن التوصل معه إلى حل، الأمر الذي لوحظ أيضاً داخل السجون من خلال السعي لتشكيل قيادة بديلة للأسرى عبر فصل الرموز القيادية للفصائل وعزلهم عن باقي الأسرى في قسمين. وعلى الرغم من أن العزل كأسلوب عقابي لم يكن بالجديد لكنه في هذه الحالة لم يكن عزلاً إنفرادياً كما في الماضي، باستثناء حالات قليلة وإنما شمل أعداداً كبيرة من الأسرى ممن يشكلون الصف الأول والثاني من الكادر، وذلك حتى لا يكون العزل محددًا بزمن كما يقتضي قانون العزل الانفرادي. فهو، والحالة هذه، لم يكن يستهدف عقاب الأسرى بالأساس وإنما كان يستهدف خلق فراغ قيادي يتيح إفراز قيادة جديدة، والتدخل في العمليات الجارية بين الأسرى. وإذا قلنا إن السجون مثلت مختبراً يتم فيه اختبار السياسات "الإسرائيلية"، فإن الإجراءات في الأراضي المحتلة في بعض الأحيان تتطابق تطابقاً تاماً مع الإجراءات في السجون.

لقد عُزلت القيادة الفلسطينية المؤثرة والرافضة للإملاءات "الإسرائيلية" في المدن الفلسطينية، ومُنعت من التنقل، بل إن بعضها عزل عزلاً يوازي العزل الانفرادي في السجون. ومثلما قطعت المناطق عقب الاجتياحات الكبيرة إلى معازل بعد إحداث الصدمة، فقد وازاها في السجون خطوة شبيهة أعقبت الإضراب عن الطعام في العام 2004 تمثلت في عملية فصل الأسرى في أقسام معزولة، بعد أن أحدثت الصدمة المطلوبة من خلال الإضراب عن الطعام ونتائج لبتّم الاستفراد بكلّ قسم بمعزل عن جسم الحركة الأسيرة لتطبيق ما يشبه خطة دايتون ويوازيها قيمياً في الأسر، وذلك كلّ في إطار خطة صهر الوعي الذي ظلّ دائماً يشكل الهدف العام والرئيسي لمجمل الإجراءات داخل وخارج السجون.

لم تعد السجون "الإسرائيلية" والأسرى الفلسطينيون، أو "الحركة الوطنية الأسيرة" كما اعتدنا تسميتهم على حالها قبل تسلّم مدير السجون يعقوب غنوت منصبه، حيث يصف قدماء الأسرى الحال أنه "عالٍ مادياً" و"متدنٍ معنوياً" في الآن نفسه. وهذا الوصف اليوم ليس مردّه للنوستالجيا التي قد تعيشها الأجيال، وكبار السن خاصّة، حيناً لماض اندثر. فالأسرى ليسوا استثناء لهذه القاعدة، قاعدة الحنين إلى الماضي، حتى عندما يتعلّق الأمر بحياة الأسر،

والحديث هنا عن أسرى أمضوا ربع قرن أو يزيد من عمرهم في السجن... وإنما يعبر هذا الوصف عمّا جرى من متغيّرات عالية نسبياً بإنجازاتها المادية، لكنها منحنّة بما تركته من أثر معنوي وقيمي سلبي. لقد صوّر أحد الأسرى بعفوية وبساطة بالغة الحالة القيمية للأسرى على الرغم من البهجة المادية حيث قال: "كنا في الماضي مع بعض واليوم نحن على بعض"، القول الذي يمكن من خلاله تلخيص مجمل المشهد الفلسطيني. لكن المفارقة بين شروط الحياة الجيدة نسبياً وبين إحساس الأسير بحالة من الانحطاط المعنوي تعود بالأساس إلى عدم قدرة الأسرى على تعريف ما يواجهونه وما يتعرّضون له من قمع ولأنه لا يأتيهم بأشكاله الفجّة المباشرة والحسّية، فهم يعجزون عن تحديد سبل ووسائل مواجهته.

وقبل أن نقف على ما اتخذته "إسرائيل" من إجراءات داخل السجون وتحليله للتعرّف على طبيعة التعذيب الحديث ووسائله وسبل مواجهته، فلا بدّ من عرض سريع لبعض المقدمات التي كان من الضروري توفيرها. فلكي تجعل حكومة شارون خطة صهر وعي الأسرى خطة واقعية التطبيق، بل وشاملة كما سيتبيّن لنا لاحقاً، وأن تكون إجراءاتها نافذة إلى أدقّ تفاصيل حياة الأسير وبزمن قياسي، وأن تنسجم بالتالي مع الخطة العامّة لصهر الوعي الفلسطيني التي تشمل مهمّات أخرى لأجهزة الدولة العبرية، كما سبق ولخصّناها في نقاط ثلاث... فقد اتّخذت الإجراءات التالية:

أولاً: تمّ تعيين رجل عنصري مثل يعقوب غنوت على رأس الهرم القيادي لإدارة السجون. عُيّن غنوت لمنصبه هذا في أواسط سنة 2003، وتلقّى دعماً مباشراً من رئيس الوزراء أريئيل شارون الذي تجمعه به علاقة شخصية وقديمة منذ أن كان قائده في كتيبة المظليين 101. وقد ذلّت هذه العلاقة القديمة مع شارون كلّ العقبات البيروقراطية والإدارية التي من الممكن أن تعيق إعادة بناء إدارة السجون وهيكلتها بما ينسجم ومهمّتها الجديدة التي تتجاوز مهمّة احتجاز الأسرى، حيث منحه شارون مطلق التصرف في تحديد سياسته وتطبيقها. هذا بالإضافة إلى زيادة الميزانية التي أتاحت له تجهيز السجون القديمة بتقنيات ونظم حديثة تتيح له ولشركته إحكام السيطرة على تفاصيل حياة الأسرى، وبناء سجون جديدة تستوعب آلاف الأسرى الجدد ممّن يعتقلهم جيش الاحتلال "الإسرائيلي" أو يخطّط احتجاز لاعتقالهم في إطار الخطة العامّة لعملية صهر الوعي.

ثانياً: قام غنوت بتوحيد سياسة إدارة السجون وفرض الانضباط لها من أصغر شرطي لغاية أعلى

مسؤول رتبة، وأصبح واضحاً تماماً أن هناك "مايسترو" وقائداً ومقرراً واحداً. فلم يعد هناك تفاوت في تطبيق القرارات بين سجن وآخر، وإن وجد تفاوت فهذا بقرار وضمن خطة وتوجّه، ولم يعد هناك مكان للعفوية والاجتهاد، فالهامش الذي كان متاحاً لمدير المنطقة أو السجن ضاق تماماً.

ثالثاً: عمل غنوت، منذ اللحظة الأولى لتسلّمه منصبه، على افتعال المواجهة مع الأسرى في أكثر من موقع أولها كان سجن عسقلان الذي تمّ قمعه بالغاز والهرارات، وقد أسفرت هذه المواجهة عن عدد كبير من الجرحى تمّ نقل عدد منهم للعلاج في مستشفيات خارجية. كما أعقبت هذه الواقعة إجراءات نعتقد أنها، وبالنظر إلى الوراثة، كانت خطوة مخطّطاً لها مسبقاً، وليست مجرد حادثة تهدف إلى دفع الأسرى إلى مربع الإضراب المفتوح عن الطعام موضوعاً وتوقيتاً. وقد تبين لاحقاً أن غنوت هيئاً كلّ الشروط اللازمة حتى يشكّل الإضراب عن الطعام نقطة تحوّل في حياة الأسرى يتمّ استغلالها بما سيعقبها من سياسة، أو بكلمات أخرى أراد للإضراب أن يتحوّل إلى صدمة ثانية وقوية (بعد صدمة الاجتياحات والاعتقالات)، تأتي بعدها عملية صياغة وغسيل الدماغ.

رابعاً: شرعت إدارة السجون في تطبيق سياسة التفتيش العاري للأسرى على نطاق واسع، واستخدمت العنف المادي والمعنوي. كما استخدمت الكلاب في التفتيش على أجساد الأسرى وأمتعتهم بهدف إهانتهم والمساس بمشاعرهم الدينية، فهم يعلمون أن الكلاب تمثّل في الثقافة الإسلامية نجاسة تستوجب التطهّر منها، كما استخدمت الكلاب للترجيع أثناء نقل الأسرى بين السجون. وقد تركت هذه السياسة آثاراً نفسية ومعنوية بالغة الشدّة على الأسرى مثّلت أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بهم نحو مربع الإضراب المفتوح عن الطعام لوقف الإهانة اليومية وامتهان كرامتهم.¹⁸

خامساً: تمّ استكمال تركيب الزجاج العازل في غرف الزيارات، وذلك لضمان الفصل بين الأسير وأسرته. فلم يعد بمقدوره أن يلامس أسرته، زوجته وأطفاله، واقتصرت العلاقة بهم على حاسّة السمع.¹⁹ لكن الأهمّ هو ضمان وقف الصلة بالأهل قبل الإضراب تحديداً، حيث من المعروف لدى إدارة السجون أن تركيب الزجاج سيؤدّي بالأسرى لاتخاذ موقف الامتناع عن الزيارة، وهذا

للاستفراء بهم بعزلهم عن أهم دائرة اجتماعية تشكّل الداعم النفسي والمعنوي، فالزيارة واللقاء بالأسرة يُعيد للأسير توازنه النفسي وتقديره الذاتي وقدرته على مواصلة الصمود.

لم يسبق في تاريخ السجون "الإسرائيلية" أن ألحّت إدارة السجون وحثّت الأسرى على خوض الإضراب المفتوح عن الطعام كما فعلت خلال الأشهر التي سبقت الإضراب في آب/ أغسطس 2004، بعد أن قامت بكلّ إجراءاتها أنفة الذكر، وأكملت استعداداتها لمواجهة الإضراب. وقد حاولت قيادة الحركة الوطنية الأسيرة الانحناء لتمرير هذه الهجمة الشرسة، خاصة وأن غالبية الأسرى حديثو التجربة في الاعتقال، وذلك من خلال الاستجابة والتعاطي مع السياسة الجديدة لإدارة السجون، مع حفظ ماء الوجه، مقابل تخفيف إجراءات الضغط والقمع التي تستهدف الكرامة الإنسانية والمشاعر الدينية. وقد قدّم الأسرى رسائل عديدة بهذا المعنى، إلّا أن مدير السجون قابلها بالرفض القاطع، حتى بدا الإضراب عن الطعام نهائياً هو المخرج الوحيد أمام الأسرى.

لقد كان غنوت قد أعدّ العدة خلال عام كامل وجّهز كلّ الإمكانيات لكسر الإضراب بوسائل حديثة تركّ الأسرى في حالة من الصدمة الشديدة، وهي على الأقلّ إمكانيات لم تعهد مثلها الحركة الوطنية الأسيرة في إضراباتها الكثيرة من قبل. إن أهمّ ما في هذه الوسائل التي أُعدّت هو اعتمادها على نظريات حديثة في علم النفس وعلم نفس الجماعات ونظريات في الحرب النفسية والإعلامية والتضليل تماماً كما لو كانوا يعدّون خطة يواجهون بها جيشاً جرّاراً وليس أسرى مكبّلين، وكلّ ما يملكونه من سلاح هو أحشاؤهم التي تتصوّر جوعاً. وقد جُنّد لهذا الغرض مهنّيون ومختصّون في هذه المجالات من خارج المؤسسة، قاموا بتفعيل الخطة في أدقّ التفاصيل، وفيما يجب أن يؤدّبه آخر شرطي مناوب في أقسام السجن. ولم يتركوا أيّ قضية أو سلوك مهما كان صغيراً وثانويّاً للصدفة أو الاجتهاد الشخصي لأحد، شرطياً كان أو مدير سجن حتى. لقد تبين لنا أننا أمام منظومة من الإجراءات القمعية مخيفة في منطقيّتها تمتدّ من سجن "جلبوع" شمالاً، حتى نفحة جنوباً.

لقد رافق الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجون ضدّ الأسرى أثناء الإضراب عن الطعام دعم سياسي من أعلى المستويات في الحكومة "الإسرائيلية". وقد صرّح الوزير المسؤول عن السجون، وزير الأمن الداخلي، تساجي هنگي، أن الأسرى المضربين عن الطعام بمقدورهم الموت، فهو لا ينوي الاستجابة لمطالبهم.

وقد شكَّلت هذه الإجراءات التي لا تدلُّ منفردة على وجود تعذيب فوق العادة وغير محتمل قوة ضاغطة نفسياً وعصبياً على الرغم من أن المشهد الأبرز هو تحدُّ وصمود، حيث ومن جملة هذه الإجراءات نذكر التالي:

- 1 إبقاء النور مضاءً في الغرف على مدار ساعات الليل والنهار بهدف استنزاف أعصاب الأسرى بمنعهم من النوم.
- 2 مصادرة كل وسيلة بحوزة الأسرى مهما كانت تافهة وبسيطة، ولكنها قد تريحهم جسدياً، كالمخدّات مثلاً... أو العبوات البلاستيكية التي قد يتمُّ استخدامها لملء الماء، ووضعها بجانب الأسرة حتى لا يضطرُّ الأسير للسير نحو الحنفية كي يشرب، ولمنع أي مظهر تضامني بين الأسرى كتوزيع الماء باستخدام تلك العبوات على الأسرى الذين يعجزون عن النهوض للشرب بمفردهم بعد أن أرهقت أجسادهم جوعاً.
- 3 تمَّت مصادرة ملح الطعام من الأسرى، حيث اعتادوا تناوله أثناء الإضراب عن الطعام تفادياً لتحوُّل الأضرار الصحية الناجمة عن الجوع إلى عاهة أو خلل صحي مستديم. وقد استصدرت إدارة السجون قراراً (غير مسبوق) قضائياً من محكمة العدل العليا يجيز مصادرة الملح. كما صادرت السجائر من الأسرى، وهذا الأسلوب استخدم لأول مرّة كأداة ضغط ضدَّ الأسرى المضربين عن الطعام.
- 4 خلق حالة من التوتر والقلق وذلك بإخراج الأسرى من غرفهم بحجّة التفتيش عن "ممنوعات"، رغم أنه تمَّ تفريغ الغرف من كل محتوياتها ولم تترك فيها إلا فرشاة لكل أسير. كما أُجريت تعقيلات للأسرى بين الغرف وأقسام السجن بشكل دائم، مرّتين في اليوم الواحد أحياناً. فبالإضافة إلى الإرهاق الجسدي الذي يحدثه التنقيل للأسير أثناء الإضراب، كان الهدف تفكيك دوائر المعارف والأصدقاء التي شكَّلت على مدار سنوات الاعتقال، وبالتالي إضعاف الدائرة المعنوية المباشرة الداعمة نفسياً لصمود الأسير.
- 5 إسماع الأسرى نداءات عبر مكبّرات الصوت وتوزيع نشرات تهدف إلى إضعاف قناعة الأسير بخطوة الإضراب وقيادته، كأن يبيّث أن الإضراب هو خطوة دفعت بها حماس خدمة

لأجندات سياسية خاصة وليس بهدف تحقيق أيّ مطلبٍ من مطالب الإضراب، أو أن القائد الفتاوي فلان قد كسر إضرابه وتناول الطعام... إلى آخره.

6 إقامة حفلات المشاوي للشرطة وبعض السجناء الجنائين يومياً في باحة السجن، وتناول الطعام أمام أعين الأسرى المضربين بصورة استعراضية. وقد خُصّصت غرفة في كل قسم لإيواء سجناء جنائين مهمتهم الطبخ وتناول الطعام وإسماع الأسرى موسيقى صاخبة ومزجة ليل نهار.

7 وأثناء نقل الأسرى بين السجون أو في الحالات التي تمّت فيها إحالة الأسير، المضرب عن الطعام، الذي تتدهور حالته الصحية إلى المستشفى أو عيادة السجن استخدم العنف وجهاز الصدمة الكهربية لحثّهم على السير بسرعة. وهو جهاز يستخدم في الأصل لحثّ الأبقار على السير. كما استخدم جهاز كشف المعادن، الميغونوميتر، في تفتيش الأسرى وهم عراة تماماً بحجّة البحث عن أدوات حادّة مخبّأة في أجسادهم!

8 منع المحامين من زيارة الأسرى والتواصل معهم، وذلك لإحكام السيطرة عليهم وعزلهم تماماً عن العالم الخارجي، ومنع تسرّب أيّ خبر عن حملات التضامن والاعتصامات الجماهيرية الداعمة للإضراب، حتى لا تشكّل هذه الأخبار داعماً معنوياً معزراً لصمودهم.

لقد واءمت إدارة السجون إجراءاتها وعدّلتها أثناء الإضراب بما يتناسب والتطوّرات في كل سجن بل وكل قسم من أقسام السجن الواحد. فالخطوات كانت محسوبة ولم تكن مجرد تنفيس غضب أو سادية تمارس على الأسرى لمجرّد تعذيبهم وإلحاق الأذى بهم. فقد استندت إدارة السجون في إجراءاتها هذه، كما تبين لاحقاً، لخبرات عالمية كخبرة المخابرات الأمريكية وريببائها من الأنظمة الحاكمة في دول أمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات، سواء تعلق الأمر بطبيعة الوسائل المستخدمة لقمع الإضراب أو بالأهداف الرئيسية التي يستهدفها هذا القمع، حيث يروي الأسرى، الذين اعتقلوا وعدّبو في سجون الأرجنتين على يد الطغمة العسكرية الحاكمة في شهاداتهم أمام "لجان الحقيقة"، أنهم واجهوا جهازاً كان كلُّ جهده وهدفه منصباً ليس على انتزاع المعلومات منهم فحسب، وإنما على إرغامهم على خيانة مبدأ أساسي اكتشف محققوهم أنه يشكّل جزءاً جوهرياً في قناعاتهم اليسارية، وناظماً لمجمل سلوكهم السياسي، وهو مبدأ التضامن

والشعور مع الآخر. وبمجرّد وقوف الجلادين على أهمية هذا المبدأ لدى الأسرى، جعلوه هدفاً لهم بغية استئصاله عبر العلاج بالصدمة. فظاهرياً كان هدف التحقيق هو الحصول على معلومات هي أصلاً في علم الأجهزة الأمنية، لكنهم كانوا معنيين أن يقوم الأسير بخيانة رفاقه فهم مهتمون بفعل الخيانة بحد ذاته للقضاء على التضامن كمبدأ.²⁰

وفي السجون السريّة، أو تلك التي تُدار أمريكياً بشكل مباشر مثل غونانامو وأبو غريب، يتمّ كسر الأسرى المسلمين وتحطيم شخصيتهم وتكوينهم النفسي عبر استخدام الإسلام والقناعات الدينية ضدّهم. وقد ظهر في شهادات الأسرى الذين احتُجزوا في هذه السجون مراراً وتكراراً شكلان أساسيان من التعذيب: التجريد من الثياب، ومضايقة الأسرى أثناء تأديتهم شعائرهم الدينية.²¹

لقد استُخدم التجريد من الثياب في حالة الأسرى الفلسطينيين قبل الإضراب عن الطعام وأثناءه وشكّل سبباً رئيسياً لخوضهم خطوة الإضراب، لكن مجمل الإجراءات التي أُتخذت بغية قمع الأسرى استهدفت تماماً حالة التضامن وقيم العمل الوطني المشترك. هذا التضامن الذي تبلور على مدار عقود من نضال الفلسطيني الأسير كان الحلقة الأهم التي تجمّعت عليها مطارق السجن لسحقها، ليس من أجل إنهاء الإضراب عن الطعام فحسب، بل لإنهاء فكرة العمل الجماعي في أيّ خطوة إضراب مستقبلية.²² فالتضامن، كمبدأ، حوّل الأسرى من مجموعة أفراد وفصائل تختلف عقائدياً وأيديولوجياً إلى قوة لم يكن بمقدور السجان، على الرغم من ظروف الأسر، الحيلولة دون تضامنهم وتواصلهم مع نضال شعبها ونضال الشعوب الأخرى وحركات التحرّر.

لقد كان من المستحيل تماماً تطبيق السياسة الجديدة التي اتبعتها إدارة السجون بعد الإضراب مباشرة، دون أن يشكل الإضراب ونتائجه صدمة شديدة يصبح عقبها الأسرى أكثر طواعية للصياغة والامتثال لما كان يُعدّ لهم في إطار خطة صهر الوعي، فقد كان حاضراً في أذهان الأسرى ووعيهم الجماعي مجموعة من المفاهيم التي تختزل بمجملها دلالات العمل الجماعي، وتمثّل قيم النضال الوطني الأسير المشترك. لهذا، كان لا بدّ من ضربة تهزّ مجموع المفاهيم والقيم المشتركة للأسرى لتقضي على لجانهم وأطهرهم التمثيلية بصيغتها ومحتواها الوطني القائم فيكفوا عن كونهم جسماً أو كيانياً وطنياً أسيراً واحداً.

لقد فشل الإضراب عن الطعام في تحقيق مطالبه، ولكن الفشل الأهم والذي ستمتد تداعياته على حياة الأسرى لسنوات، هو نجاح إدارة السجون في تفكيك السجون والأقسام المضربة الواحد تلو الآخر لتوقّف إضرابها ليس بصورة منظّمة وبقرار قيادي واحد وبخطوة جماعية وبالتزامن مع السجون كافة كما كان الأمر عندما دخلت الإضراب، وإنما بشكل فردي وفوضوي، وبمعزل عن التخطيط والاتفاق. فمدير السجون، بصفته عسكرياً سابقاً، يدرك تماماً أنه حتى تضمن ألا تعود قوات عدوك لساحة القتال مجدداً بعد انسحابها بمدة قصيرة لا يكفي أن تحتلّ مواقعها وتدحرها إلى الخلف بل يجب أن يبدو تراجعها وهزيمتها أبعد ما يمكن عن الانسحاب المنظّم أو وفقاً لقرار قيادي مركزي. وفعلاً فقد كان وقف الإضراب أشبه بالفوضى منها إلى الانسحاب المنظّم، ضمن من خلاله غنوت الانهيار الكليّ للهرمية القيادية لسنوات ومعها منظومة من القيم التي تُحوّل الجنود من أفراد إلى وحدات قتالية، وهكذا أصبح الأسرى مهينين أكثر للتشكيل وتطبيق خطة صهر الوبي.

إجراءات ما بعد الإضراب.. الوفرة المادية كأداة تعذيب

لقد تمّ إفراد الأسرى وخصخصة نضالهم الجماعي، كما خصصت "إسرائيل عبر إجراءاتها في الأراضي المحتلة المشروع الوطني الفلسطيني. ففيما الأقسام الخاصة بأسرى نابلس مثلاً أصبحت تطالب بزيادة عدد الزائرين وزمن الزيارة، فإن نضال أهالي نابلس تحوّل أيضاً مطلبياً خاصاً بظروف حياتهم كفتح الحواجز أو غيرها من المطالب. إن معاناة الفلسطيني، كما هي معاناة الأسير الفلسطيني، قد قسّمت لمشاهد يراها وينشغل بها الفرد، مواطناً أو أسيراً، كمقاطع خاصة بمنطقته الجغرافية ولا يتاح له أن يرى أو ينشغل بمجمل المشهد سواء تمّ ذلك عبر الإجراءات المباشرة التي تستهدف تقسيم مجال الرؤيا كالجدار والحواجز، أو عبر السيطرة على زمن الناس ليقعوا تحت وطأة الأعباء اليومية والقهر الدائم الذي يمارسه عليهم الاحتلال.

ولتحقيق المراقبة والسيطرة على الأسرى بشكل شامل بعد الإضراب عن الطعام في إطار تطبيق خطة صهر الوبي، قامت إدارة السجون "الإسرائيلية" باستخدام نموذج التجهيز المكشافي-البانوبيتي عبر مجموعة من الإجراءات مستغلّة حالة التذمّر والإحباط الشديد من الإضراب ونتائجه بهدف

تكريسها وتوسيعها وتعميق خيبة الأمل التي سادت أوساط الأسرى. لكن الأهم هو استثمار حالة الإحباط الشديد من القيادة وانهيار البنى التنظيمية الوطنية والفصائلية الخاصة، وتوظيف ما أصاب فكرة التحرك والنضال الجماعي من زعزعة واهتزاز قوين في الإجهاد على القيم الوطنية الجامعة. وقد كان من أبرز هذه الإجراءات التي اتخذت عقب الإضراب:

1. فصل أو تعميق الفصل بين الأقسام داخل السجن الواحد وعزلها بعضها عن البعض الآخر وفقاً لتقسيمات واعتبارات جغرافية، وذلك بعد أن تمّ تقسيم السجون إلى مجموعات وفقاً لمناطق جغرافية أكبر. هكذا أصبح سجن الـ"جلبوع" يضم أسرى شمال الضفة من نابلس حتى جنين، هذا بالإضافة إلى قسمين يحتجز فيهما الأسرى من حملة بطاقة الهوية "الإسرائيلية"، قسم غالبيته من القدس، وآخر من فلسطيني الـ1948. ويقدم هذا التقسيم دوماً على أنه خدمة للأسرى، واستجابة لمطالب لجان حقوق الإنسان التي تطالب إدارة السجون بأن يحتجز الأسرى في سجون قريبة لأماكن سكنى أسرهم بهدف تسهيل الوصول للزيارة. وهذا الادعاء الذي يبدو منسجماً مع مطلب الأسرى وحاجاتهم يخفي الهدف الحقيقي، فالأسرى ليسوا موزعين عشوائياً على أقسام السجن، وإنما هم مقسمون على معازل وأقسام جغرافية أصغر داخل السجن الواحد. فالقسم الخاص بأسرى مدينة جنين مثلاً لا يقطنه أسرى من مخيم جنين لأن هؤلاء لهم قسمهم الخاص، وقسم آخر لقباطية وقراها، وثالث لطولكرم، ورابع لقليلية وقراها... وهكذا تتطابق هذه التقسيمات والمعازل داخل السجن الواحد مع المعازل التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة بحيث يتحوّل التقسيم الجغرافي إلى انتماء جغرافي يلغي الانتماء الوطني، ما يجعل عملية السيطرة أسهل وأكثر شمولاً، وهذا طبعاً بعد أن يكون ضباط الاستخبارات قد عملوا على خلق التناقضات وتأجيج الخلافات الوهمية بين هذه "الانتماءات" البلدية والجغرافية.

2. تمّ إلغاء العمل بلجنة الحوار، أو لجنة ممثلي الأسرى، فقد كان لكل سجن لجنة تمثل كلّ الأسرى المتواجدين فيه وتتألف من مندوب الفصائل المنتخبين، ومهمتها الاجتماع مع المسؤولين في السجن أو ضباط إدارة السجون لطرح قضايا الأسرى ومطالبهم المشتركة. وقد تركز العمل بهذا الفهم وثبت بعد نضالات وتضحيات قدّمتها الحركة

الوطنية الأسيرة. واستبدلت هذه الآلية من العمل بفرز ناطق باسم كل قسم وهو ناطق باسم منطقة حيث يمثل قسماً لمنطقة جغرافية. ويعيّن هذا المندوب من قبل إدارة السجن وبموافقتها بعد أن يسمّى الأسرى اسمين أو ثلاثة لتصادق إدارة السجن على واحد منهم. ويتمّ الاجتماع بمندوبي الأقسام كل على انفراد وليس جماعياً، ولا يحقّ للمندوب سوى طرح قضايا قسمه أو منطقته فقط، وهي في الغالب مطالب فردية، وفي الآن نفسه يقوم هذا المندوب بنقل تحذيرات وتوجيهات وضوابط إدارة السجن للأسرى. وبهذا، فقد أفرغت إدارة السجن التمثيل السجني للأسرى من محتواه الوطني الحقيقي، بحيث أصبح أقرب إلى "الكابو"²³ منه لممثل أسرى. والأمر بهذه الطريقة لا يمتُّ بصلة للجنة الحوار التي كانت مهمتها تقديم مطالب الأسرى الجماعية، بل وتقديم مطالب عامّة تخصُّ كل الحركة الأسيرة في كافة المواقع.

3. إنزال العقوبات الشديدة، الفردية أو الجماعية، بحقّ الأسرى في حال اتَّخذوا خطوات نضالية مهما كانت رمزيّتها وبساطتها، كأن يعيدوا وجبة طعام احتجاجاً على أمر ما يبدو حتى في نظر السجّان أن الأسرى محفّون بشأنه، وذلك حتى لا تعود الثقة بفكرة النضال الجماعي، وحتى لا يحتلّ مبدأ التضامن مكانته مجدداً كما كان عليه الأمر قبل الإضراب عن الطعام.

4. منع أي مظهر ذي بعد جماعي كتقديم العزاء في حالة الوفاة، أو استقبال أسير جديد، أو توديع أسير في حالة الإفراج. وعلى الرغم من استمرار إدارة السجن في السماح للأسرى بتأدية صلاة الجمعة كجزء من الشعائر الدينية وكطقس جماعي، إلا أنها لا تسمح بأن تتعدّى الخطبة الحلال والحرام، أما أن تتناول الخطبة شأنًا عامًّا، حتى وإن كان الموضوع معتدلاً، كأن تتناول الأوضاع الفلسطينية أو تذكر فلسطين، فهذا إبداء رأي وحرية الرأي ممنوعة.

5. إنزال العقوبات الشديدة بحقّ أسرى ضبطت بحوزتهم صور لقادة فلسطينيين أو شهداء، وتصل هذه العقوبات حدّ الحرمان من الزيارات وغرامات مالية، وفي غالب الأحيان تكون تلك الصور مأخوذة من صحيفة عبرية، وقد تكون صورة الشهيد بحوزة صديقه

أو قريبه أو حتى شقيقه. وجدير بالذكر أن هذه الصور لا تكون معلقة في غرف الأسرى أو معروضة للمشاهدة، وإنما مطوية ومخفية في ألبوم الصور الخاص بالأسير، الأمر الذي يؤكد أن ملاحظتها ليست ملاحقة لإبداء الرأي أو منعاً للتحريض فقط، وإنما هي ملاحقة للاعتقاد والتفكير. فملاحقة صورة قائد مثل صورة أبو عمار مطوية في ألبوم، تستهدف ما يحسُّ به الأسير أو يعتقد به بشأن ما يمثله هذا القائد من انتماء لفكرة نضالية أو شعب أو قيم وطنية ما.

6. لقد راکمت الحركة الوطنية الأسيرة على مدار عقود من الاعتقال تقاليد تنظيمية تستند إليها في حال التعارضات الداخلية، وفي قيادتها للعمل الوطني في مواجهة إدارة السجون وسياساتها، كما راکمت تقاليد تعتمد القيادة الجماعية وعززت مبدأ الترشيح والانتخابات داخل كل فصيل، وسعت دوماً لتعزيز الروح الديمقراطية. وقد تبلورت هذه التوجُّهات بلوائح عامّة تنظّم علاقات الفصائل ولوائح خاصة بكل فصيل تستند إلى مبادئ التناوب على القيادة وتجديدها وتقديم التقارير الدورية لضمان الشفافية أمام القاعدة. ولمواجهة هذا الواقع، الذي قد يفرز آليات تعيد ترميم ما أصاب فكرة النضال المشترك في الأسر، عمدت إدارة السجون بعد الإضراب إلى إجراء تنقيلات وترحيلات مكثّفة للكادر التنظيمي والوطني لإرباك العملية الديمقراطية والحيلولة دون اغتائها كتجربة أو تمريرها للأسرى الجدد، وقد أبقت على الأطر واللجان بعد أن أفرغتها من محتواها وحولتها إلى عبء.

7. عمّقت إدارة السجون نظام الاتصال الفردي بالأسرى عبر تقديم الطلبات الخاصة، ولم تعد طلبات الأسرى تقدّم وتُنجز جماعياً إلا نادراً وفي قضايا شكلية ليست ذات قيمة، الأمر الذي جعل الحلول فردية خاصة بشخص وحالة بعينها، ما خلق تفاوتاً بين الأسرى من حيث شروط حياتهم والتعامل معهم من قبل إدارة السجن، ومنحها أداة ضغط وسيطرة إضافية تستخدمها في التلاعب على التناقضات الوهمية التي تخلقها بين أفراد وجماعات من مناطق مختلفة. لكنها في الوقت نفسه تستخدم العقوبات الجماعية في حال المخالفات الفردية، وهدف هذا التعميم هو تحويل ضغط الأسرى وضبطهم باتجاه الحالة—الشخص المخالف، الأمر الذي يحولهم إلى أداة ترويض لرفاقهم الأسرى وإلى

حاملي سلطة بدل السجان.

إن مجمل هذه الإجراءات هدفها تحويل الأسير الفلسطيني من ذات فاعلة لها شخصيتها وقناعاتها إلى موضوع سلبي ومتلقٍ يعتمد في الأساس على حاجات مادية يتلقاها وفقاً لإرادة السجان، وتحوّل بالتدريج إلى جوهر حياته واهتمامه اليومي خصوصاً عندما يفتقد أي انشغال أو اهتمام آخر في واقع مغلق كالسجن. هذا بالإضافة إلى أن إدارة السجون تمنح الأسرى تسهيلات، بل وتخلق الضرورات لدفعهم نحو اقتناء المواد الغذائية على نطاق أوسع بكثير مما يمنح للسجين "الإسرائيلي" الذي توفّر له في الغالب شروط حياة تفوق تلك التي يتمتع بها الأسير الفلسطيني إلا في الطعام.²⁴ وكان حال إدارة السجون يقول للأسرى الفلسطينيين: كلوا واشربوا وانشغلوا بمثل هذه الاحتياجات، المهم ألا يتحول الأسير إلى ذات يدرك واقعه ونفسه ويفكر مصيره أو مصير رفاقه.

يُحدّد ميشيل فوكو أن الزنزانة في نظام السيطرة والمراقبة لا تحتفظ إلا بوظيفتها الأولى وهي الحبس، وتلغي وظائفها الأخرى وهي الحرمان من الضوء والإخفاء. فالضوء القوي والرؤية الدائمة يصفها على أنها شرك.²⁵ والضوء هنا يمثّل بالنسبة لنا في السجون "الإسرائيلية" الحياة المادية المعقولة نسبياً التي تحوّلت إلى شرك، وهذا الشرك بالذات هو ما يجب تحليله وكشف آليات عمله، حيث تحوّلت البجوحة المادية إلى أداة تعذيب من جهة، ومن جهة أخرى تقدّمها "إسرائيل" على أنها استجابة لخطاب حقوق الإنسان، لتعرض احتلالها أمام الرأي العام بمظهر الاحتلال النير.

إن الأسرى الفلسطينيين، في اعتقادنا، هم الأسرى الوحيدون في تاريخ حركات التحرّر الذين يتلقّون مخصّصات شهرية تغطّي مصاريفهم داخل السجن بانتظام ودون انقطاع تقريباً،²⁶ ويتلقّون معاشات شهرية كأبيّ موظّف في السلطة الفلسطينية.²⁷ فنحن، كما يبدو، الأسرى الوحيدون من بين كل أسرى حركات التحرّر الوطني الذين أصبحت لنا وزارة في حكومة ليست لها دولة.

إن ما يثير الريبة من هذه الأموال المصروفة للأسرى هو أن "إسرائيل"، التي تحرص دوماً على ملاحقة الأموال والأرصدة بحجّة ملاحقة "الأموال الداعمة للإرهاب"، لا تبدي نفس الملاحقة أو تبدي معارضة جدية في حالة هذه الميزانية الضخمة المصروفة على الأسرى، الأمر الذي يدعو للتساؤل حول دور تلك الأموال والهدف الحقيقي من تقديمها وتأثيرها وتداعياتها على الأسرى ودورهم النضالي.

إن المبالغ التي تُصرف على الأسرى المتواجدين حالياً في السجون (فهناك صرف خاص بالأسرى المحرّرين) يصل ما بين صرف "كانتين" ومعاش شهري إلى ما يقارب عشرة ملايين دولار شهرياً، وهذه مبالغ كبيرة بالمقاييس الفلسطينية. إن الخلل ليس في الصرف لأسر وعوائل الأسرى، وأن تؤمّن لهم حياة كريمة، بل وليس هناك أي خطأ في أن يوفرّ للأسرى بعض الإمكانيات المادية، لكن عندما يصرف نصف هذا المبلغ على الأسرى مباشرة داخل السجون، فإننا بذلك نموّل احتجاجهم بل ونجعل هذا الاحتجاج مربحاً لـ"إسرائيل"، فشركاؤها هي التي توفرّ المواد الغذائية ومواد التنظيف للأسرى في إطار اتفاقية وقّعت مع وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية. لا يوجد هناك مادة يستهلكها الأسرى إلا ويشترونها على حسابهم، فإدارة السجون توفرّ كمّيات رمزية من هذه المواد، بينما أصبح احتجاج الأسير الفلسطيني في السجون "الإسرائيلية" على حساب السلطة الفلسطينية التي تتلقّى لهذا الغرض ميزانيات خاصة من الاتحاد الأوروبي والدول المانحة.²⁸

لقد أٌعفيت "إسرائيل" من الأعباء المالية لاحتجازها واحتلالها الفلسطينيين، بل ومن نتائج سياساتها ضدّ الأسرى، فالسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى تغطيتها الغرامات المالية المفروضة بحقّ الأسرى،²⁹ فإنها تغطّي احتياجات الأسرى من سكّان قطاع غزة بصرف خاص في ظلّ منع أسرهم من زيارتهم، هذا بدل أن تُحمّل "إسرائيل" تبعات هذه السياسة وأن تلاحقها في المحافل الدولية، وأن تحمّلها مسؤولية هذا الخرق القانوني (الإجراءات بمنع زيارات أهالي غزة سبقت خطف الجندي شاليط) المتمثّل في احتجازها أسرى من أراضٍ محتلة ونقلهم إلى داخل "أراضيها" من وجهة نظر القانون الدولي. إن ما هو حاصل في الواقع هو العكس تماماً، حيث تمكّنت "إسرائيل" من احتجاز أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين بأقلّ ما يمكن من التكلفة السياسية والمالية ومن استخدام الوفرة المادية للأسير، والمقدّمة أصلاً من الاتحاد الأوروبي، كواجهة تعرضها لتقدّم نفسها كدولة تمارس احتلالاً حضارياً. هذا بالإضافة إلى أن هذا الحال ميّع كلّ إمكانية لحدوث انتفاضة أو صدام جدّي بين الأسرى والسجّان، لا سيّما وأن الوفرة المادية والبحبوحة النسبية "تخدّم" أسباب المواجهة المباشرة وتميّعها.

لقد تحوّل الأسير الفلسطيني الذي لم يكن له من همّ سوى النضال وتحرير الوطن إلى عضو في قطاع كأي قطاع في السلطة الفلسطينية، كقطاع الموظفين مثلاً، له مصالح مالية ومطلبية، وفي مثل هذا المناخ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى ذات التأثير وسياسة التفريغ الممنهجة، تتطوّر

ديناميكيات ويتشكّل مناخ نفسي وتربوي يقود الأسير إلى الانتقال بسهولة من النضال التحرري الوطني إلى النضال المطلي، لكن نضاله في هذه الحالة لن يكون موجهاً بالضرورة ضد سلطة الاحتلال وإدارة سجونها، وإنما ضد السلطة الفلسطينية كـ "مشغل" له! إننا وبكلمات أخرى، نمول، ويارادتنا، مشروعاً "إسرائيلياً" لإخراج الأسرى، نواة النضال الصلبة، ومن الانشغال بالهم الوطني والنضال التحرري إلى دائرة الغرق بالهم المطلي الخاص، الأمر الذي ينسجم مع الهدف والخطة "الإسرائيلية" العامة، لا سيّما هدف الإجهاد على القيم الجامعة لهذا القطاع والتي تمثّل أساس مقولة الشعب.

كما أن الواقع المادي الذي يعيشه الأسرى يخلق حالة من التشوّه الاجتماعي والنفسي للأسير حيث تعيش قطاعات من الأسرى واقعاً مادياً أفضل بكثير مما يعيشه أسر كثيرة في الأراضي المحتلة. وعلى كلّ حال، فإن الأسرى يعيشون مستوى من الحياة المادية تفوق قطعاً ما يعيشه أهل في قطاع غزة في ظلّ الحصار، الأمر الذي يخلق توتراً نفسياً جزاءً التناقض بين ما يعيشه الأسير من واقع، وبين ما يدركه حول واقع شعبه وما كونه من وعي لذاته بشأن دوره تجاه هذا الشعب الذي يناضل من أجل تحرّره. ويصبح هذا التشوّه أكثر عمقاً وشمولاً عندما يتفاعل في ظلّ مناخات تسود فيها ثقافة إنسانية تتحدّث عن نسبية الحقائق القيمية والأخلاقية، ويرتبك الإنسان العادي والمتوسط منهم، فلا يعود مفهوماً وواضحاً لديه أين يبدأ السجن وأين ينتهي، وأين الحرية: هل هي في الخارج حيث الكنتونات والمعازل، أم هنا داخل المعتقلات "الإسرائيلية"؟

وعندما ترافق هذا الواقع خطة وسياسة موجّهة لتفريغ وفردنة الأسرى، وتحطيم كلّ ما من شأنه أن يحوّلهم إلى جماعة، عبر التصدي للتفكير أو مجرد الاعتقاد بفكرة العمل والنضال، أو الهوية المشتركة من خلال إنزال العقوبات الصارمة جداً بحقّ الأسرى... فإن إمكانية استثمار هذه البحبوحة المادية لرفع مستوى الأداء الوطني والارتقاء بالوعي والانتماء تصبح إمكانية ضئيلة وصعبة، فتلك البحبوحة لم يتمّ توفيرها، كما وضّحنا، لغاية بريئة أو لوجه الله.

إن الخشية من فقدان الوفرة في ظلّ الحرمان من الحياة والحرية حوّلتها، أي الوفرة، إلى جهاز داعم للسلطة وصانع لها تلقائياً، بمعزل عن شخوص ممارسيها من شرطة السجن، حيث حوّلت الأسرى أنفسهم إلى حاملي السلطة التي يمارسونها على أنفسهم لئلا يفقدوا وفرتهم المادية. بل ومع مرور

الوقت يتحوّل الأمر إلى عجز مكتسب لدى الأسرى حتى في ظل غياب التهديد الفعلي بمصادرة مكتسباتهم المادية. وفي واقع مغلق كالسجون سرعان ما يعمّم هذا العجز على الأسرى حديثي التجربة ليغدو عجزاً متوارثاً، الأمر الذي يضمن استمرارية السلطة عملياً حتى في ظل غيابها فعلياً.

لقد اكتفت إدارة السجون بإضعاف البنى التنظيمية للأسرى وأفرغتها من محتواها عبر استخدامها الوفرة وشروط الحياة المعقولة التي حوّلتها إلى أداة ضبط داخلي ذاتي لهم. فهي وإن أتاحت شكلاً معيناً من الحياة المنظمة، إلا أن هذا "الكرم" "الإسرائيلي" يبدو شركاً، لأنها الشعرة التي تفصل بين حياة النظام والانضباط وبين الخنوع والامتثال. وهذا الشرك، شأنه شأن أي "ضوء"-وفرة أخرى تقدّمها، ما دام توفيرها يوفّر لها "إخفاء" أكثر مما يوفره أي "ظل"-حرمان، خصوصاً وأن الإخفاء في الظل سيكون من السهل التحريض عليه والعمل ضدّه أمام لجان حقوق الإنسان والرأي العام.

إن حالة العجز التي يعيشها الأسرى في قدرتهم على تشخيص واقعهم تجلّت بصورة فجّة في السنوات الأخيرة وفي الحالات القليلة والموسمية النادرة التي أقدموا فيها على التحرك والنضال الجماعي، حيث لجأوا إلى الوسائل ذاتها والحلول ذاتها التي لجأوا إليها في الماضي مستلهمين وسائلهم من قراءات لواقع متخيّل لم يعد قائماً، واقع استهداف الجسد بالهراوة والتعذيب المباشر. إن الشعور بالمعاناة حقيقي، لكن تشخيص ما يراه الأسرى في الواقع كمصدر للمعاناة ليس حقيقياً، فهم كمن اعتاد تشخيص الواقع "مسامير"، فيرى الحلول أمامه بالضرورة "شواكيش". وكلما كانت معاناتهم أشدّ كلما كانت الرغبة في تفسيرها، أقوى، ويقودهم هذا الإلحاح النفسي لتفسير مصدر عذابهم إلى التهويل والتضخيم، وسرعان ما تتبيّن الصورة ويصطدمون بحقائق الواقع، ما يزيد من عذابهم ووحدهم.

لم يعد الأسير-الجسد هو المستهدف، ولا تعذيبه بالحرمان المادي والتجويع، وإنما الروح والعقل هما المستهدفان، والوفرة المادية هي وسيلة من وسائل التعذيب الحديث. وبالتالي، فقد بات من الضروري إعادة تعريف التعذيب والفهر والاضطهاد وكشف تفاصيله الحداثوية المرعبة. إن الأسير يسحق ويعدّب بين شكل الزمن الثابت في علب المكان داخل السجن، وبين محتوى الزمن الذي تحرّر من أعباء المكان وأصبح في زمن ما بعد الحداثة بسرعة الإلكتروني.

فالمتغيّرات في واقع المكان والحضارة والناس، التي كانت تحدث من خلال عام من الأسر قبل

عشرين عاماً، هي أقل بكثير قياساً بما يتغيّر خلال عام في عصرنا الحالي، وما يفقده الأسير من صلة بواقعه خارج الأسر خلال أشهر قليلة أصبح كارثياً يجعله فاقد الصلة بالحضارة والناس وقيمهم وعلاقاتهم الاجتماعية، بحيث يتحوّل خلال أعوام قليلة في السجن إلى متخلّف قياساً بالواقع خارج السجن. إن هذا الفارق يحوّل، وفي زمن قياسي الأسير الفلسطيني، إلى فاقد صلة بالواقع، وهو ما يستغلّه الاحتلال بكلّ أجهزته، بما فيها إدارة السجون، لتكريسه وتعميقه من أجل فصله كلياً عن أيّ مشروع وطني أو تفكير جماعي ويدفع به للاغتراب كلياً، فيصبح كافرأ بالنضال أو في أحسن الأحوال يحوّلّه إلى عبء على شعبه وقضيته الوطنية.

السيطرة الحديثة، تجليات قيمة خطيرة في حياة الأسرى الفلسطينيين

إن جوهر الحداثة هو قدرة الإنسان على فصل الزمان عن المكان، كما أن تاريخ الحداثة بدأ مع تطوير الإنسان تكنولوجيا مكنّته من السيطرة بشكل مطّرد كلّما تمكّن من إحداث هذا الفصل. وعندما أصبحت سرعة الانتقال في المحيط من محيط مكاني إلى آخر بسرعة الإلكترونيات، باتت للسيطرة معنى وشكلاً آخر عمّا نعرفه، فالسيطرة على الناس كان في الماضي لا بدّ من السيطرة على مكانهم، فيما الحداثة التي فصلت الزمان عن المكان جعلت السيطرة ممكنة بالسيطرة فقط على زمانهم.³⁰ إن لهذا الشكل من السيطرة تداعيات كثيرة على حياة الأسرى وتقديرهم وفهمهم لأنفسهم. كما له تأثيرات على سلوك السجّان وإدراكه لذاته ودوره في إطار عمله ضمن جهاز بيروقراطي لإدارة السجون.

لم تعد السيطرة في سجون الاحتلال "الإسرائيلي" سيطرة مباشرة عبر السجانين الذين كانوا يتواجدون مادياً وبشكل مباشر في باحة السجن، ويقومون بفتح الأبواب وإغلاقها. ولم يعد هناك، كما في احتكاك الماضي، احتكاك يومي ومكثّف بين السجين والسجّان إلا استثناءً للتأكيد على قاعدة غيابه منظوراً وحضور ظلّه عبر آليات وتقنيات حديثة. لقد استُبدل البرج المركزي أو ظله في نظام "مشمتم" (بنتهام) بالكاميرات المتواجدة في كلّ زاوية من زوايا السجن، واستُبدلت أقفال الأبواب التي كانت تستدعي حضور السجّان وتواجده المباشر لفتحها يدوياً بنظام فتح وإغلاق إلكتروني، حيث يكفي اليوم وجود حارس واحد في غرفة المراقبة، للسيطرة على قسم مؤلّف من مائة وعشرين أسيراً. لقد أظهر هذا النظام الأسرى وكأنهم يديرون حياتهم وشؤونهم الداخلية بأنفسهم وباستقلالية، أو هذا ما يمكن أن يعتقد المراب من الخارج. بل إن هذا الوهم ينطلي

على الأسرى أنفسهم، حيث يغلقون أبواب الزنازين بأيديهم بعد أن يعطي السجّان في غرفة المراقبة والسيطرة الإجازة الإلكترونية لفتحها.

إن هذا الحال لم ينقل السيطرة من السجنان إلى الأسرى ولم يخفّفها، وإن كان قد جعلها تبدو أكثر قبولاً، بل العكس تماماً، حيث حوّل السيطرة من سيطرة مرئية مصدرها واضح وقابل "للخداع" أو "للتفاوض" و"الأنسنة" إلى سيطرة آلية شديدة الضبط وكليّة المراقبة والعنصر البشري فيها، أي السجّان، خارج مجال التأثير بإستراتيجيات الإقناع فهو أيضاً واقع تحت وطأة كاميرا المراقبة التي ألغت تلقائيتها ومهاراته الاجتماعية وحوّلتها إلى آلية وأتوماتيكية، وسهّلت عملية الأنسنة تجاه الأسير. فهذه المسافة التي صنعتها تكنولوجيا المراقبة بين السجين والسجّان ولدت لدى الأخير قسوة أكثر، فهو لم يعد يتعامل مع ذات وإنما مع موضوع يراه على الشاشة، الأمر الذي حوّل أيضاً مهارات الأسرى كأفراد وجعل ذكاءهم الاجتماعي شيئاً لا ضرورة له ودون قيمة عملية، فالعلاقة بين الأسير والسجان أصبحت تُدار في سياق آخر جديد لا يتيح له استخدام أيّ وسيلة من الوسائل القديمة أو التأثير عبرها.

لقد أتاحت تكنولوجيا المراقبة والسيطرة الإلكترونية في السجون "الإسرائيلية" تفرّغ أعداد هائلة من القوى البشرية التي تمّ توجيهها لسجون جديدة افتتحت لاستيعاب الآلاف من الأسرى الجدد. وقد أتاحت سهولة استخدام وسائل السيطرة الحديثة تجنيد سجانين ذوي إعاقات جسدية وبنية ضعيفة لم تكن لتؤهلهم في الماضي للتجنيد، واستيعاب سجّانات من الجنس "للطيف" انسجاماً مع الخطاب الليبرالي "الإسرائيلي" حول مساواة الجنسين، فأصبحت المرأة تشارك الرجل "الإسرائيلي" في قمع الفلسطينيين أو في إعادة "صياغته" و"ترويضه".

إن جملة التناقضات التي يخلقها هذا الواقع في السجون، إلى جانب القدرة على السيطرة الكاملة والشاملة والكلية على أكبر عدد ممكن من الأسرى وفي أقصر مدة زمنية وبالترامن، جعل إمكانية تطبيق خطة صهر الوحي لهؤلاء المناضلين الفلسطينيين إمكانية عملية. فالتناقض بين غياب السجّان تجسداً ووجوده فعلياً كمسيطر على حياة الأسير، خلق لديه حالة من التنافر الذهني بين ما يدركه في الحقيقة ويحسُّ به من قمع وسيطرة على حياته، وواقعه الذي يوهمه باستقلاله النسبي في إدارة حياته.

إن السجن الحديث، بصورة عامّة، ليس سيطرة وحجزاً للجسد فقط، وإنما هو سيطرة على زمن الأسير. فلم يعد زمن الأسير ملكه ولا يمكنه تنظيم ساعات النهار وفقاً لبرنامج يحدده لذاته، إنه لا يمضي وقته داخل الزنزانة حراً، بزمنه بعيداً عن تدخّل السجن وسيطرته، بل إن زمنه خاضع للسجان الذي يقسّم وحداته بحيث لا يمكنه التصرّف به أو برمجه وفقاً لرغباته وحاجاته. فبالإضافة إلى خروجه للباحة الشمسية في ساعات محدّدة يقرّها السجان، فإن الأسير في السجون "الإسرائيلية" مجبر يومياً على مغادرة زنزانته ثلاث مرّات حتى يتمّ فحصها أمنياً، وعليه ألاّ يستخدم الحّمّام سبع مرّات مختلفة في اليوم، لمُدّة ساعة كل مرة: ثلاث مرّات في أوقات إجراء الفحص الأمني المذكور، وأربع مرّات أخرى أثناء إحصاء الأسرى للتأكد من عددهم، هكذا بحيث لا يمكنه أن يبدأ يومه أو يخطّطه.

إن التناقض بين كون الأسير فاقداً للحرية ويُغلق عليه باب لزنزانة، وبين كونه يفتح بيديه الباب ويغلقه على نفسه وفقاً لهذا الواقع الجديد في السجون يدفعه لحالة من التوتر والتنافر الذهني جرّاء الرغبة في الحفاظ على "مكتسب" فتح الباب والإحساس بالسيطرة من جهة، وبين كونها سيطرة وهمية تدخله إلى شرك الترويض النفسي والمعنوي من جهة أخرى. إنها حالة أشبه بمنح الأسرى الـ "فرصة" والقيود ليقيدوا أنفسهم بأنفسهم. كما أن الأسير الفلسطيني يعي ذاته، ويكون حول نفسه تصوّراً باعتبارها البطل الذي يقارع الاحتلال ويشكّل قلقاً لأجهزته الأمنية، فإن نفس هذا الأسير يعيش تناقضاً شديداً بين هذا التصوّر الذاتي لنفسه وبين كون سجانه الذي يسيطر على حياته فتاة لا يتجاوز عمرها العشرين عاماً، وتتحكّم بقسم مؤلف من 120 أسيراً. إن هذا التناقض يزداد حدّة ويصبح ذا تأثير نفسي جدّي على الأسرى، أسرى ينتمون إلى مجتمع غالبيّته تعتبر سيطرة المرأة على الرجل مهانة وانتقاصاً من رجولته، ما يؤثّر سلباً على الأسرى في تقديرهم الذاتي لأنفسهم بصورة عامّة وفي تقديرهم الذاتي لقدرتهم على تغيير الواقع بشكل خاصّ.

لا ينتهي التناقض في حياة الأسير في ظلّ الكيّات السيطرة الحديثة عند بوابات السجن وأسواره، فصورة واقع السجن كما هي مصوّرة في الأدب والشعر والإعلام، لا سيّما الإعلام العربي، المأخوذة عن مرحلة مختلفة حضارياً، لا تشبه الصورة كما هي في واقع السجون اليوم. وعلى الرغم من أن هذا الواقع أشدّ وأقسى في رأينا، إلا أنه لا يوجد أيّ تطابق بين السجان الوحش في الأدبيات، وبين سجانة فتاة في العشرين من عمرها. لقد تغيّرت صورة السجان وأصبح شكلاً وهنداماً أقرب إلى الموظّف في بريد

أو بنك، الأمر الذي عطلَّ حتى القدرة أو الإمكانية لاستخدام الأدب والشعر بمفرداته ولغته وصوره القديمة لتصوير المعاناة والعذاب دون أن يكون مجافياً للحقيقة، ودون أن يكون مضخماً للصورة.

لقد أصبح هناك ضرورة لأدوات أكثر قدرة على تفسير وشرح التعذيب الحديث والمركب، وربما أدوات مستعارة من علم الاجتماع والفلسفة. إن مجمل هذه التناقضات التي يعيشتها الأسرى الفلسطينيين مضافاً لها الوفرة المادية كأداة تعذيب كما أوضحناها، والتناقضات السياسية بكل ما حملت منذ أوصلو، وبالذات منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، تجعلهم في أحسن الأحوال مفتوحين على تفسيرات ومفاهيم جديدة تمنحهم يقيناً بشأن مصدر معاناتهم الحقيقي. لكنهم في ظلِّ غياب التفسير العلمي الملتمزم والمنحاز للقضية الوطنية، سيكونون عرضة للتأويلات "الإسرائيلية" التي تستهدف زعزعة قيمهم الجامعة وتسهّل عملية صهر الوعي، والسجّان يدرك هذه التناقضات تماماً ويستغلُّها شرّاً استغلالاً.

إنه لمن المؤسف حقاً أن لجان حقوق الإنسان وجمعيات الدفاع عن الأسرى بصورة عامة والفلسطينية منها بصورة خاصة، ما زالت لا تقدّم أيّ تفسير علمي جادٍّ لهذه الممارسات "الإسرائيلية" التي تقرأها كإجراءات وأحداث منفصلة لا يضبطها ضابط قانوني أو منطق سياسي. وتتواطأ في تعاملها مع الواقع كما هو، وتنساق في معالجاتها جرّاء هذه القراءة المتقطّعة مع ما هو قائم من آليات وأدوات. ففي أحسن الأحوال تنشر التقارير بشأن هذه الممارسات دون أن تقدّم تفسيراً لها. ولا يوجد هناك أيّ بارقة أمل في التفكير خارج العلبة والقوالب القائمة، الأمر الذي لم يساعد الأسرى على الخروج عمّا طوّرت هذه التناقضات في أوساطهم من آليات دفاع نفسي للهرب من حالة التنافر الشديد بين الواقع والوعي الذي شكّله بشأن هذا الواقع، وذلك لخلق توازن موهوم يقود إلى إنكاره، ومن هذه الآليات: الأمراض، والكذب، والتهويل، وتضخيم الذات أو الواقع. ويتبدّى ذلك في التقارير والمعلومات المقدّمة للجان حقوق الإنسان وفي التهويل الإعلامي ما يشوّه صورة هؤلاء المناضلين، ويحدُّ من قدرتهم على مواجهة واقعهم، ويعطلُّ إمكانية النهوض بقضاياهم من قبل اللجان الحقوقية والإنسانية. لقد بدأت تجليات هذه السياسة "الإسرائيلية" في السجون وأثارها تظهر في حياة الأسرى ونظامهم وعلاقاتهم الداخلية في العامين الأخيرين على نحو واضح وخطير. والخطورة بالدرجة الأولى تتمثّل في تنكّر غالبية الأسرى لهذا التشخيص آنف الذكر، وذلك لأسباب نفسية ومعنوية حيث يفضلون وتحت وطأة الهمّ الخاص، وبدواي عملية مواصلة

الحياة ألا يضطُّروا للوقوف أمام استحقاقاته.

إن تنكَّر الأسرى للواقع وتفضيلهم التواطؤ مع سهولة الحياة القائمة هو بحدِّ ذاته نتيجة من نتائج سياسة الهندسة البشرية التي يتعرَّضون لها في إطار خطة صهر الوعي، لكن خطورة ما سنفضِّله هنا من محتوى قيمى جديد في حياة الأسرى، هو أننا نتحدَّث عن طليعة الشعب الفلسطيني ورأس حربته المقاومة. وعندما تُستهدف القيم الجامعة لهذا القطاع من الشعب الفلسطيني، بترويضه واستدخال قيم ما قبل وطنية على قاموسه ومنطق تفكيره، إنما تستهدف مقولة الشعب التي يشكِّل الأسرى بنضالهم طليعة حماتها، ما يعني أنه سيكون لهذه السياسة "الإسرائيلية" الآثار المدمِّرة على مجمل نضال الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

لقد تعاطت إدارة السجون مع اللجان الوطنية، واللجان القيادية المنتخبة أو ممثَّلي الأقسام كما سبق وذكرنا، لكنها حوَّلت هذه الأطر إلى أطر ما قبل وطنية بمحتواها، حيث أصبح تدخلها تفصيلياً عبر إجراء تنقيلات ممنهجة بين السجون. فمثلاً وبهدف تعزيز المرشح "س" من منطقة جنين، قامت بنقل أسرى جنين إلى قسمه لضمان انتخابه حيث يمثل القسم الواحد وحدة انتخابية واحدة، بحيث أصبح أعضاء الفصيل المعين في قسم كذا ينتمون جغرافياً في غالبيتهم لجنين، ما حوَّل مفتاح العلاقات الداخلية لكلِّ فصيل أن لا تحكمه اللوائح الداخلية وإنما الانتماءات الأولية كالبلديات ورابطة الدم والجغرافيا، بل أصبحت العلاقات بين الفصائل لا تخضع للخلافات السياسية والفوارق الأيديولوجية، وإنما تجد اليوم أفراداً من حماس وفتح من مدينة نابلس مثلاً يقفون في وجه شباب من فتح وحماس من جنين.³¹ فالمفتاح الناظم لمجمل العلاقات داخل السجن هو مفتاح الجغرافيا والبلديات، لدرجة أن الفصائل لم تعد هي الجهة التي توفِّر الأمن والحياة الكريمة وإنما أبناء البلد، إذ أصبح لكل منطقة أو مدينة مرجع (مختار) ييسط الفصيل من خلاله نفوذه على أفراد المنطقة المعينة.

إن هذه القيم، ولغاية أواسط التسعينيات، لم تكن قائمة في السجون، حيث اعتبرت في الماضي من القيم المعيبة الواجب محاربتها، والتي لا مكان لها بين الوطنيين لدرجة أن من كان يحاول الترويج لها يحاصر ويُنبذ اجتماعياً، لكن، وبعدما استقوى أصحاب هذه القيم وحاملوها

بالسلطة، أصبحت هي القيم السائدة وقيم المرحلة، ومن يحاول التفكير والعمل خارجها يحارب ويُقضى كمتمرّد على "السلطة"، باستخدام السلطة الشرعية الوحيدة وهي سلطة الفصيل المؤسّسة على مفتاح الجغرافيا والبلديات.

إن هذه السلطة تستمدُّ قوتها من جهة من إدارة السجون عبر التنقيلات التي تجريها للأسرى بين السجون بما ينسجم ومصالحة أصحاب هذه السلطة ويعزّزها، إن كان بتجميع المقرّبين منها أو إبعاد الخصوم عنها. بل إن بعض ممثلي الأقسام تحوّلوا إلى "كابو" فعلاً، وتستمدّها، جهة أخرى، من السلطة الفلسطينية التي تمنح ممثلي هذه القيم من الأسرى قوة حيث يشكّلون عنق الزجاجة التي عبرها يصل الدعم المالي وتحلّ الإشكالات الاجتماعية لأسرة الأسير أو يتابع أمر راتبه الشهري. وهكذا، وبهذا المعنى، تعزّز السلطة الفلسطينية من حيث تدري أو لا تدري مشروع تفكيك القيم الجامعة للأسرى.

لقد حافظت إدارة السجون أيضاً على ما كان قائماً من تقسيم سكني لغرف خاصة بكل فصيل داخل القسم الواحد من أقسام السجن، لكن على المستوى الداخلي. ففي أغلب السجون يوزّع أعضاء الفصيل الواحد على الغرف وفقاً للانتماءات الجغرافية، أو وفق مخيم مدينة، الأمر الذي يخالف تماماً ما كان قائماً في الماضي في أوساط الأسرى. لقد حاربت الفصائل الوطنية في الأعوام السابقة لأوسلو تحديداً مثل هذه المظاهر ووصل الأمر منع الأشقاء من السكن في وحدة، غرفة واحدة، إدراكاً منها لأهمية تعزيز الروابط الوطنية والعلاقات التنظيمية المؤسسة على قواعد سياسية طوعية بعيداً عن رابطة الدم أو البلديات. وقد واجهت الفصائل في الماضي إشكاليات جدّية جرّاء موقفها المبدئي هذا الذي كان يتّسم بالتطرّف أحياناً. لكنها اعتبرت الرضوخ لهذه الروابط خطأً أحمر يعرّض الفصيل وقيمه الوطنية للاندثار. لقد كان التنوع الجغرافي والتعددية عموماً مبدأ، أما البلديات والشلليات فكانت سلوكاً محرّماً، وقد أدرج هذا التحريم في اللوائح الداخلية لكل فصيل.

لكننا اليوم، وبالنظر إلى هذا الحال البائس الذي وصفناه، نجد أن التوزيع المالي القادم من السلطة الفلسطينية يتناغم كلياً مع الجغرافيا كمفتاح، وتشكّل هذه الجغرافيا أساساً للتكافل الاجتماعي والعلاقات المادية المتبادلة بين الأسرى، بل حتى طابور الرياضة الصباحية

التاريخي أصبح مقسماً، وتجد كل منطقة تمارس رياضتها وهولتها، على الرغم من ضيق، المكان بمعزل عن المناطق الأخرى.

نعم نحن ندرك أن هذه التفاصيل قد لا تعني شيئاً بالنسبة للناس خارج الأسوار، لكن من لا يدرك أهمية هذه التفاصيل وتداعياتها النفسية والتربوية على الفرد في حياة مؤسسة مغلقة كالسجون، والتي تمارس على نحو يومي ومكثف لسنوات طويلة على شباب غالبيتهم في العشرينات من عمرهم، لا يمكنه أن يفهم المشروع "الإسرائيلي" في إعادة صياغة وعي هؤلاء المناضلين وترويضهم في أدق التفاصيل. إن السجون "الإسرائيلية" اليوم هي بمثابة مؤسسات ضخمة لسحق جيل فلسطيني بكامله، بل هي أضخم مؤسسة عرفها التاريخ لإعادة صهر الوعي لجيل من المناضلين.

لا يعني هذا الحال، كما نصّوره هنا، أننا أمام قبول واسترخاء من قبل الأسرى، لكننا أيضاً لسنا أمام مواجهة ورفض، وذلك لعدم إدراك الحالة وتشخيصها، بل وحتى في أوساط الذين يرغبون بالتغيير هناك تخبط وشعور عام بالمرارة من عدم قدرتهم على تفسير حالة التردّي القيمي والمعنوي على الرغم من معقولية الواقع المادي. وهناك ضغط نفسي وعصبي لدى قطاعات واسعة من الأسرى الجدد ممن يعيشون تنافراً بين ما كانوا يحملونه من تصوّر مثالي أو على الأقل إيجابي عن الأسرى والنضال داخل الأسر، وما يواجهونه في الواقع من حقيقة تتناقض وهذه الصورة، الأمر الذي يقودهم إلى تفرغ هذا الضغط باستخدام العنف تجاه الآخر. والآخر، في الواقع الجديد للسجون، ليس السجان غير المتواجد مادياً ومباشرة أمامهم، وإنما الآخر المجسّد في ابن المنطقة الجغرافية الأخرى: مدينة، أو قرية، أو مخيماً. وبعد أن فقدت الآليات والضوابط الفصائلية قيمتها في حسم الخلافات، أصبح استخدام العنف والضرب بأدوات حادة ظاهرة طالت سجوناً عديدة. فبعد أن كان محرماً في حياة الأسرى لسنوات طويلة، ويؤدي بمستخدميه والملوّحين به إلى الفصل والطرده من صفوف الفصيل المعني، أصبح العنف أداة لحسم الخلافات و"ناظماً" للعلاقات الداخلية.

إن العنف الذي أصبح أداة حسم وناظماً للعلاقات أسهم في إعادة إنتاج قيم الانتماءات الأولية من جديد، وعزّز البلديات والانتماءات الجغرافية. وأصبح الأسرى، بمن فيهم أولئك الذين يريدون تغيير هذا الحال، أسرى هذه الدائرة التي تغدّي نفسها، بعد أن أصبحت البلديات هي الجهة الوحيدة القادرة على توفير الأمن والحماية في ظلّ هذا الوضع، وتقدّم للأسير يقيناً في شكل حماية،

وصار تفسيرها وقيمها هما الوحيدان اللذان يوجدان في تناول يد الأسير وعقله.

إن التناقض والضغط النفسي الذي يعيشه الأسير لا يقودانه دوماً وبالضرورة إلى اللجوء للعنف كوسيلة تنفيس، فهناك قطاعات من الأسرى لجأت إلى العزوف السياسي والانكباب على اهتمامات بعيدة عما قد يُوجِّح التناقضات والتوترات النفسية داخلها. فقد لوحظ تزايد نسبة الأسرى المهتمين على نحو متطوِّف بلياقتهم الجسدية فيقضون وقتهم ويكرسون جلَّ اهتمامهم لممارسة الرياضة، وفي المقابل هناك فئة مهتمة بمتابعة برامج التلفاز وهي برامج في أحسن الأحوال بعيدة كل البعد عن السياسة والهَمِّ الوطني، وفي المجمل لم يعد الأسير الفلسطيني ذاك الأسير القارئ والمنتج أدباً داخل السجون كما كان في الماضي. ولم تعد الجلسات والحلقات الدراسية والنقاشات الفكرية والأيدولوجية هي سمة هذه الطليعة، بل إن هذه الطليعة في غالبيتها الساحقة لم تعد تقرأ وتبحث عن إجابات للأسئلة والإشكالات الوطنية التي تجابه شعبنا، ولا يوجد إلا قلة قليلة ما زالت تحاول النفخ على الجمرات. صحيح أن هناك أعداداً متزايدة من الملتحقين بالدراسة الجامعية (الجامعة المفتوحة في "إسرائيل")، إلا أن الدافع والاهتمام يندرج في الغالب في إطار الاهتمام بقيم الذات ومستقبلها بعد التحرُّر، ولا ينطلق هذا التوجُّه من قيم المجموع والهَمِّ الوطني. إنه شكل من أشكال الهروب من الواقع، وإن كان هروباً محدثاً قياساً بالأشكال الأخرى. لكن المعرفة والدراسة الأكاديمية المكتسبة قلَّما يوظفها هؤلاء الأسرى في خدمة المجموع، خصوصاً عندما يرافقها استنكاف وابتعاد عن قضايا الفصيل وهموم الحركة الأسيرة.

وكجزء من الاستفراد بعقل الأسرى ووعيهم، ولمنع أيِّ إمكانية لتدفُّق المعلومات التي من شأنها أن تشوِّش عملية صهر الوعي، فقد حصرت إدارة السجون في الأعوام الأخيرة طبيعة الكتب التي يُسمح للأسير إدخالها عبر الأهل في كتب الدين والعبادة أو بعض الروايات، أما الأبحاث العلمية والدراسات السياسية والاجتماعية فيُمنع إدخالها للسجن بحجَّة أنها "مواد تحريضية". وعلى كلِّ حال، فإن الكتب التي تُقرأ بكثافة في الآونة الأخيرة هي كتب قراءة الطالع وتفسير الأحلام أو كتب اختبار المعلومات (بنك المعلومات)، الأمر الذي إن دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على حجم التشوُّه الذي كان من نصيب ثقافة الحركة الأسيرة، هذه الطليعة الفلسطينية التي من المفروض أن تكون أكثر الفئات تسييساً ووعياً.

وقد استخدمت إدارة السجون للتشويش على وحي الأسرى وثقافتهم منع إدخال الصحف العربية، بما فيها الصحف الصادرة في الداخل 1948، وخصوصاً الصحف الحزبية والسياسية كـ **فصل المقال والاتحاد وصوت الحق** باستثناء صحيفة **القدس** التي تصل الأسرى بعد صدورها بأسابيع. وفي المقابل يُتاح للأسرى قراءة الصحف العربية التي تصل يومياً. أما محطات الراديو فيسمح بالتقاط المحطات "الإسرائيلية" فقط، كما حدّدت أيضاً الفضائيات العربية الممكن التقاطها، بعد شطب قناة **الجزيرة**، وأبقي على المحطات التي تعتبر ملتزمة بخط "الاعتدال العربي".

لم تكتفِ إدارة السجون بمثل هذا الحصار الثقافي لمنع ما قد يتسلّل من خارج الأسوار، وإنما حرصت ألاّ تتسرّب ولو أجزاء من الصورة إلى الأسرى من القسم المجاور لهم داخل السجن نفسه لئلاّ يتمكّنوا من جمعها في إطار مشهد واحد يقودهم إلى فهم الصورة وإدراكها في شموليّتها وإدراك الظرف والمرحلة التي يعيشونها. فالأقسام معزولة عن بعضها عن البعض الآخر، وتمثّل سجناً مستقلاً وإدارة السجون تحرص على إبقاء هذا الفصل فصلاً تاماً.

إن توزيع الأسرى الفلسطينيين على السجون وفق تقسيمات مناطق كبرى: جنوب، ووسط، وشمال، وتوزيعهم في كلّ سجن، كما سبق وذكرنا على الأقسام وفق تقسيمات صغرى: مدينة، وقرية، ومخيم، وإحكام الفصل بقدر الإمكان بين المناطق بعضها عن البعض الآخر، وتعزيز فصل الأقسام داخل السجن الواحد... إن هذا العزل الممنهج يفيد في تقليص انتقال المعلومات والخبرات بين الأسرى، لكنه، وبشكل أساسي، يجعل من ضباط الاستخبارات الجهة الوحيدة المزوّدة بالأخبار والقناة التي يستقي منها الأسرى معلوماتهم، الأمر الذي يمنح هؤلاء الضباط أداة سيطرة تتمثّل في بثّ الشائعات وتأجيج التناقضات وتغذية الخلافات بين أقسام السجن، ودائماً على أساس مناطقي وجغرافي (مخيم، وقرية، ومدينة مثلاً) إن كان بين أسرى نابلس ومخيم بلاطة أو أسرى جنين ومخيم جنين، دافعين بهذا لتعزيز وتغذية الانتماءات وفقاً لهذه الصيغ بحيث يستبدل الولاء للوطن بالولاء للمنطقة حتى تحلّ الجغرافيا كاتنماء محلّ الهوية الوطنية الجامعة. إن الفصل على نحو محكم بين الأقسام، مضافاً إليه الجوع الطبيعي والتعطّش الدائم للمعلومات لدى الأسرى الذين يسعون دوماً في حالة العزلة هذه إلى تحديد مكانهم وزمانهم والظرف المحيط بهم، يحوّل قوة السجن إلى قوة مضاعفة يستخدمها في تشكيل الوعي لدى الأسرى.

لقد أضاف الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة عناصر تعقيد جديدة وتشابكات جعلت مهمة إعادة صياغة الوعي في السجون بل وخارجها، مهمة ممكنة ومشروعاً قابلاً للتطبيق. لقد وفر هذا الحدث فرصة كبيرة ومادة تحريض دسمة لضباط الاستخبارات في السجون لدسّ الأخبار والمعلومات المؤجّجة للصراعات والمفكّكة لأيّ مفهوم وطني أو قيمة من القيم الجامعة للأسرى بصفتهم مناضلين.

إن أبرز تجلّيات هذا الحدث في حياة الأسرى هو حالات الاعتداء المادي والمعنوي المتبادلة بين أسرى فريقَي الخلاف في غزة والتي بقيت لحسن الحظ حالات محدودة، وبعضها مفتعل ومقصود من قبل ضباط الاستخبارات، إلا أنها كانت أحداثاً، على الرغم من محدوديّتها، كافية لتضخيمها وتضخيم البعد الأمني، فتمّ استغلالها لتطبيق قرار الفصل بين أسرى القوى الإسلامية وأسرى حركة فتح في سجون المنطقة الجنوبية تحديداً، الأمر الذي نظرت له وتناغمت معه قلّة من النفسيات المهزوزة. وفي المقابل، ومن "ثمار" هذه السياسة "الإسرائيلية"، بل وأحد أبرز تجلّياتها التي بيّنت حجم السيطرة على السجون وحجم "الانضباط الذاتي" للأسرى الذي لم نره أثناء الخلافات الداخلية وأحداث الحسم العسكري في غزة... هو الصمت الذي رافق الحرب على غزة، الصمت المطبق والشامل لكلّ السجون، حيث جلس الأسرى أثناء هذه الحرب أمام شاشات التلفاز يراقبون الفضائيات العربية التي أغرقت بالدم (في هذه الأثناء كان التقاط الجزيرة مسموحاً به) وتصرّفوا كأقلّ من أي مواطن عربي أو متضامن أجنبي مع الشعب الفلسطيني، فلم يحركّ الأسرى ساكناً، ولم يقدّموا على أيّ شكل احتجاجي أو تضامني يمكن ذكره، بل تجرّأت إدارة السجون وطلبت بوقاحة ألا تذكر الأحداث في خطب الجمعة لئلاّ يؤدّي الأمر إلى "تحريض" الأسرى.

إن هذا الصمت صدر عن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة التي كانت على الدوام، وعلى مدار تاريخها، تقدم على خطوات احتجاجية وتضامنية مع أيّ نضال وحركة تحرّر في العالم. لقد كان الأسرى يبدعون في الماضي أشكال احتجاجهم بمجرد أن هناك مناضلين أكراد مضربون عن الطعام في السجون التركية، أو تضامناً مع مندبلا وأعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي في سجون جنوب أفريقيا العنصرية. لكنهم وقفوا عاجزين عن إصدار موقف أو اتّخاذ خطوة احتجاجية أو رمزية واحدة على مدار أيام الحرب على غزة.

إن حالة العجز هذه لا تعرض هنا للتشهير بالمناضلين ولا حتى للمعاقبة. ليس الموضوع كذلك ولا يعالج في هذا السياق، وإنما جاء للتأكيد على حجم السيطرة الإسرائيلية موضوعياً على الأسرى من خلال جملة السياسات والإجراءات والضوابط التي تشكّل عملية صهر الوعي والتي لا تعني كل واحدة منها منفردة الكثير، لكنها تشكّل في المجمال أكثر بكثير من حاصل مجموع مركباتها، وتشكّل مصانع تسمى سجوناً مهمتها صهر الوعي لجيل بكامله.

إن الواقع في السجون بكلّ تعقيداته وحجم الاستهداف والجهد العلمي الحديث المبذول، مضافاً إليه التعقيدات والأزمات السياسية على الساحة الفلسطينية، ما كان ليتيح للأسرى الخروج من حالة العجز بقواهم الذاتية وأن يتصرّفوا بغير ما تصرّفوا به أثناء الحرب على غزة. فمهمّة الخروج من هذه الأزمة ليست من وجهة نظرنا مهمة الأسرى وحدهم بل هي مهمّة القوى السياسية ولجان الأسرى وحقوق الإنسان بالدرجة الأولى.

وعلى كل حال، لا تتمثّل الخطورة بما حدث في تلك اللحظة أو بذلك الموقف الذي لم يتخذ أثناء الحرب على غزة، وإنما الخطورة هي في التناقض والصراع الداخلي الذي يعيشه كلُّ أسير، حيث جاءت الحرب فكثّفته وزادت من حدّته: الصراع بين ما يتصوّره الأسير حول نفسه ونضاله، وما لا يجد له تفسيراً في غياب هذا التصوّر في الممارسة العملية. لا أحد الآن يستطيع تقدير حجم الأضرار النفسية والمعنوية جرّاء هذا التناقض، أو تقدير حجم تدني التقدير الذاتي لدى الأسير وتداعيات ذلك على النضال الوطني في المستقبل. لكننا قادرون اليوم أن نشعر بحجم المعاناة بفعل هذا النوع من التعذيب النفسي.

لم يكن من باب الصدفة أن تقدم إدارة السجون مباشرة بعد الحرب على غزة على رفع العلم "الإسرائيلي" في كل ساحة من ساحات السجون، هذه الخطوة التي لا نعتقد أنها كانت ستقدم عليها في ظروف أخرى لو لم تكن تدرك حجم العجز والتشوّه الذي أصاب الأسرى كما أصاب مجمل قواه وفصائله الوطنية والإسلامية.

إننا، ونحن نتحدّث عن التعذيب وضرورة أن يُقدم له تعريفٌ جديد، فإنما نقصد أن يشمل هذه

السياسات وهذه النظم غير الحسّية وغير المباشرة، التي تستهدف التدخّل في تفكير الأفراد في عملية مسح دماغي زاحف ومتدرّج وممنهج، وتحاول أن تُهندس الجماعة السياسية وتتدخّل في العمليات الاجتماعية وتسيطر عليها وعلى نتائجها.

إنّ طموح مدير السجون السابق يعقوب غنوت يعبر عن هذا الهدف وهذه الرغبة في السيطرة. ففي إحدى ساحات سجن "جلبوع"، وبعد تسلّم وزير الأمن الداخلي غدعون عزرا الوزارة سنة 2006، يوجّه حديثه للوزير وعلى مسمع من الأسرى: "اطمئن... عليك أن تكون واثقاً بأنني سأجعلهم (أي الأسرى) يرفعون العلم 'الإسرائيلي' وينشدون ال'تكفا' (النشيد 'الإسرائيلي')".

الإحالات

[1] زيجمونت باومان، **الحدائة السائلة** (القدس: الجامعة العبرية، 2007)، 2-7. يقسّم باومان الحدائة إلى مرحلتين: حدائة أو "حدائة صلبة" و"حدائة سائلة"، ويرفض التعريف الدارج "حدائة" و"ما بعد الحدائة" لكونهما يقدّمان الحدائة وكأنها مرّت بمرحلتين مقطوعتين لا صلة بينهما. ويعتقد باومان بأنهما متّصلتان تجريان حواراً بينهما. هذا التعريف يمكّننا من فهم أعمق للاحتلال ما بعد أوسلو. فالاحتلال المباشر يمثّل مرحلة الحدائة الصلبة، فيما الاحتلال اليوم يمثل المرحلة السائلة، وهي برأينا "احتلال شمولي".

[2] نشر الخبر ومقال في **هآرتس** كتبته عميرة هس أو جدعون ليفي.

[3] ظهر تصريحه في الصحف العبرية.

[4] من خلال استبيان مرّته على الأسرى ممّن حاولوا تنفيذ عمليات استشهادية ولم ينجحوا، تبين أن الغالبية الساحقة منهم يعزّون دافعهم للعمل إلى ممارسات الاحتلال وما شاهدوه من قتل وتحديداً قتل الأطفال. وقد أشاروا جميعهم، نتيجة لذلك، أنهم كانوا يشعرون كمن ينتظر دوره للموت، ففضّلوا الموت بالوقت والطريقة التي يختارونها.

[5] بل ونعتقد أنه يمكن استخدام مفهوم "إبادة شعب" في الحالة الفلسطينية. انظر ما كتبه القاضي كارلوس روسينسكي بقرار إدانته لأحد مجرمي الحرب في الأرجنتين.

Federal oral court no.1case NE 225/06, September 2006, www.rodolfwalsh.org.

وانظر أيضاً:

United nations office of the high commissioner for Human Rights, "convention on the prevention and punishment of genocide", approved December 9, 1948 <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000081618>.

فقد اعتبر الجرائم التي حصلت بين الأعوام 1976-1983 "إبادة شعب" على الرغم من إقراره أن معاهدة الأمم المتحدة لمنع إبادة الشعب تعرّف الإبادة على أنها "النّية في إبادة مجموعة قومية، إثنية، أو دينية، أو عرقية بكاملها أو جزء منها". صحيح أن المعاهدة لم تشمل الإبادة لأسباب سياسية، لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة أجمعت في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1946 على قرار يقضي بمنع إبادة شعب والذي يشمل (إبادة مجموعة عرقية أو دينية أو سياسية وأخرى بكاملها أو جزء منها)، لكن حذف كلمة "سياسية" من المعاهدة بعد عامين من تاريخ القرار، جاء استجابة لطلب ستالين.

[6] يقصد بـ"الحل النهائي" التسمية التي أطلقها النازيون على خطة الإبادة الجماعية لليهود في أوروبا بعد تجميعهم في غيتوات أثناء الحرب العالمية الثانية.

[7] ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، 210.

- [8] المصدر نفسه، 210.
- [9] نعومي كلاين، *عقيدة الصدمة* ("تل أبيب": الأندلس، 2009)، 27-28.
- [10] المصدر نفسه، 28.
- [11] المصدر نفسه، 29.
- [12] D. Ewen Cameron, J.G. Lohrenz and K. A. Handcock, "The Depatterning Treatment of Schizophrenia," *Comprehensive Psychiatry*, Vol. 3, No. 2 (1962): 65-76, 67.
- [13] كلاين، مصدر سبق ذكره، 29.
- [14] المصدر نفسه، 538-544.
- [15] D. Ewen Cameron, "Psychic Driving", *American Journal of Psychiatry*, Vol. 112, No.7 (1956): 502-509.
- [16] كلاين، مصدر سبق ذكره، 50.
- [17] المصدر نفسه، 45.
- [18] التفتيش العاري والمسّ بالمشاعر الدينية أسلوب تكرر في غوانتانامو وأبو غريب وتحديداً استخدام الكلاب. انظر: المصدر السابق، 136.
- [19] هذه المرحلة توازي مرحلة تطويق الحواس في تجارب الصدمة بعد عزل المرض، هدفها الاستفراد بالأسرى بعملية الصياغة من جديد وإضعاف مقاومتها.
- [20] كلاين، مصدر سبق ذكره، 135.
- [21] المصدر نفسه، 136. ظهرت أثناء الإضراب عن الطعام إساءات لمشاعر الأسرى الدينية كتزيق المصاحف، ورميها في الأرض أو المراحيض، لكنها لم تشكل ظاهرة، وبقيت حالات فردية.
- [22] كزّر يعقوب غنوت مدير السجون قبل الإضراب وأثناءه للأسرى بأنه سيعمل على أن يمثل الإضراب للأسرى وكتجربة آخر إضراب يخوضونه، وأنه لن يكون هناك إضرابات بعده، "وعليكم نسيانه كأسلوب نهائياً".
- [23] "الكابو" هي التسمية التي تطلق على الشخص الذي كان الألمان يختارونه أثناء الحرب العالمية الثانية من بين سكان الغيتو من اليهود ليمثّل حلقة الوصل بينهم وبين باقي السكان، وكثيراً ما كان هؤلاء يتعاونون مع القوات الألمانية لينقلوا الأخبار

وأماكن المخابئ السرية وذلك مقابل امتيازات مادية وأحياناً مقابل عدم نقلهم كالباقين إلى محارق "الحل النهائي".

[24] يسمح للأسرى وبالإضافة إلى طعام السجن اقتناء 2.5 كيلو خضار وفواكه لكل أسير شهرياً. هذا بالإضافة إلى نفس الكمية من الدجاج واللحوم والسّمك.

[25] فوكو، مصدر سبق ذكره، 210.

[26] يتلقّى كل أسير تغطية لمصاريفه في السجن 500 شاقل شهرياً من السلطة الفلسطينية.

[27] تتراوح المعاشات التي يتلقاها الأسير من السلطة بين 1500 شاقل لغاية 6000 شاقل شهرياً.

[28] انظر: تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الفلسطينية المنشور في صحيفة القدس، العدد 14378، 12.

[29] غرامات تفرضها المحاكم "الإسرائيلية" على الأسرى وصلت في إحدى دفعات السلطة وفق التقرير المنشور (في نفس المصدر السابق) لغاية اثني مليون شاقل.

[30] باومان، مصدر سبق ذكره، 101-106.

[31] حتى النضال خارج الأسوار انطبع بهذا الطابع الجغرافي. لاحظوا كيف تشكلت لجان أسرى لكل منطقة أو مدينة ترفع صور أسراها فقط أثناء الاعتصامات ولا تتحدّث إلا بما يخصهم دون أدنى تنسيق بين جميع اللجان.

الجزء الثالث

ما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء

(2023)

مقدمة

تحاول هذه الدراسة الكشف عن سبل المراقبة والسيطرة التي طورتها "إسرائيل" في السنوات العشر الأخيرة، وبسطت أذرعها في المعازل والجغرافيات الفلسطينية المختلفة في الأراضي المحتلة في العام 1967، بما فيها السجون التي تمثل عالماً مصغراً لما يجري تطبيقه من سياسات في الواقع الفلسطيني. وتتمحور مناقشتي حول السؤال: إلى أي مدى انتقل نظام المراقبة والسيطرة "الإسرائيلية" في الضفة والقطاع من نظام البانوبتيكون - Panopticon (السجن الدائري)، الذي كنت قد ناقشته في دراسة سابقة بعنوان: صهر الوعي—أو في إعادة تعريف التعذيب،¹ إلى نظام السينوبتيكون - Synopticon (نظام الإغراء والإغواء)؟

وقد استعنت، في ظلّ شحّ المصادر المكتوبة، وصعوبة الحصول عليها في السجن، بواقع الأسر ذاته، كتجربة حسيّة أعيشها من أكثر من [ثمانية] وثلاثين عاماً كمصدر أوضّح من خلاله نظم السيطرة الجديدة. وسيجد القارئ في تحليلي لهذه النظم، بواسطة الأدوات النظرية المتوفرة، انتقالاً الدائم، وعلى طول الدراسة، بين السجون والمعازل الفلسطينية، ومن ثم إلى التحليل النظري، حيث استعنت بالسينوبتيكون، وهو تعبير استحدثه توماس ماتيسين Thomas Mathiesen، ويعني الإغراء والإغواء. أي سرت من الحسيّ إلى المجرّد وبالعكس. فبعد تفكيك المشهد الفلسطيني، الذي بات مشهداً ملتبساً ومربكاً إلى حدّ بعيد، لا سيّما في السجون، أعدت تركيبه بعد أن أوضحت العصابات التي قادت منظومة "قيادة" الأسرى، والمعازل الفلسطينية المهندسة "إسرائيلياً" نحو مرحلة جديدة، وهي مرحلة "راقب نفسك بنفسك"، أو ربما هي مرحلة ما بعد التنسيق الأمني، التي تمثل توسيعاً للتنسيق الأمني الذي تجاوز صيغته الأصلية كما جاء في اتفاقيات أوسلو.

وقد قدّمت لهذا الغرض عنوانين أو "ممارستين" من واقع الأسر على الأداة النظرية، وهما "العصبة" و"التفتيش" لاعتقادي أنهما يوضّحان ما آلت إليه أوضاع السجون والمعازل الفلسطينية. فقد

استخدمتهما لا لسرد الممارسات الحسّية فحسب، وإنما كأداة تحليل. فالأول، "العصبة"، توضّح تشويش الرؤية لدى الأسرى والمواطنين، وتخلق حالة تفوّق معرفي لصالح المستعمر على المستعمر. كما تفسّر لنا كيف تحوّلت الفصائل الفلسطينية لعصابات تعيق رؤية المواطنين لمشهد الاحتلال بكامله. أمّا الثاني، "التفتيش"، فيبيّن كيف تعمل آليات تشييء الأسير، أو المواطن الفلسطيني، وتوسّع "إسرائيل" من خلال ذلك إلى تحويله لموضوع فاقد الإرادة، ولكائن غير سياسي مسطّح، ذي بعد واحد، وهو البعد الاقتصادي. كما سبّغ الإجراءات التي اتّخذتها "إسرائيل" لملاءمة نظامها البيروقراطي الأمني الذي ابتعد كثيراً عن النموذج الفيبري، حيث استطاع الاحتلال عبر مراقبة الفلسطيني لنفسه أن يحوّلّه إلى احتلال أكثر خبرة وأقل كلفة.

إن القرب من موضوع البحث وتجسيده الواقعية، لا سيّما في واقع أسير مغلق ومعيشة تفاصيله الكثيرة ليس مثيراً للدراسة دوماً، وإنما قد يأتي بنتائج عكسية، وقد يترك أثره بمعنيين: المعنى الأول، "من كثرة الشجر لا نرى الغابة"، الأمر الذي يحول دون تجريده وتأصيله نظرياً. [والمعنى الآخر]، ثقل وطأة هذا الواقع على موضوعية البحث، على الرغم من أنني لم أحاول إخفاء انحيازي كفلسطيني وكأسير، فأنا لست باحثاً أكاديمياً، وإن حاولت استخدام أدوات البحث العلمي. لهذا، أمل أن أكون قد نجحت في تجاوز هذين المطبّين، وبقيت رغم انحيازي موضوعياً في دراستي.

لا يمكن الخروج من الحالة الفلسطينية الرسمية الرثّة، المتمثلة ليس في السلطتين وحزبيهما فحسب، وإنما في مجمل النظام السياسي وفصائله دون النقد، حتى وإن كان قاسياً مؤلماً. فهدف الدراسة رفع "العصبة" عن أعين المناضلين الذين هم أول من دفع ثمن نظام المراقبة والسيطرة الجديد، وتبديد الضباب الذي نُشر من حولهم لحجب الرؤية، لا سيّما الأسرى، حتى يعودوا ليشكّلوا حركتهم الوطنية الأسيرة، وليستعيدوا دورهم المؤثّر والفاعل في القرار الفصائلي الخاص والسياسي الوطني العام، على طريق إعادة تشكيل حركة التحرّر الوطني الفلسطيني.

[....]

العصبة

تُعتبر "العصبة" التي يَغطِّي بها الجيش "الإسرائيلي" أعين المعتقلين، منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم، وأثناء التحقيق معهم، إجراء تُجمع على أهميته وتستخدمه كافة أجهزة الدول القمعية أثناء اعتقالها المناضلين. ويبدو أن هذا الإجراء الذي قد ألفتة العين الفلسطينية، أو ربما اعتبرته جزءاً من جملة إجراءات قمعية أخرى يستخدمها الاحتلال، لم يتم مناقشته أو التفكير به والغوص في رمزيته ودلالاته التي في اعتقادنا تتجاوز كثيراً حجب بصر الأسير، وينطوي على معانٍ لم تتناولها الأدبيات الفلسطينية.

إن العصبة ليست أداة تعذيب، ومن الخطأ اختزالها والتفكير بها بهذا المعنى، لا سيما وأن جسد الأسير، ومنذ عقود خلت، لم يعد هو المستهدف، وإنما المستهدف هو عقله. والعصبة تسهّل على السجّان أو المحقّق إحداث تفوُّق معرفي لصالحه في مقابل الأسير منذ اللحظة الأولى لاعتقاله. وبقدر ما تحقّق ذلك، فإنها تستهدف، بشكل خاص، معرفة الذات كقدرة، والذات كهوية، وصولاً إلى ضعفة الإرادة. فما دام العقل الذي تستهدفه العصبة ليس هو جوهر الإنسان كما تدّعي الفلسفات التي ترفع من شأن العقل، وتدعو للتمسُّك به، ولا حتى العمل هو الذي يميّزنا كبشر عن باقي المخلوقات كما تدّعي الماركسية، وإنما الإرادة هي جوهرنا. وبالتالي، فإن المستهدف عبر العقل بوسائل عقلية هو الإرادة، أو بكلمات أخرى إنسانية الإنسان.

إن معرفة الذات هي الشرط الضروري لتحقيق المعرفة بمعناها الأوسع، فذات غير عارفة لذاتها هي ذات غير مؤهلة للقيام بدورها إزاء نفسها ومحيطها، [هي] ذات فاقدة للإرادة.

لا تُدرَك الذات، إن كانت ذات الفرد أو الذات الوطنية الجامعة، بذاتها، وإنما من خلال تفاعلها مع محيطها. فالكأس لا تمتلئ من ذاتها، والمرأة لا تعكس الفراخ، وإن عكست، ففراغاً تعكس، وتبقى تتوسّل الحركة لتمتلئ بها. والأسير، في لحظة الاعتقال والتحقيق، مرآة متعطّشة متنبّهة لأي حركة أو سكون، ولأَيّ كلمة أو إشارة أو تعبير شفويّ يصدر عن الذين يحيطون به من جنود وسجانين ومحقّقين وأسرى.

يتعلّم الطفل بأنه جميل أو ذكّر أو أنثى، عبر ما يعكسه محيطه له من صور. فلو تعاملنا مع الطفل

وصدّرنا له صورته عبر سلوكنا أنه ضعيف أو جبان، فإنه سيتمثل هذه الصورة. إن الاعتقال صدمة يحاول المحتلّ تعظيم أثرها على نفسية الأسير وحالته المعنوية حتى يوصله إلى "عام الصفر"، حتى يغدو صفحة بيضاء مستسلمة، أو قابلة لأن يُكتب عليها ما يشاء.

إن هذا النوع من الإدراك نوّس عليه السردية الكبرى لذاتنا، ويجب على السؤال: "من أنا، وما هي قدراتي؟" بينما الإدراك الذي تحول دونه العصبية، أثناء الاعتقال، يجب على سؤال الوضع Situation. "أين أنا، وما هو تقديري للظرف؟" نحن ندرك الظرف من خلال ما يعكسه لنا الأفراد الذين يحيطون بنا بمن فيهم الجنود والسجّانون والمحقّقون أكثر ممّا ندركه من خلال تجربتنا الذاتية. فالاعتقال، في الغالب، إمّا تجربة أولى، ولا يملك صاحبها تجربة سابقة ومخزوناً معرفياً يمكن الاعتماد عليه، أو أنه يعتمد على معلومات في الغالب رواها له أسرى سابقون، وغالباً ما تكون تجربة مختلفة يرويها الأفراد لتعظيم الذات من خلال تضخيم التجربة.

ينشغل الاحتلال إستراتيجياً بالسيطرة على الفلسطيني من خلال أشكال مختلفة من العصابات التي يحاول تطويرها بصورة دائمة لتتلاءم والواقع الدينامي، للتأثير على تشكيله وإدراكه لذاته في مستوى السرديات الكبرى. ويمثّل عدم سيطرة الفلسطينيين على سجلّ النفوس، والأراضي، والمياه وغيرها من المعلومات التي تشكّل [البيانات الضخمة] Big Data، عصابات تحول دون قدرة المؤسسة الفلسطينية على تقدير وضعها، وإدراك قدراتها ومكامن قوتها وضعفها. وهذا النوع من العصابات لا يستهدف الآتي والحاضر الفلسطيني، وإنما يستهدف المستقبل، بتعطيل الزمن [ابتداءً] عبر تقسيمه لسياقات زمنية مختلفة حتى يبقى زمناً ما قبل حدثي، إن كان على مستوى الهوية، أو على مستوى القدرة الفلسطينية، واختزالها إلى قوى من نسق واحد في أحسن الأحوال، يسهل على الاحتلال مواجهتها وإبقاؤها دون التأثير في سياساته.

إن الاحتلال أثناء استغراقه في مراقبة مرآة الفلسطيني، يتأثر بها ويتشكّل كقدرات بإزميلها، فيبني كيانه ومؤسساته وفقاً لما يراه منعكساً في المرآة الفلسطينية. إن السجّان-المستعمر ينقش السجين ويشكّله على شاكلة مخاوفه، والسجين-المستعمر، ينقش سجّانه على شاكلة مخاوفه أيضاً. إن السجّان يرى بأن السجين الذي شكله يشبهه، وفي الحالة اليهودية التي تعتبرها الصهيونية هي

الضحية التاريخية الوحيدة... فتخشى أن يحلّ الفلسطيني مكانها في غفلة منها، تسعى، دوماً، أن تضع مزيداً من القيود على معصميه، فتكبّله بالحديد، أو ربما تكبّل المواطن الفلسطيني بالزمن، حتى لا يبرح زمانه ومكانه، ويحلّ مكان السجّان-المستعمر وزمانه، لا بصفته، أي هذا الأخير، مالكا للقوة، وإنما بصفته ضحية، فيسلب الفلسطيني حتى من حقه في أن يكون ضحية. ومن جهة أخرى، وفي سعيه المحموم للسيطرة، يتأمل السجّان-المستعمر مرآة السجين-المستعمر، فيرى نفسه وما فعله بشعاً، فيخشى ما صنعه، وما قد تصنعه انعكاسات هذه المرآة في إدراكه لذاته. وبدل أن يغيّر الواقع، يسعى إلى تحطيم المرآة، أو حتى إلى إنكار وجودها. وما بين التكبير بالحديد والباطون، أو بالزمن، وتحطيم الأسير-المواطن الفلسطيني كمرآة، أو، بكلمات أخرى، ما بين مصادرة الحرية ومصادرة الحياة عبر التصفية الجسدية، فإن السجّان-المستعمر، يسعى من خلال العصابات، على أنواعها المختلفة، إلى الحيلولة دون إحساس الفلسطيني بالزمن وإدراكه بالمعنى التاريخي والحضاري، والتلاعب بوتيرته، بما فيه الزمن الافتراضي، بهدف تشييء الأسير والمواطن-المستعمر ومصادرة ذاته كفاعل سياسي وصولاً إلى الإبادة السياسية.

إذا كانت المعرفة قوة، وهي كذلك، فإن معرفة الذات قدرة، أو هي القوة بمعناها العام والأشمل، والجهاد الأكبر في ثقافتنا العربية الإسلامية هو جهاد النفس. وجهاد النفس، كما أفهمه بتصرّف، ليس قمع النزاع والغرائز وتهذيب النفس البشرية فحسب، وإنما هو، بالدرجة الأولى، معرفة النفس بما تملك من قوة وضعف للوصول إلى مثل هذا التهذيب الذي لا يمكن تحقيقه دون هذا النوع من المعرفة. إن عدم المعرفة التي تنتجها العصبية، في حالة الأسير، يخلق عدم اليقين الذي يؤلّد بدوره الخوف، والخوف أنواع: الخوف المباشر من خطر داهم، صفة أو ضربة هراوة، وهذه مهما كان حجمها وقوتها، فإن الخوف منها محدود، ولا يجهد العقل والتفكير. بينما الخوف من المجهول الذي تحجبه العصبية، هو خوف لامتناهٍ يستنزف طاقة العقل الذي يؤوّل المجهول إلى سيناريوهات غير محدودة، استناداً للتجربة الاجتماعية السابقة للفرد المعصوب، أو كما يسميه زيجمونت باومان "الخوف المشتق".²

يتغذى المستعمر، إن كان محققاً أو سجناً أو مؤسسة، على الظلمة، كمصّاصي الدماء التي يخلقها عبر أنواع مختلفة من العصابات، ويحرص على نفسه أن يبقى في هذه الظلمة، وأن يعمل في الخفاء كاستراتيجية تُفقد المستعمر أيّ إمكانية حقيقية لمواجهة. إن قوة الكائنات الماورائية، والرهبة

التي تثيرها في النفوس من مجرد ذكرها، تنبع من كونها غير مرئية، الأمر الذي يجعل تأويل قدرتها لقدرات خارقة غير محدود، فيحوّلها، في نظر عامة الناس، إلى قوة لامتناهية.

إن شعار جهاز المخابرات العامّة "الشاباك שב"כ" الإسرائيلي "מגן ולו נראה [مغين فلو نراه "مدافع ولا يُرى"] يوضعه تماماً في خانة كُلي القدرة والمعرفة، لا بما حدث في الماضي والحاضر، وإنما بما قد يحدث في المستقبل. لقد استطاع "الشاباك" تسويق نفسه، وإقناع المواطن الفلسطيني و"الإسرائيلي"، على مدار سنوات طويلة، أنه العالم الغيب، وباتت تتردّد بين المواطنين مقولة "للجدران آذان". لقد أسطرت قدرات هذا الجهاز على الرغم من أنه فشل في توقُّع الكثير من الأحداث، بما فيها الانتفاضة الأولى والثانية.

إن من أخطر العصابات هي النخب السياسية المستعمرة التي ينجح المستعمر [في استغلال] ما تعتقده هذه النخب أنها مساومات مشروعة، [و]أن مجمل وجودها وأمنها، بل والقليل ممّا تبقى في خطابها من مفردات ومصالح وطنية، مرتبط ارتباطاً عضوياً بما يقدّمه لها المستعمر من تسهيلات وامتيازات. ويحول وجود مثل هذه النخب، بصفتها عصابة على شكل سلطة أو سلطتين في الحالة الفلسطينية، دون قدرة الجماهير المستعمرة [على] إدراك مشهد الاستعمار بكامله.

إن تشويش رؤية الجماهير يستهدف خلق بلبلة وتجزئة لأجندة الحركة الوطنية لمهمّات مطلبيّة تكتيكية، وتحويلها، تدريجياً، من مقاومة للاستعمار إلى ناقدة لسياساته تحت هذا السقف المطلي. ويتحوّل الاستعمار إلى غير مكلف سياسياً واقتصادياً وأمنياً. إن إيصاله النخب السياسية المستعمرة إلى قناعة مفادها أن بقاءه هو مصيري لاستمرار وجودها يحقّقه عبر تصويره الواقع أنه واقع لا يقبل الوسط، واقع "Dichotomy - 'דִּיכוֹטוֹמְיָה'، إمّا، أو"، إمّا بقاء الاستعمار، أو الفوضى. ويصوّر الفوضى، لا بصفتها انهيار منظومة السلطة التي أوجدتها فحسب، وإنما انهيار الأمن والأمان الشخصي لكل مواطن، حتى يُجسّس دعماً لصالح هذه السلطة، ومن ثم يُعمّق ارتباطها وتعلّقها بالمستعمر، لا بصفتها سلطة الشعب وإنما بصفتها سلطة الأهلون شرّاً من الفوضى.

إن واقع وجود سلطة فلسطينية بشقيّها، إن كان في غزة أو في الضفة، يمثّل عصابة مزدوجة على بصيرة النخب السياسية، والاقتصادية، وجزء من النخب الثقافية، لا سيّما المؤطّرة منها سياسياً.

والاحتلال يُري هذه النخب ما يشاء هو أن تراه من المشهد السياسي الفلسطيني، خصوصاً بعد أن تحوّلت مهمتها الأساسية إلى تكريس وجودها وإعادة إنتاج مصالحها، ودوماً باسم المصلحة الوطنية وثوابتها. لكن هناك دوماً من ينجح في استراق النظر من أسفل العصبة، ودون علم المحتل، وهذا الاستراق يمارس خارج القوالب والسقوف الفصائلية، إلا إنه ما زال دون القدرة لأن يتحوّل إلى حالة سياسية منظمة أو بديلاً فاعلاً على الأرض.

التفتيش

في الطريق إلى السجن، يجزّد الأسرى من ملابسهم وأشياءهم وهويّاتهم وروابطهم الاجتماعية التي اكتسبوها في إطار علاقتهم وغلظهم الاجتماعي. والتفتيش الذي يمرّون به، بدءاً من دخولهم قسم التحقيق إلى غاية دخولهم السجون المركزية، يستهدف تشيئتهم وتحويلهم إلى موضوعات لسجّانهم عبر مجموعة من الإجراءات، أو ما يمكن أن نطلق عليه "אובייקטיביציה - أوبيكٲيفيزتسيا" [التشييء]، وهي عملية لمسح معالم الذات وتفزّدها. ولتسهيل تشييء الأسير، فإن نظام السجن يفرض ارتداء زيّ الأسرى الموحد شكلاً ولوناً الذي كُتب عليه ("بيت سوهر" -سجن)، تماماً كما كُتب على فرّشات السجن والكراسي والطاولات وسائر الممتلكات ليصبح الأسير في نظر السجّان ممتلكاً من ممتلكات المؤسسة-إدارة السجن التي يعمل بها، بعد أن يتمّ محو الفارق الأساسي بين البشر، وهي أسماءهم، ويطلق عليهم، بدل الأسماء، رقم الأسير الذي لا يهدف إلى تسهيل الحوسبة، فهذا الإجراء قائم في نظام السجون قبل اختراع الحاسوب، ولهذا الغرض كان يمكن الاكتفاء برقم الهوية.

إن التفتيش الذي قد يبدو في الظاهر لدواعٍ أمنية، لمنع تهريب ممنوعات إلى داخل عناير السجن، يتمّ من خلاله مصادرة أنات/ [أناوات] الأسرى عبر مصادرة الأشياء الحاملة معاني تخصّ الأسير ذاته. كأن يتمّ، مثلاً، مصادرة كتاب، أو مجرّد فانيلا [لباس داخلي علوي] كانت آخر ما ارتداه قبل اعتقاله، أو مسبحة أهدته إياها والدته... فالأشياء طواطم تُذكّرنا بالحياة قبل الاعتقال، وتعرّفنا أحياناً، على الأقل في نظر أنفسنا، من نحن كذوات، كما تحمل قيمة عاطفية تشحننا في زمن القحط الإنساني والعاطفي في السجن، فهي قيمة أكثر بكثير من قيمتها المادية، يُقبض عليها كما لو كانت تعويذة تحول، أو هكذا يعتقد الأسرى، دون ذوبانهم كذوات في الكتلة البشرية التي هي موضوع استهداف المؤسسة المغلقة كالسجن.

لا يصادر التفتيش الأشياء المشحونة بالمعاني العاطفية والذكريات الإنسانية فحسب، وإنما يصادر [كذلك] الأشياء التي تحمل مؤشرات المكانة الاجتماعية، فنظام السجن يسعى دوماً إلى الاستحواذ على كل شيء، بما فيه المكانة الاجتماعية. فهو الذي يحجب أو يمنع هذه المكانة وفقاً لمصلحه، أو على الأقل يحاول السيطرة على آليات الفرز والتراتبية الاجتماعية والتنظيمية داخل السجن من خلال روافع يملكها، وطور العديد منها خلال السنوات العشر الأخيرة، إن كان داخل الفصائل أو فيما بينها؛ فالجميع خاضع لنظام السجن، والأفراد يقفون عراة لا حول لهم ولا قوة يعتمدون على سجانهم أو ما يستطيعون انتزاعه منه في أكلهم وشربهم وعلاجهم وروابطهم الاجتماعية، وحتى في تسليتهم.

في الماضي، كان الأسير يصل [إلى] سجنه بعد مرحلة التحقيق والتفتيش في مداخل السجون وأقسام محطات الفرز الـ "معمار" (في سجن الرملة ومجدو والسبع) منزه الجسد والنفس، فيستقبله فضيله والمنظومة الاعتقالية التي شكلتها الحركة الوطنية الأسيرة على مدار عقود من النضال، والتي مثلت مقاومة لنظام السجن الدائري، كما وصفه [ميشيل] فوكو. فيستعيد من خلال نظام الجماعة الاعتقالية توازنه النفسي الذي نالت منه صدمة الاعتقال، كما يستعيد أشياءه المصادرة أو ما يشبهها، فاستعادتها شرط ضروري لاستعادة التوازن النفسي، لا سيّما تلك الأشياء التي تشير إلى مكانة الأسير الاجتماعية خارج الأسوار. فإذا كانت سمّاعة فاحص دقات القلب تعني أن صاحبها طبيب، والكتاب يشير أنه مثقف، والصورة مع الخيل أو السيارة هي أنه صاحب مواهب واهتمامات في هذه المجالات، فإن نظام السجن عندما يصادر هذه الممتلكات بعينها فحسب، وإنما يصادر من الأسير معانيها الاجتماعية، فهي تعني المكانة والسيادة على الذات والجسد نفسياً وأرضياً³. وإذا كان التاج يحدّد بصرياً من هو الملك، فإن مصادرة هذه المؤشرات البصرية تفتح مجتمع الأسرى على مصراعيه، وربما إلى حدّ الفوضى الاجتماعية لإعادة إنتاج نظامه وتراتبته الاجتماعية من جديد. ولكن نظام السجن الشمولي لا يهدف، على الإطلاق، إلى فتح مجتمع الأسرى ليعيد تراتبيته بقواه الذاتية، وعبر دينامياته الاجتماعية الداخلية، وإنما تشيئته، ليقوم هو بتشكيله وفقاً لمصلحه.

إن جعل السجين رقماً يرتدي نفس الملابس التي يرتديها جميع الأسرى، استدعت فيه قيم الذات أو الذات كقيمة، أن تكون أو لا تكون لمقاومة هذا النظام. وبالتالي، [فقد] كانت هي

الدافع والمحرك الأساسي للمقاومة وليست القيم الوطنية (قيم التحرر)، فيعيد الأسير في مواجهة التشييء لملمة أسيائه، كما العصفور الذي يبني عشه قشّة قشّة، ليستعيد ذاته ومكانته وصورته في النظام الاجتماعي للسجن. هذا إلى جانب المنظومة الوطنية والفصائلية التي بنتها الحركة الأسيرة وشكّلت حاضنة لهذا النضال الذي أفضل نظام التشييء، وأوجدت سبلاً للتراتبية وإعادة إنتاج الذات. وقد وضعت لهذا الغرض نظماً داخلية ومنظومة تنافسية قوامها القيم الوطنية والآليات الديمقراطية والقدرات التنظيمية والثقافية التي أتاحت حراكاً داخلها، وجدّدت دماء الحركة [الأسيرة] وقيادة فصائلها.

لا توجد إرادة دون ذات حاملة للإرادة، والإرادة الوطنية المتمثّلة في الحركة الوطنية الأسيرة هي إرادات أفراد، أولاً وقبل كل شيء، والتشييء الذي أجرته إدارة السجون، وفقاً لنظام السجن الدائري (البانوبتيكون)، استهدف سلب الإرادة الذاتية وتفريغ الإرادة الجماعية من محتواها. وعندما تُستحضر الذات والإرادة فإنها تستدعي معها الكائن الأخلاقي والسياسي القادر أن يقول "لا" لسجانه، وألاً يبقى، على الرغم من الهوة الشاسعة بين إمكاناته وقدرات منظومة السجن، مادة طيّعة يشكّلها الأخير كما يريد.

لقد استطاعت الحركة الوطنية الأسيرة أن تقاوم التشييء وأن تمثّل تحدّياً لنظام السجن عبر برامجها الثقافية (التعبوية) والتنظيمية، وبالنضال الجماعي للأسرى. وقد حدث هذا، بل وكان ممكناً، في ظلّ مناخات الخطاب التحرري العالمي الذي امتدّ من جنوب أفريقيا إلى كوبا وفيتنام والجزائر، ومناخات المدّ الوطني الذي مثّله الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والذي استمرّ لغاية بدء تطبيق اتفاقية أوسلو، والتي حوّلت واقعية حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى سلطة، وبرنامج الحرية والاستقلال إلى مشروع دولة دون سيادة. لكن إثر هذا الواقع الجديد، استغرقنا وقتاً طويلاً نسبياً حتى استطعنا إدراكه داخل وخارج السجون، لا من حيث طبيعته السياسية، وإنما من جهة آليات الرقابة والسيطرة "الإسرائيلية" التي تمّت ملاءمتها وابتكار الجديد منها بما يتناسب وواقع وجود سلطة فلسطينية.

وقد تطوّرت هذه الآليات تدريجياً وصولاً إلى نظام سيطرة مُحكّم على المعازل والجغرافيات

الفلسطينية المختلفة بما فيها السجون، مستفيدة من التطور التكنولوجي ومن آثاره النفسية والاجتماعية والثقافية، ومن نظم الإدارة ما بعد الفيبرية، أو كما يسميها باومان "الثورة الإدارية في ثوبها الجديد"،⁴ حيث انتقل نظام السيطرة والرقابة "الإسرائيلية"- من "البانوبتيكون" المركزي الإكراهي إلى "السينوبتيكون" الأفقي الإغرائي،⁵ حيث لم يعد الأول هو "النموذج العام ولا الإستراتيجية السائدة التي كان يعتقد أنها بنتهاهم وفوكو في أزمانهما، بل لم يعد النموذج والإستراتيجية الأساسية في الممارسة."⁶ وبالاعتماد على السينوبتيكون، سنحاول قراءة وتحليل واقع المعازل الفلسطينية لا سيما في مرحلة ما بعد "التنسيق الأمني"، مع التركيز على السجون بصفتها تمثل ميكروكوزموس [عالمًا مصغراً] للواقع الفلسطيني، خصوصاً سجن "رامون" الذي سألنا أنه يمثل نموذجاً مثالياً لما نجحت "إسرائيل" في تطبيقه. فما هو السينوبتيكون؟ وكيف يعمل؟ وكيف يُجسّد في واقع المعازل الفلسطينية؟ وما هي نظم الإدارة الجديدة (ما بعد الفيبرية) التي أتاحت تطبيق نظام المراقبة والسيطرة الجديدة؟

السينوبتيكون (Synopticon): الإغراء والإغواء

السينوبتيكون تعبير استحدثه توماس ماتيسين للمقارنة بين البانوبتيكون حيث "تراقب به القلّة الكثرة" مع الواقع الجديد الذي "تراقب به الكثرة القلّة"، كما هو حاصل في وسائل الإعلام الحديثة، خصوصاً وسائل التواصل الاجتماعي.⁷ ويعتقد زيجمونت باومان أن "ملهي" الإغراء والإغواء هو نوع من البانوبتيكون الذاتي الذي يعمل وفق مبدأ "راقب نفسك بنفسك"، أو بانوبتيكون معدّل يعمل على الرقابة دون مراقبين. والمقصود دون مراقبين من الجهة المستفيدة من نتائج المراقبة. كما يعتقد [باومان] بأن ماتيسين سأل هذا التعبير بهدف استيعاب متغيّر عمّ في الفلسفة الإدارية التي باتت، في نظره، لا تعتمد على العقلانية البيروقراطية كما حددها ماكس فيبر، والتي سنبيّن تجسيدها العملية في نظم الرقابة والسيطرة "الإسرائيلية".

وقد توصّلت باومان لورنا رودز إلى نتيجة مفادها أن البانوبتيكون قد "يشخصن حالتنا جميعاً،⁸ حيث تدفع تجربة السجون المشدّدة الحراسة بعض السجناء إلى تشويه أجسادهم بأنفسهم. فالاستغلال البانوبتيكوني المحسوب "للجسد، يستدعي نقيضه، وأن الأجساد المخدولة تدفع الأسرى إلى استخدام أجسادهم لتوكيد ذواتهم، فيقاومون الانكشاف السلبي الذي يهدف إلى

إخضاعهم بتعمد انكشافه وتكثيفه بدلاً من الاختباء. ويعتقد باومان أن النتائج التي توصلت إليها لورنا رودز لا تتناقض مع ما توصل إليه، حيث إن السينوبتيكون الذي يقود الأسرى إلى مراقبة أنفسهم بأنفسهم يعزّز رأبها، فتعاون المحكومين كان، برأيه، محلّ ترحيب دوماً، وعبقريّة الحكام تكمن في دفع المحكومين إلى القيام بمهمّات الحكّام. فالإيذاء الذاتي للأجساد وقتلها، وصولاً إلى التدمير الذاتي بقصد توكيد الذات، هو الهدف غير المعلن أو ربما الصريح أحياناً لنظام السجن الدائري.⁹

تعتقد هذه الدراسة أن التنسيق الأمني، "راقب نفسك بنفسك"، والتعاون الجاري بين ممثلي الأسرى وإدارات السجن، وفقاً لنظام الإغراء والإغواء، تُعتبر جميعاً أشكالاً لمقاومة الانكشاف السليبي الذي قاد إلى تعمّد هذا الانكشاف وتكثيفه بتعميق التنسيق والتعاون بدل "الاختباء" -وقف التنسيق. وكلما يحقّق هذا "الانكشاف" -التنسيق المتعمّد، توكيداً للذات، يتورّط ممارسوه في مزيد من "الانكشاف" -التنسيق، إلى حدّ إدمان هذا الدور على أمل تحقيق الذات. ومثلهم كمثل من يشرب ماء مالحاً ليروي عطشه، لكن عبثاً، فكلّما شرب، زاد عطشاً.

لم ينحصر البانوبتيكون، برأينا، كما يدّعي إيرفينغ غوفمان، في قطاعات "قابلة للإدارة"، مثل: السجن والمعسكرات والعيادات النفسية،¹⁰ فهو قائم دوماً ومتحفّز للقيام بمهمّاته عبر وسائله القسرية المباشرة، ويعمل حيث تفشل الوسائل السينوبتيكونية. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يُستدعى نظام السجن الدائري من قبل الاحتلال ليتدخّل بوسائله، حيث تفشل السلطة الفلسطينية بمراقبة نفسها بنفسها، ويعجز نظام سيطرتها الذي يسوّق على أنه ممارسة للسيادة الفلسطينية عبر فرض "النظام" على "الخارجين عن القانون" (نابلس وجنين وقراها مثلاً). فهناك دوماً من يسترق النظر من أسفل "العصبة"، ولا تعمل عليه سبل الإغراء والإغواء، على الرغم من أن نظام السينوبتيكون، في نظرنا، أكثر شمولية من البانوبتيكون، ويغال تفاصيل حياة المواطنين الفلسطينيين.

إن عمليات الطعن وإطلاق النار الفردية، غير المنظّمة وغير المنتمية سياسياً لفصيل ما، هي تعبيرات جاءت لتوكيد الذات في ظلّ ذات وطنية غائبة، على شكل حركة تحرّز، وإيذاء للأجساد المخدولة، حيث يعلم مننذو هذه العمليات، مسبقاً، نتيجة عمليّاتهم. وهذا يمثل تأكيداً على أن نظام السينوبتيكون [هو] من الشمولية التي تقود نحو مزيد من الانكشاف المتعمد حدّ الموت.

فهو نظام لا يترك للمواطن الفلسطيني خيارات أخرى، أو مناطق آمنة لا تصلها المراقبة، ويمكن اللجوء إليها، لا سيما في ظل نظام "راقب نفسك بنفسك".

لم يكن نظام السينوبتيكون ممكناً كنظام رقابة إلا بتوفر متغيرين أساسيين يمثّلان معاً الشرط الضروري حتى يصبح نظام الإغراء والإغواء الإستراتيجية المثلى والأقل كلفة والأكثر إنتاجية مقارنة بنظام البانوبتيكون. فالمتغير الأول هو انتقال مؤسّساتي كامل من النظام البيروقراطي الفيبري الذي يعتمد العقلانية إلى نظام تخلّص من الكثير من السمات التي يجب أن يكتسبها التنظيم الهادف للأنشطة البشرية كما حدّدها فيبر، وعلى رأسها انتقال بعض مركّبات النظام البيروقراطي من العقلانية إلى اللا-عقلانية بصفقتها عقلانية جديدة، والتي تشجّع على المبادرة والجرأة والإبداع، أو ربما الوقاحة، كما سنبين في نظام السيطرة "الإسرائيلية" داخل السجون، وفي الأراضي المحتلة. فقد انتقل كل شيء، كما يصف باومان، من الإكراه إلى الإغراء والإغواء، ومن الضبط المعياري إلى العلاقات العامة، ومن المراقبة إلى إثارة الرغبة، وأصبحت المسؤولية في تحقيق النتائج المرجوة تنتقل "من الرؤساء إلى مرؤوسيهم، ومن المشرفين إلى تابعيهم، ومن المستطلعين إلى الخاضعين للاستطلاع، ومن المديرين إلى الخاضعين للإدارة."¹¹

كما لم تعد الخيارات المتاحة لسجناء البانوبتيكون مختزلة، بصفقتها الطريق الإداري الأنجع، إلى مجرد وظائف كئيبة أو ملل قاتل، وطعام رديء، أو حتى معاناة من الجوع. فقد اعتُبر هذا النظام إهداراً للموارد الفردية الكامنة في موضوعات المراقبة، فتمّ تجاوز التراتبية وصرامة الأوامر التي لم تعد أمراً مقدّساً في النظام الجديد، بل وتمّ استدعاء الولاءات والالتزامات الشخصية التي استبعدتها النظام الفيبري. وبمجرّد أن صار ذلك، انتقل واجب المديرين إلى المدارين، ومهمّة المراقبة والحبس من السجّانين إلى السجناء، ومن المستعمرين إلى الواقعين تحت الاستعمار. وقد تمّ نقل هذه الأعباء باعتبارها هبة تُمنح لموضوعات الإدارة، ومنحة لحقوق الاستقلال والتوكيد الذاتي والتمكين من قبل السجّانين المستعمرين للأسرى المستعمرين، علماً أن هؤلاء "المدراء" الجدد هم موضوعات سلبية مفعول بها بالفعل الإداري. فعبقرية، أو ربما شيطانية، هذا النظام الجديد، هي أنه قادر أن يجعل هذه المتناقضات تعيش جنباً إلى جنب وتحت سقف واحد، أو كما عبّر عن ذلك ديفيد ليون، في معرض تعليقه على ما كتبه توماس ماتيسين، أن "القهر لا يحلّ محلّ

الإغواء، وإنما يتعايش معه.¹² ويضيف باومان أن "أبرز سمة للمراقبة المعاصرة هي أنها تمكّنت، إلى حدّ ما، من إجبار المتعارضات على العمل في تناغم وانسجام، في خدمة الواقع نفسه."¹³

أما المتغيّر الثاني، فمهدّ لإمكانية تطبيق نظام السينوبتيكون على علاقة بالتغلّب على الخوف من الانكشاف أمام الناس بفعل المراقبة البانوبتيكونية، وابتهاج المرء بملاحظة الناس له، واستعداده التخليّ عن حريته، وقد ظهر هذان التطوّران وتوافقهما وتعاونهما معاً بفضل إحلال الإقصاء محلّ الحبس، حيث أصبح الإقصاء أفضح تهديد للأمن الوجودي. ووفقاً لذلك، تمّ تحويل المراقبة وتصنيفها من كونها إنذاراً بالخطر إلى بشارة بالإغراء والإغواء، الأمر الذي يتوافق مع الرغبة في الحصول على دليل بالاعتراف الاجتماعي.

في السجون "الإسرائيلية" والمعازل الفلسطينية في الأراضي المحتلة، يأخذ الإقصاء أشكالاً متعدّدة ودرجات شديدة مختلفة. فهناك سحب الثقة من الناطق باسم الأسرى الـ"دوبرير"،¹⁴ وحرمانه من الروافع التي منحتّه إياها إدارة السجون والامتيازات الخاصّة للقيام بالرقابة الذاتية إلى حدّ محاصرته وعزله من موقعه في حال لم يقيم بالمهمّات التي كُلف بها. وعدد من الأسرى الذين شغلوا هذا الموقع، وتمّ إقصاؤهم، يفوق عشرات المرات عدد الأسرى الذين ما زالوا يشغلونه. ومن هذه المهمّات ممارسة الإقصاء الذاتي على الأسرى وحرمانهم من التواجد في بعض السجون، كسجن "رامون" أو النقب، حيث تمّ إقصاء ما يقارب الـ 500 أسير من "فتح" وحدها، وحُرّموا من دخول "رامون"، منهم 180 كادراً شكّلوا القيادة الصلبة لكتائب شهداء الأقصى.¹⁵ أمّا آليات الإقصاء، فتشمل إعلان "النزاع"-(سُخسوخ)¹⁶ مع الأسير المُقصى من قبل ممثّل السجن، ويتمّ توثيق هذا النزاع في ملف الأسير.

وعلى كلّ حال، فإن دخول سجن "رامون" أو النقب، تحديداً، أو الانتقال منهما إلى سجون أخرى، هي "وكالة" حصرية منحتّها استخبارات السجون لشخصين من الأسرى الـ"دوبرير". ويستهدف الإقصاء حرمان الأسرى من شروط الحياة الجيدة نسبياً والمتوفّرة في هذين السجنين كالاستقرار "الأمّني"،¹⁷ والتواصل الجيد مع الأهل هاتفيّاً،¹⁸ لا سيّما في ظلّ منع الكثيرين من الأهالي من زيارة أبنائهم، بالإضافة إلى حرمانهم من الباحة الشمسية الواسعة والغرف الصحية نسبياً.

أما أماكن الإقصاء، أو "الأماكن المحظورة" بلغة ديدييه بيغو (بان-أوبتيكون Ban-opticon)، التي يُنقل إليها الأسرى المقصون، فهي إما قسم معزول، كعسقلان،¹⁹ أو "إيشل" (السيج)، أو شَطَّة و"هداريم"، والتي يُدعى بعضها أقسام الـ "شَمُوز"،²⁰ وهي أقسام مشددة الحراسة، والرقابة والضبط، وإما أقسام الزنازين، أو العزل الانفرادي، والموزعة على جميع السجون.

في ملهى الإغراء والإغواء لا يمكنك أن تكسب الاستقرار (الأمن) والحرية معاً، عليك أن تتنازل ولو عن جزء من أحدهما. فمن يرغب بالاستقرار يتعرّى في هذا الملهى، ويقبل بقواعد لعبة نظام "راقب نفسك بنفسك"، فيقدّم أكثر أسراره خصوصية، كما تفعل الغالبية الساحقة من الناس على شبكات التواصل الاجتماعي، كي يبقى حاضراً ويسجّل وجوده "الاجتماعي". والأسرار، كما يصفها باومان، كباقي الممتلكات الشخصية، ترسم حدود الخصوصية وتميّزها.²¹ وعند التنازل عنها، فإن الشخص يتنازل عن السيادة الأرضية والمعنوية، وكلما توغّل الفرد في التنازل الذي يتحوّل إلى إدمان، بفعل الحاجة والميل الإنساني للاستقرار (الأمن)، وسعيه للاعتراف الاجتماعي (السياسي) الذي لا يتحقّق ويتحوّل إلى سراب، فإنه يلجأ إلى إستراتيجية تضخيم الأسرار بهدف تضخيم الأنا، إلى حدّ تسليعها لإعادة إنتاجها كقيمة في نظر مديري ملهى الإغراء (وإغواء) حتى لا يفقد العقد، فالعقود شخصية محدّدة بزمن وإنتاجية معيّنة، وهناك منافسة كبيرة للحصول عليها.

على هذه الخلفية تنشأ "الفرجوية" كثقافة، والفرجوية هي سيكولوجيا الفاشل في تحقيق أهدافه. وحتى يبقى [الفاشل] "ذا صلة"، فإنه يقدّم لمجتمعه خطاباً متوزّماً بالإنشاء اللغوي، وفي المقابل، يعرض خدماته ويتنازل عن حريته لمديري ملهى الإغراء والإغواء.

إن تضخيم الأنا وتسليع الفرد لذاته يكسبه حضوراً في شبكة وليس عضوية في "جماعة".²² وفي السجون والأراضي المحتلة، فإن الأفراد لا يكسبون حضوراً تنظيمياً، كما يحاول وكلاء الإغراء والإغواء تصوير الأمر لهم، وإنما، وفي أحسن الأحوال "يكسبون" عضوية مؤقتة في ملهى الإغراء والإغواء. فوجه الشبه بين عضوية الشبكة الافتراضية والعضوية في جماعة، أو الشبه بين الفصائل الفلسطينية في ظلّ خطاب حركة التحرّر، والفصائل اليوم في السجون والسلطينتين الفلسطينيتين، مع غياب حركة التحرّر الوطني الجامعة، هو كالشبه بين الجبن والطباشير. إن ما يُصطلح عليه اليوم حركة وطنية أسيرة، وتحديداً الأطر الفصائلية والاعتقالية الرسمية، والتي تشكّل امتداداً

للحالة السياسية والتنظيمية الرثّة في الأراضي المحتلة، باتت تشبه الفصائل، وفقدت، كما فقدت السلطان في رام الله وغزة محتواهما التحرّري، وقدمت "أسرارها"، وفقدت خصوصيتها ومعها حرّيتها وسيادتها الوطنية في ملهى الإغراء والإغواء. وعلى هذه الخلفية، قد يفسّر ازدياد الإضرابات الفردية عن الطعام، والعمليات الفردية في الأراضي المحتلة.²³

إن سلاح المقاومة في ظلّ نظام السينوبتيكون الذي يعتمد المساومة العقلانية، انتقل تدريجياً من كونه سلاح مقاومة لتحرير فلسطين، إلى سلاح للدفاع عن غزة، أو ربما لفكّ حصارها، إلى سلاح مطلبى على علاقة بتحقيق قضايا معيشية تخصّ المواطن، كتصاريح العمل وإدخال الوقود والغاز والمواد الغذائية والطبية.

هناك درجات من الإدراك لهذا التنازل، فهناك من لا يدركه، ويعتقد أنه يجري مساومات مشروعة، ولا يعلم بأنه لم يعد حرّاً بخياراته التي قد حدّدها النظام مسبقاً، وسقفها بسقفه، وأنه قد أصبح حتى في معارضته أو قبوله ومساومته جزءاً من لعبة النظام، وأن لا أمل له في تحقيق شعاراته وأهدافه الوطنية دون كسر النظام أو العمل خارج منظومته. في المقابل، هناك من يعمل إلى جانب ذلك، وبالتعاون مع مدرء الملهى، مع سبق الإصرار وبقناعة وإدراك تامّين للعواقب اللا-أخلاقية واللا-وطنية، وذلك انطلاقاً من أن هذا هو السبيل الممكن في ظلّ موازين قوى يقرأها بنوع من الواقعية السياسية التي لا تسعى لتغيير الواقع، وإنما لتأييده.

إن وكلاء ملهى الإغراء والإغواء لا يمكن تجاهل تاريخهم وكفاحيّتهم ونضالهم من أجل التحرّر من الاحتلال، ولا أقصد أولئك المتواجدين في السجون والمعازل الفلسطينية، فجميعهم انتموا إلى خطاب اعتبر التحرّر، وليس الحرية، هو القيمة، وثقّفوا وثنقّفوا على هذا الخطاب الذي اشتقّت منه إستراتيجيات تأخذ في الحسبان موازين القوى المادية، وتقود إلى مساومات تراها مشروعة، فأبعدت التحرّر وخسرت الحرية في ملهى الإغراء والإغواء.

إن التحرّر هو السبيل إلى الحرية، وهو فعل خارجي (هدم)، بينما الحرية هي القيمة التي تسعى الشعوب إلى تحقيقها، وهي فعل داخلي (بناء)، أو إن شئتم فهي الجهاد الأكبر. فإذا كان التحرّر من الاحتلال شرطاً ضرورياً لتحقيق الحرية، فإن [الحرية هي الشرط الكافي للحفاظ على إنجازاته،

فكم من بلد تحرّر لكن شعوبه لم تحظْ بالحرية! فالحرية، بصفتها قيمة، غير خاضعة لحسابات موازين القوى، ومن طبيعتها أنها غير قابلة للمساومة، فإمّا حرية، وإمّا عبودية. لا يوجد نصف حرية أو ربع حرية، بينما تحرير الوطن خاضع لحسابات موازين القوى وللمساومات في ملهى الإغراء والإغواء، فكانت النتيجة أقل من ربع وطن افتراضي على الورق. كما أن الحرية كقيمة، عندما تتمثلها الأجيال، هي شرط لحماية التحرير حتى يتطابق مع روايتنا التاريخية. وإن عقدنا بعض المساومات المشروعة، تبقى الحرية هي المعيار لمشروعية هذه المساومات، فالحرية هي الثابت الوطني بأل التعريف.

إن من تمثّلوا قيم الحرية، كأساس للتحرّر، ورفضوا إفشاء الأسرار والتنازل عن الخصوصية، فرضوا على أنفسهم، في السجون والمعازل الفلسطينية، أن يقوا حبسي هذه الخصوصية أحراراً، كما حكموا على أنفسهم بالاغتراب والعذاب في فضائهم الخاص. وعلى الرغم من أنهم ليسوا قلّة، وإنما كثرة مبعثرة، فإنهم، حتى الآن، لم يتحوّلوا إلى حالة تنظيمية. إن أحد أهداف نظام الإغراء والإغواء، وعبر وكلائه الحصريين داخل السجون وخارجها، هو الحيلولة دون أن تنظّم هذه الكثرة نفسها. وقد بقيت تعاني تنكياً مزدوجاً من وكلاء النظام والاحتلال، على حدّ سواء، دون أن يتلقوا مساعدة من أحد، فقد حكموا على أنفسهم، جزاءً مواقفهم، بحياة تنسّم بغياب المنصتين لما يبشرون به.

إن هؤلاء المبشّرين بالحرية، والرّاضين الانصياع لنظام الإغراء والإغواء، يشبهون أولئك الشباب الذين انطلقوا من الجامعات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي نحو تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس كفاحية جديدة، واتّهموا بأنهم يغردون خارج سرب النظام العربي الرسمي، مع فارق جوهرى ومهمّ، وهو أن قادة منظمة التحرير الفلسطينية، في حينه، لم يعتبروا الحرية قيمة، وإن كانت قد زُيّنت بها مؤتمراتهم وبياناتهم، ولم يواجهوا ما تواجهه الأجيال اليوم من إغراءات ومساومات في ظل ثقافة تسلّع كل شيء بما فيه الحرية.

بيروقراطية ليّنة

عمل الدكتور يوقال بيطنون كطبيب أسنان في السجون "الإسرائيلية"، وتحديداً سجن نفيحة والسبع،

وقد كتب مقالاً قال فيه إنه، وبحكم تجربته كطبيب مع الأسرى الفلسطينيين، أصبح قادراً أن يميّز الانتماء السياسي للأسير من خلال صحة أسنانه، على اعتبار أن أعضاء حركة [المقاومة الإسلامية] "حماس"، في غالبيتهم الساحقة، غير مدخنين، بينما أعضاء فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مدخنون شهورون. لكن هذا الطبيب تبوأ منصباً استخباراتياً عالياً في إدارة السجون، حيث ترك بصمة غيّرت في نظام المراقبة والسيطرة على نحو إستراتيجي، وأثر على حياة الأسرى، [الأمر الذي] لم يكن مرتبطاً بهذا المقال ولا بنجاحاته كطبيب أسنان، وإنما كان مرتبطاً بقدراته التنظيمية والاستخباراتية. وقد مثّل نجاحه تحوُّلاً في قدرة النظام البيروقراطي في احتجاز الأسرى الفلسطينيين، على ملاءمة نفسه لمتطلبات العمل الاستخباراتي والتحديات الأمنية التي فرضتها الانتفاضة الثانية، متجاوزاً مواصفات النظام البيروقراطي الفيبري.

كشفت تحقيقات حركة "حماس" بأن "سامي عنان" الذي عمل ممثلاً للأسرى الحركة في سجن نفحة، كان قد جنّده لصالح المخابرات "الإسرائيلية" الدكتور يوفال بيطون أثناء عمله كطبيب أسنان. وإذا كانت هذه الحالة، وهي ليست حالة نادرة تمّ إسقاطها، إلا إنها مثّلت الحالة القيادية الأبرز التي أسقطت عبر الأطقم الطبية، الأمر الذي سنناقشه لاحقاً بما يتعلّق بعدم حيادية النظام الطبي، لكنها جاءت لتؤكّد على لبونة بيروقراطية احتجاز الأسرى الفلسطينيين منذ السنوات الأولى للانتفاضة الثانية. وقد تمّ استدعاء هذه اللبونة البيروقراطية استجابة للتحديات الأمنية والاستخبارية التي واجهت "إسرائيل"، وفي محاولة منها فكّ مجموعة من الشيفرات، أهمها شيفرة الاستشهاديين للوصول إلى إجابة شافية بشأن السؤال: "لماذا يفجّرون أنفسهم فينا؟"

وقد فُتحت السجون على مصراعيها، خدمةً لهذا الغرض، لدخول باحثين وأكاديميين من عدّة جامعات ومراكز أبحاث، منها "مركز يافا للدراسات الاستراتيجية"، ومن تخصصات مختلفة كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة. وقد ترأس بشكل مباشر "الاجتياح الأكاديمي" للسجون الدكتور يوفال بيطون. وهذه المرّة، لا بصفته طبيب أسنان، وإنما بصفته ناطقاً إعلامياً لإدارة السجون في المنطقة الجنوبية. ويؤكّد هذا "الاجتياح الأكاديمي" تورّط الأكاديميا "الإسرائيلية" في احتجاز الأسرى الفلسطينيين، وتقديم المعرفة اللازمة لجعله احتجازاً ناجحاً، كما يؤكّد تورّطها في إجراء الأبحاث والدراسات والتجارب على الأسرى بما يتعارض و"اتفاقيات

جنيف" التي تحظر إجراء التجارب على الأسرى.²⁴

وعلى كل حال، فإن الفناع الجديد، "الناطق الإعلامي"، الذي تقنّع به يوقال بيطون في طريقه إلى قَمّة الهرم الاستخباري في السجون، كان هدفه تليين موقف قادة الفصائل ونشطاء الانتفاضة الثانية حتى لا يعارضوا الالتقاء بالباحثين "الإسرائيليين" والحديث معهم دون حرج، وتقديم المعلومات اللازمة له، أي يوقال بيطون، لا بصفته رجل استخبارات وإنما بصفته أكاديمياً "موضوعياً" تهّمه هو والباحثين المتخصّصين الحقيقة العلمية. وقد استطاع بيطون، قبل أن يتّأس قسم الاستخبارات (رحاط مودعين 66" 5 מודיעין - وهي اختصار بالعبرية لـ "روش ها حطيقه") والمقصود قسم الاستخبارات [حطيقات مودعين 66" 5 מודיעין]، أن يهيّء كلّ الشروط اللازمة حتى يراقب الأسرى أنفسهم بأنفسهم، وأن تعمل منظومة الرقابة والسيطرة وفقاً لنظام السينوبتيكون، حيث تبين أن بيروقراطية النظام البانوبتيكوني غير مُنتجة من جهة، ومكلفة من جهة أخرى.

واجهت الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" إشكالات كلفتها دماء، نتيجة عدم ملاءمة البيروقراطية الأمنية للتحديات التي فرضتها المقاومة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية، إن كان داخل السجون أو في الأراضي المحتلة. ففي السجون، ظهر الخلل البيروقراطي في عمل الجهاز الاستخباري، والذي كانت قد أبرزته حادثة تقديم أحد العملاء، المنتمي لأحد الفصائل الإسلامية، لضابط الاستخبارات في سجنه، (سجن السبع)، (معلومة) أفادت أن هناك عملية استشهادية سيتمّ تنفيذها قريباً. وبفعل صرامة النظام البيروقراطي الذي فُرض على هذا الضابط التسلسل الهرمي في نقل المعلومات إلى رؤسائه في الجهاز، فقد وصلت المعلومات إلى قسم الاستخبارات في السجون متأخرة. وإلى أن تعامل مسؤولو هذا القسم مع المعلومة، كانت العملية قد نُفّذت، ونُشرت، في حينه، صحيفة هآرتس تقريراً يبيّن الخلل الأمني، والأسباب التي أدت لإقالة مسؤولة قسم الاستخبارات، والتي تُدعى "بيتي".

أمّا الخلل الذي واجهه جهاز المخابرات العامّة "الشاباك" في الأراضي المحتلة، فقد عبّر عن نفسه، أيضاً، بتبليغ أحد العملاء ضابط منطقتهم من المخابرات "الإسرائيلية" عن تحرّك استشهادي من مخيم بلاطة، مثلاً، متجهاً نحو إحدى "المدن الإسرائيلية". وإلى أن يبلغ هذا الضابط مسؤوليه متبّعاً التراتبية بهدف التواصل مع الجيش لتوفير قوة وتغطية أمنية كافية لإقامة الحواجز، أو

لاعتقال الاستشهادي، فإن غالباً [ما] كانت العملية تنفذ قبل إنهاء هذه الإجراءات البيروقراطية.

إن ما يهَمُّنا في هذه الدراسة من إيراد مثل هذه الأمثلة، ليس البعد الأمني، وإنما تبيان ما كانت تواجهه الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" داخل السجون وخارجها في لغة النظم البيروقراطية، ألا وهو طول عصا السيطرة. ولتقصير هذه العصا، وحلَّ عدد آخر من الإشكالات الأمنية، كان لا بدَّ من اتخاذ بعض التغييرات ذات الطابع الإستراتيجي في نظام المراقبة "الإسرائيلية"، [حيث]:

1. تمَّ استبدال العقلانية البيروقراطية كثقافة مؤسسة وكمبدأ ناظم لها باللاعقلانية بصفتها عقلانية جديدة. وقد تُرجم ذلك بفتح المؤسسة الأمنية لأفكار ومبادرات جريئة، أو غريبة من خارج، ممَّا كان متوفراً في التجارب السابقة لهذه المؤسسة.
2. أهملت العلاقات اللا-شخصانية في تسيير العمل البيروقراطي، وإنجاز المهمَّات وجمع المعلومات. وبالعكس النظام الفيبري، تمَّ إحياء العلاقات والانتماءات الشخصية بين موظَّفي المؤسسة، وبينهم وبين موضوعات المراقبة.
3. حين أُتِّحت المبادرة دون المعيقات والضوابط البيروقراطية السابقة، وصولاً إلى حالة من الفوضى المنظمة، أصبح المبدأ الوحيد الناظم للمؤسسة هو الإنتاجية، وغدت [مقولة] "الغاية تبرِّر الوسيلة" هي البوصلة.
4. أتاح تجاوز التراتبية في خدمة الهدف، توسيعاً للتنسيق الأمني على نحو غير مسبوق، ويتجاوز كثيراً ما نصَّت عليه اتفاقية أوسلو، فلم يعد قادة الأجهزة وضباطها الكبار يكتفون بتقارير ضباط الاستخبارات في السجون، وإنما يجتمعون بشكل دائم مع الأسرى للوقوف على الوضع الأمني مباشرة. وقد توسَّع هذا النظام المباشر والتنسيق اللامركزي من مقرِّ الشؤون المدنية في رام الله إلى جميع المحافظات والمدن.²⁵

لم يعمل يوقال بيطون بمفرده على تطبيق هذه الخطوات لتغيير نظام المراقبة في السجون، وإنما كانت معه وبجانبه مؤسسة أمنية كاملة إلى جانب الخبرات الأكاديمية التي وفَّرتها مراكز الأبحاث والجامعات في خدمة تحقيق هذا الهدف. لكنه، مع ذلك، شكَّل رأس الحربة في تمرير السياسات الجديدة لإدارة السجون، بأقلِّ معارضة أو مقاومة ممكنة من قبل الأسرى. فقد تسلَّل إلى حياة

وعقول البعض بشكل ناعم، حيث امتاز بسرعة الاستيعاب، وأظهر براعة في شدّ انتباه محدّثيه، وأشعرهم جميعاً بأن آراءهم مهمة، وأنه يتفق مع غالبيتها، وأقنع البعض أنه يقف على نفس المسافة بينهم وبين المؤسسة الأمنية، وكأنه شخص مراقب محايد من خارج المؤسسة. وقد حرص، في البدايات، أن يلتقي الأسرى وقد ارتدى الزي المدني وليس الزي الرسمي للسجّانين. واستطاع أن يعزّز هذه الثقة من خلال دعمه بعض المطالب التي قدّمها الأسرى، معتمداً على الصلاحيات التي مُنحت له، دون إعلان رسمي أنه يملك مثل هذه الصلاحيات. أو لنقل، وهذا ما تبين لاحقاً، بالاعتماد على "الشيك المفتوح" الذي منحتّه إياه المؤسسة الأمنية استناداً إلى الخطة الجديدة في تجاوزها الهرمية البيروقراطية والتخصصات والعلاقات اللا-شخصانية. واستطاع فعلاً أن يطوّع العقبات، وأن يحلّ إشكالات عديدة ذات طابع شخصي إنساني للأسرى، منها: منح تصاريح زيارات لأهاليهم، ورفع المنع الأمني عن البعض، خصوصاً ممّن كانوا أسرى سابقين، وذلك عبر مخاطبته المسؤولين عن هذه القضايا في الجيش بشكل مباشر، وأحياناً عبر اتصال تليفوني كان يجريه أمام الأسرى وعلى نحو استعراضي. كما استطاع أن يحلّ مشكلة بعض المعتقلين الإداريين بالحصول على تمديد آخر، وإخراج بعض الأسرى المعزولين وتجميع الأسرى الإخوة في سجن واحد، وغيرها من الإشكالات التي يخلقها الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين. وقد حرص يوقال بيطون في حلّه مثل هذه الإشكاليات على ثلاث نقاط:

1. ألا تُقدّم الحلول للأسرى، مهما كانت بسيطة، إلاّ عبره حتى يبقى عنق الزجاجة بالنسبة لهم، أو كما لقّبهُ الأسرى بسخرية "بابا نويل". فأصبح اسمه دارجاً على لسان الجميع، فهو الذي يقدّم "الهدايا" على شكل تسهيلات وتصاريح زيارة وغيرها.
2. حرص على استخدام الإنجازات (التصريح، أو ما شابه) كرافعة لبعض الأسرى الذين يرغب في ارتقائهم في السلم القيادي وأن يكونوا أكثر تأثيراً، وذلك بمنحهم "كريديت" الإنجاز من خلال هذا الأسير أو ذاك، لتبدأ حروب "الكريديت" بين الـ"دوبريم" على غرار حروب "الكريديت" بين المسؤولين الفلسطينيين عندما يحصلون على بعض الإنجازات البائسة، ويبدأ التعرّي في ملهى الإغراء والإغواء على أمل تحقيق المزيد من "الإنجازات" بهدف تجديد عقود تشغيلهم في الملهى.

3. حرص، دوماً، على التأكيد على أنه لا يملك صلاحيات، وأن أكثر ما يملكه هو محاولة إقناع المسؤولين، وفي حال فشل، فإن كل ما يمكنه فعله هو دعوة المسؤولين في "الشاباك" والجيش إلى الاجتماع مع الأسرى والمسؤولين ليقوموا هم بتقديم شكاوهم ومطالبهم مباشرة، وأن دوره في مثل هذه الاجتماعات فيتلخّص في تقديم موقف داعم لمطالب الأسرى. وقد تحوّلت هذه اللقاءات تدريجياً، مع "الشاباك" وضباط "الإدارة المدنية" في الجيش إلى لقاءات شبه دورية. وأقيم من خلالها الإطار غير الرسمي لتنسيق الشؤون المدنية-فرع السجون، بين من يمثّلون الأسرى، ومن كافة الفصائل، مع هذه الجهات الأمنية "الإسرائيلية"، باستثناء فصيل الجبهة الشعبية الذين رفض مسؤولوهم اللقاء مع "الشاباك" تحديداً، واكتفوا بحلّ قضاياهم عبر بيطون وضباط الاستخبارات في السجون. لقد أنجزت هذه اللقاءات، في حقيقة الأمر، بعض القضايا المهمة في حياة الأسرى، إلاّ إنها بقيت قضايا ذات طابع مطلي محدود لا تستحق لقاءات مع هؤلاء المسؤولين من خارج مؤسسة إدارة السجون. ولكن هدف المسؤولين الأمنيين "الإسرائيليين" ليس تقديم الخدمات، وإنما فحص الوضع الإستراتيجي وتقديره للإجابة على أسئلة مثل: "كيف يرى أسرى 'فتح' الوضع بعد أبو مازن؟" وأن تُمرّر بعض الرسائل، عبر "أسرى حماس"، لها طابع أمني.²⁶ وقد تحوّل هذا "التنسيق المدني" إلى وكالة حصرية تجاوزت إشكالات الأسرى، وأصبحت وكالة خاصة بأحد ممثلي الأسرى الذي بدأ بحل إشكالات عديدة كتصاريح التجار في الأراضي المحتلة، وتصاريح العمل داخل "إسرائيل"، والتي يتلقّى مقابلها أجراً، بل وتحوّل إلى تنسيق أمني كامل، الأمر الذي سنيّنه بالوقائع.

لم تكتفِ الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" باللقاءات الدورية مع ممثلي الأسرى في إطار "تنسيق الشؤون المدنية-فرع السجون"، فقد بقيت دون التنسيق الأمني باستثناء حالة واحدة تحوّلت إلى مشروع، كما ذكرنا. ولهذا، كان لا بدّ من صلة مباشرة مع الأسرى كأفراد لضمان تدفّق المعلومات من أكثر من جهة. وقد أسّس بيطون لهذا الغرض قسماً في استخبارات السجون مسؤولاً عن هذه الصلة مع "الشاباك"، مدعماً بنظام برمجة معلوماتية يستطيع من خلالها كل ضابط "شاباك" مسؤول عن منطقة أو مدينة في الضفة الغربية، أن يتابع أسرى منطقته من خلال كبسة زرّ على الحاسوب، فيصل إلى أدقّ تفاصيل حياتهم الاعتقالية، بما فيها علاقاتهم وأصدقائهم في السجن ومن هم أقرب

الأسرى لديهم في القسم الذي يُحتجزون فيه، وأن يشاهدتهم عبر الكاميرات المنتشرة في الأقسام والممرات والساحات في بثٍّ حي ومباشر. وقد رافق هذه المراقبة الجديدة استدعاء الأسرى لمقابلة ضابط "الشاباك" المسؤول عن منطقتيه في الأراضي المحتلة، وتُجرى هذه المقابلات القسرية عادة عندما يُعيّن ضابط جديد في المنطقة ليأخذ انطباعاته عن الأسير مباشرة، أو في حالة اقتراب موعد إطلاق سراح الأسير لإشعاره بالمراقبة وتهديده وردعه. وأحياناً، يُستدعى [الأسير] لمجرّد التنكيل به من خلال السفريات في بوسطة نقل الأسرى، ولا سيما أسرى بارزين ولهم تأثيرهم في محيطهم الاجتماعي، وفي بلداتهم ومدنهم. وفي بعض الحالات، يكون هدف الاستدعاء لمحاولة الإسقاط، ومساومة الأسير على ظروف حياته داخل الأسر، أو تصاريح لزيارات الأهل.

إن تقصير عصا السيطرة، وتداخل مساحات المسؤولية والتخصّصات بين الأقسام في نفس الجهاز الأمني، أو بين الأجهزة الأمنية المختلفة، واللبونة البيروقراطية التي أظهرها نظام المراقبة الجديد، لم يوفر تدفقاً للمعلومات للحيلولة دون أيّ فعل نضالي يمكن أن يُقدّم عليه الأسير فحسب، وإنما وفّر الصورة الواضحة لجهاز المخابرات العامّة، الأمر الذي لم يكن متوفراً بهذه الوتيرة والتفاصيل، [و]مكّنه من التدرّج في الوضع الإستراتيجي التنظيمي-القيادي والاجتماعي-السياسي للحركة الأسيرة، وهندسته بما يتفق مع المصالح الأمنية والسياسية "الإسرائيلية"، تاركاً الأمور التكتيكية في إدارة حياة الأسرى، مثل ساعات الباحة الشمسية أو كمية الطعام، لإدارة السجون.

إن كلّ ما من شأنه أن يكون له تداعيات على الأراضي المحتلة فهو من تخصّص المخابرات العامة، فهي الجهة التي تقرّر من هو ممثّل الأسرى في سجن كبير، كسجن "رامون" مثلاً، ومن هو الأسير لذي سيُمنح روافع على شكل إنجازات لتعزيز موقعه في السلم التنظيمي القيادي. هذا لا يعني أنها كانت تنجح دوماً في هندسة الواقع كما ترغب تماماً. لهذا، كانت تلجأ إلى عزل بعض القيادات في عزل انفرادي، فهي التي تقرّر من يبقى في العزل ومن يبقى في سجن أو قسم "سّمور" بعدد قليل من الأسرى بعيداً عن القاعدة الوطنية أو التنظيمية الخاصة، أو بعيداً عن التواصل الهاتفي، وإن توفّر هذا الأخير له، يتمّ اشتراطه بالتواصل مع أسرته فقط، وإلا سيتمّ إعادته للعزل الانفرادي أمثال المناضلين إبراهيم حامد ومروان البرغوثي وغيرهما من الأسرى القادة.

إن أهمية هذه التفاصيل في هندسة الواقع التنظيمي للحركة الأسيرة، ظهرت وربما أتت أكلها في

إضراب العام 2017،²⁷ الذي تمَّ إجهاض مطالبه، وإن كان لفشل هذا الإضراب أسباب أخرى، إلا إن أهمها هو أن بعض القيادات المهندسة عملت على إفشال الإضراب قبل بدئه وأثناء المعركة، وواصلوا قمع المناضلين بعد انتهاء الإضراب مطبّقين نظام المراقبة الجديدة "راقب نفسك بنفسك" على نحو فاق ما خطط له "الإسرائيليون".

في الماضي، استخدمت "إسرائيل"، داخل السجون وخارجها، إجراء النفي خارج الوطن وعزل قيادات الحركة الوطنية، ومن خلال الإقامة الجبرية، والاعتقال الإداري، وعزل قادة الحركة الوطنية الأسيرة أو تنقيلمهم الدائم بين السجون لخلق حالة عدم استقرار تنظيمي وفراغ قيادي، وربما إبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عن دول الطوق ومحاولة إيجاد قيادة بديلة، [والذي] يندرج أيضاً في إطار هذه السياسة. وقد بقيت هذه الإجراءات متبّعة حتى بداية الانتفاضة الثانية، وإن أخذت أشكالاً أخرى كالإبعاد إلى غزة أو أريحا، أو نقل القيادات الأسيرة، ليس إلى عزل انفرادي، وإنما إلى قسم عادي برقابة مشدّدة "شّمور".

بعد نجاح الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" في هندسة الوضع التنظيمي والاجتماعي داخل السجون، ليتسق مع نظام ملهى الإغراء والإغواء، بتنا أمام صورة مختلفة. فالقيادات المهندسة التي تمَّ تمكينها لم تعد تُنقل بين السجون أو تُعزل كما في الماضي ما دامت ملتزمة بأصول لعبة الملهى. بينما الأسرى الذين يتمُّ تنقيلمهم والتنكيل بهم وعزلهم، هم أولئك الذين رفضوا مبادئ ملهى الإغراء والإغواء، وتمردوا عليه، ويسمّون في لغة الأسرى "المطاردين". وفئة أخرى يتمُّ نقلها، وهي فئة الأسرى حديثي التجربة والاعتقال، ويتمُّ ذلك في إطار هندسة الواقع، وعلى ضوء طلب هذه القيادات المهندسة من إدارة السجون، لملء الفراغ وتمرير العملية "الديمقراطية"، لإعادة تزكية هذه "القيادة". وتطلق هذه القيادات على هذه الفئة من الأسرى "الطمّم"، وتُستخدَم نقلات "الطمّم" لأغراض أخرى على علاقة بعمليات الاختلاس المالي [...].

لا يتمُّ نقل القيادات المهندسة إلى العيادات داخل السجون وخارجها، كما هي الحال مع سائر الأسرى، وإنما بعربة خاصّة ومريحة لاعتبارات تتعلق بأمنها، خشية من اعتداءات الأسرى عليهم، لا سيّما أولئك الذين كانوا ضحاياهم، وهذه الحقائق بات يعرفها الجميع في السجون. كما يتمُّ نقلهم

مع مرافقين من حاشيتهم إلى بعض السجون التي أظهرت ململة تجاه الوضع القائم لإعادة ضبطها. وتستمّر هذه الزيارات لأسبوع أو عشرة أيام، ويتمُّ من خلالها إعادة إنتاج منظومة "راقب نفسك بنفسك"، ويجري ذلك بالتنسيق والتسهيل الذي توفّره الاستخبارات في السجون. [و]هذا في حال فشل الضبط عن بعد، عبر التواصل الهاتفية إن كإدارة السجون أو الهاتف المهرّب الذي يتمُّ التفاوض عنه أصلاً لتوسيع دائرة تأثير القيادات المهندسة باتجاه تعميم نظام ملهى الإغراء والإغواء.

وعلى كل حال، وكما تحمل بعض الشخصيات الفلسطينية بطاقات الـ VIP في الخارج، فالسجون أصبح لها "VIP بها"! ففي الأراضي المحتلة، تنتقل الشخصيات المهمة، وتتلقّى العلاج، ليس كما ينتقل ويُعالج المواطن العادي، كما يُسمح لهذه القيادات نقل قوات خاصة مع سلاحها لإعادة ضبط "التمرد" في المدن أو في الضواحي، بهدف إعادة إنتاج سيطرة السلطة، أو إعادة تثبيت "السيادة"، فيُقمع الناس ويُكَلَّ بالأسرى باسم "فرض السيادة" التي يضاف لها دوماً "الوطنية". فَمَن يجرؤ على الاستئناف على تثبيت السيادة داخل وخارج السجون؟

اتخذت الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" المزيد من الإجراءات لتقصير عصا السيطرة في الأراضي المحتلة، وتجاوزت هذه الإجراءات، كما سبق وذكرنا، الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، فلم يعد التنسيق الأمني محصوراً في مقرّات الشؤون المدنية ويجري مركزياً من رام الله، فقد منحت "إسرائيل" قادتها العسكريين وضباط مخابراتها الميدانيين في كل منطقة [صلاحية] أن يقيموا علاقات تنسيق بالاعتماد على ما ينجزونه من علاقات شخصية في الجانب الفلسطيني، إن كانوا ضباطاً أو محافظين أو رؤساء بلديات أو مجالس قروية. وقد زُوّد ضباط الاحتلال بصلاحيات اشتتت من نظام الإغراء والإغواء، فالمناطق التي حافظت على "الهدوء" و"الأمن" "الإسرائيلي"، مُنحت مزيداً من الإنجازات على شكل تسهيلات، وتصاريح عمل مباشرة من ضباط المناطق "الإسرائيليين". وتبيّن أن هذا التنسيق اللا-مركزي يمكن الاعتماد عليه، ليس في تحقيق الأمن الجاري "بطحون شوتيف" وضبطه فحسب، وإنما في تحقيق الأمن الاستراتيجي، حيث قُسم النظام الأمني الفلسطيني ومناطق سيطرته إلى وحدات ضبط أصغر. وبذلك، قُسمت معها مناطق السيادة إلى سياقات أمنية وزمانية وجغرافية تمهيداً لترسيمها كمعازل فلسطينية سياسية بما يتناسب والرؤية "الإسرائيلية" للحل النهائي.

يُعتبر الدكتور يوفال بيطن من أبرز المدافعين عن الإبقاء على الحالة التنظيمية للفصائل في السجون، واعتقد أن أي جهد أمني أو استخباري يُبذل بهدف تفكيكها هو مضيعة للوقت وتبديد للجهد والمال العام، وغير منتج إستخباراتياً وأمنياً.²⁸ وقد انقسمت مواقف ضباط إدارة السجون حول هذه القضية تماماً كما انقسمت المواقف في "إسرائيل" بين السياسيين والأجهزة الأمنية حول الموقف من إبقاء أو إنهاء السلطتين في غزة ورام الله. وللأسف، فقد قرأت هذه المواقف التي جاءت في السياق الأمني "الإسرائيلي" من قبل بعض الأسرى في السجون، واحتسبوا بيطن يسارياً داعماً للموقف الفلسطيني، تماماً كما تُقرأ مواقف بعض قادة الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية" الشبيهة من قبل المسؤولين الفلسطينيين على أنها مواقف يسارية!

لقد اعتقد بيطن أن الفصائل، ببنيته البيروقراطية الهرمية العقلانية، راکمت من الخبرات والمهارات والمعلومات والعلاقات الشخصية ما لا يمكن تملكه، ولا في أي دورة تدريبية لضباط الاستخبارات في السجون. وبالتالي، نُظر إلى الفصائل بصفتها كنزاً من الخبرة لا يجب إهداره وتبديد إمكاناته الكامنة. فحيث وُجدت العقلانية، وُجدت المساومة التي يمكن من خلالها تغيير شيفرة السلوك النازمة. فكما حوّلت مساومة أو سلو حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى سلطة، أو سلطتين ربما، وغيّرت معها عقيدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعقيدة النظام السياسي الفلسطيني بمجمله، [أكان] مؤيداً أم معارضاً لهذه الاتفاقية على حدّ سواء، فإن بيطن عمل، بالاستناد إلى نفس المبدأ وذات العقلانية، على تغيير شيفرة السلوك للأطر الوطنية والاعتقالية في السجون، وبدل محاولة مساومة كل فرد من الأسرى وكل مواطن وتغيير سلوكه، كان يكفي تغيير شيفرة النظام العقلاني الذي ينتمي إليه. أو بكلمات أخرى، بدل تدريب كل نحلة على حدة لجمع نوع معين من الرحيق، يكفي استبدال حقل الزهور، أو ربما أيضاً ترويض الملكة بصفتها ما يسترو السرب.

إن محاولات تفكيك البنية التنظيمية للحركة الأسيرة، وقد كانت هناك محاولات عديدة في تاريخ السجون، أنتجت عكسها، وخلقت ردّة فعل أفشلت هذه المحاولات، واكتشفت إدارة السجون أن تفكيك عقلانية الفصائل، يعني بالنسبة لها فقدان مفتاح التغيير وأداة السيطرة التي أصبحت أداة سيطرتها الأساسية.

إن الانضباط التنظيمي الداخلي للفصائل، وفقاً للقوانين واللوائح، بقدر ما هو مهم، إلا أنه يصبح

خطيراً عندما يكون الواقع الذي يتمُّ العمل على خدمته هو واقع يسيطر بالكامل على مدخلاته ومخرجاته السجّان. فعندما تجتمع المساومة العقلانية مع القانون الذي أصبح السجّان شريكاً في صياغته، يصبح الفاصل بين الانضباط التنظيمي والخنوع شعرة، لا سيّما في ظلّ غياب ثقافة الحرية التي تغيب أيضاً ثقافة النقد. عندها، تكون مخرجات المساومة العقلانية مهما بدت مساومة مشروعة، مسقوفة بسقف مصالح السجّان. لقد استطاع نظام السيطرة والمراقبة الجديد، داخل السجون [و]خارجها، أن يجعل السجين والسجّان، المحتلّ والواقع تحت الاحتلال، يتعاونان معاً في خدمة الواقع نفسه. أو كما عبّر عن ذلك راؤول هيلبيرغ بقوله إن "التفاعل بين الضحية والجلاد هو الكارثة المحتمومة"²⁹ التي تقودنا إليها المساومة العقلانية.

لقد أدركت "إسرائيل" أن نظام البانوبتيكون لم يستطع أن يصهر وعي الفلسطينيين وأن ينهي مقاومتهم بالقبول والتسليم بوجود الاحتلال. وما وصفناه أعلاه، هو استخلاص استراتيجي الإدراك، الذي على ضوئه تم تقديم نظام السينوبتيكون -الإغراء والإغواء، ليصبح نظام المراقبة السائد كاستراتيجية في فلسطين دون تغيير البانوبتيكون، أي مع بقاء وجود السجّانين وحراسات السجن البشرية والإلكترونية قائمة، ووجود جيش الاحتلال "الإسرائيلي" على مداخل المعازل الفلسطينية للقيام بمهمّاته لضمان استمرار الرقابة الذاتية، حتى إن فشلت يبقى جاهزاً للتدخل.

لقد كان الأسرى، بوعي وبغير وعي، جزءاً من الهندسة الاجتماعية التي استهدفت تفرغ أطرها الاعتقالية والفصائلية الخاصّة من محتواها، وأفعالهم واختياراتهم فرادى وجماعة كانت شرطاً أساسياً للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الهندسة.

إن الاضطهاد يرفع من قيمة عقلانية حماية الذات، ويبخس كل الاعتبارات والقيم الأخلاقية، كما يصف ذلك باومان في كتابه **الحدّاءة والهولوكوست**.³⁰ ويكتب أيضاً أنه "كلما غلّت قيمة الحياة، رخصت الخيانة. فالرغبة العارمة في البقاء على قيد الحياة طغت على كل القيم الأخلاقية بما في ذلك الكرامة، وتربّعت على العرش قيمة حماية الذات."³¹

لكن يبقى السؤال: هل القيادات المهندسة في السجون واجهت غلاء في قيمة الحياة فرخصت عندها الخيانة؟ علماً بأن ما نواجهه في السجون هو ظرف غير آدمي، لكنها لم تصل حدّ غلاء قيمة

الحياة. ومع ذلك، فإن أصعب صراع هو الحفاظ على آدمية الإنسان في ظروف غير آدمية.³²

في السجون العادية، أو حالات الاستعمار العادي، هناك سجان وسجين، وهناك مستعمر ومستعمر، وردُّ الفعل العقلاني الطبيعي هو المقاومة، لكن في السجون "الإسرائيلية"، وفي ظلّ السينوبيتيكون لم يعد هذا التقسيم بهذه البساطة، ولم يعد واضحاً لا للأسرى، ولا للمواطن الفلسطيني. وأقبح الأسير والمواطن في هذه العملية وهما يهتديان ببوصلة المرحلة التي أصبح عنوانها الرئيسي، هو المساومة. والفصائل، إن كانت معارضة أو موالية، شكّلت عصابة شوّشت رؤية الجماهير للواقع، من خلال اشتراكها الفاعل أو السلبي في ملهى الإغراء والإغواء من أجل الحفاظ على [ما] تبقى من إنجازات واستقرار، أو الحفاظ على وجودها، أو ربما الحفاظ على لقمة العيش داخل السجون، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الإحالات

- [1] وليد دقة، صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
- [2] زيجمونت باومان، الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، 25.
- [3] في ظل ضيق المكان، فإن الممارك عليه في السجن على علاقة مباشرة بممارك المكانة. فكلما كانت المكانة في السلم الاجتماعي أو التنظيمي أعلى، اتسعت السيادة الأرضية التي يشغلها الأسير. وإذا كانت الحيوانات تُعَلَّم ببولها سيادتها الأرضية، فإن ممتلكات المكانة، والمكانة ذاتها، هي أشبه بسياج يضربه الأسير حول ذاته نفسياً وأرضياً معلناً حدود سيادته.
- [4] زيجمونت باومان، المراقبة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، 84.
- [5] المصدر نفسه، 83.
- [6] المصدر نفسه، 72.
- [7] المصدر نفسه، 83.
- [8] المصدر نفسه، 70.
- [9] المصدر نفسه، 72.
- [10] المصدر نفسه.
- [11] المصدر نفسه، 73.
- [12] المصدر نفسه، 83.
- [13] المصدر نفسه، 45.
- [14] "دوير": وجمعها "دويريم". وهي كلمة عبرية تعني الناطق باسم، أو ممثل، والمقصود ممثل الأسرى. وقد مرَّ التمثيل الاعتقالي للأسرى الفلسطينيين بصيغ مختلفة. ففي فترة المدِّ الوطني أثناء الانتفاضة الأولى، مُثِّل الأسرى بلجنة حوار عن كافة الفصائل التي ترأسها ممثل كان الأول بين متساوين، فهو الذي يدير الحوارات، وينظِّم اللقاءات مع إدارة السجن، إلا إن صوته مساوٍ لأيِّ صوت من أصوات أعضاء لجنة الحوار. وقد اعترفت "إسرائيل" بـ "مؤسسة التمثيل الاعتقالي" للأسرى الفلسطينيين على إثر إضراب الأسرى عن الطعام في العام 1992، وتم إقرارها في لوائح إدارة السجون. وقد خضعت لجنة الحوار وممثل المعتقل داخلياً لقرارات اللجنة الوطنية داخل كل سجن، حيث مُثِّل الأخيرة المراقب والمرجعية لعمل لجنة الحوار وممثل المعتقل. وعملت هذه اللجان وفقاً للوائح ونظام داخلي توافقت عليها الفصائل التي أقرَّتها داخلياً. هذه الصيغة الوطنية والجماعية

للممثل الاعتقالي لم تعد قائمة، وما تبقى من التمثيل هو التسمية، (و)ربما ليس صدفة أن يتناولوه بصيغته العبرية "دوبير". فال "دوبير" نقرة وتوافق على إشغاله هذا الموقع إدارة السجن، وفي أحسن الأحوال، يتم التوافق عليه بين إدارة السجن، وتحديدًا الاستخبارات، وفصيله.

[15] هناك قائمة [...] من الأسرى "المطاردين" الممنوعين من دخول "رامون".

[16] "بسخوخ": كلمة عبرية تعني النزاع، والمقصود النزاع بين الأسرى أنفسهم. وعندما يُعلن أن ثمة نزاعاً بين أسير وآخر، وغالباً بين الأسير وال "دوبير"، فإن ضابط الاستخبارات يبلغ إدارة السجن به، فتوثقه في حاسوبها. ويُستخدم النزاع لاستبعاد الأسرى عن السجن المعني، فهو واحد من الأدوات-الروافع التي يستبعد بها ال "دوبير" معارضي النظام والرقابة الذاتية، ويهندس بواسطتها الواقع التنظيمي والاجتماعي بما يتلاءم والنتائج التي يرغب في تحقيقها.

[17] في إطار الرقابة الذاتية يتوصل ال "دوبير" إلى تفاهات على علاقة بالتفتيشات التي تجريها إدارة السجن داخل عنابر السجن. فمقابل الاستقرار الأمني الذي يوفره داخل الأقسام، لا تجري ملاحقة أجهزة الاتصال "المهزّبة".

[18] كلما كانت المراقبة الذاتية ناجزة وفاعلة، يُتاح للسجن (عبر "دوبيره" دوماً) عدد أكبر من أجهزة التواصل "المهزّبة". والتواصل الجيد في السجن يعني توفير وعدم ملاحقة الأجهزة الذكية (أيفون) التي يمكن للأسير (من خلالها) أن يتواصل مع أهله عبر مكالمة فردية.

[19] تحوّل سجن عسقلان منذ سنة 2011 إلى مركز توقيف للسجناء الجنائين، باستثناء القسم 3 الذي ما زال مخصّصاً للأسرى الفلسطينيين، ويتراوح عدد الأسرى بين 30-36 أسيراً، منهم أسرى مرضى بأمراض مزمنة، ويُحتجزون في هذا القسم لقربه من المستشفيات، كما يحتوي على أسرى "مطاردين" مبعدين من السجن المركزي، ولهذا يُعتبر قسماً شديداً الحراسة.

[20] "شْمُور": (كلمة بالعبرية) تعني المحروس. وهو قسم شديد الحراسة والمراقبة، وليس المقصود المراقبة الأمنية الخارجية لمنع الهرب، وإنما المراقبة والمتابعة الأمنية الاستخباراتية داخل القسم. ويشكل درجة أخف من درجات العزل الانفرادي، حيث يتواجد الأسير بصحبة أسرى آخرين، ويعيش حياة اجتماعية كاملة.

[21] باومان، "المراقبة السائلة"، مصدر سبق ذكره، 49.

[22] المصدر نفسه، 58.

[23] أعتقد وفي ظلّ غياب حركة التحزّب الوطني الجامعة، بأنه لا يوجد حركة وطنية أسيرة، ولا يوجد مقاومة فلسطينية، وإنما فصائل مقاومة. والحرب على غزة في العام 2022، التي واجهها الجهاد الإسلامي وحده، دليل على آخر غياب المقاومة بالمعنى الوطني الجامع.

[24] وللموضوعة، لم نفهم معنى وخطورة اللقاءات مع الأكاديميين "الإسرائيليين" كما نفهمها الآن ونحلّلها بأثر رجعي، بيّن فيهم كاتب هذه الدراسة، إذ قمت بدور المترجم لبعض القيادات ممن لا يعرفون اللغة العبرية.

[25] يذكر الأسرى الجدد في تقاريرهم أن ضباط المناطق من المخبرات العامّة "الشاباك" لهم صفحة على شبكة التواصل

الاجتماعي يكتبون (فيها مثلاً): "شباب أنا في حاجز حوارة من الساعة كذا إلى الساعة كذا... مستعد لأي خدمة، ولحل أي مشكلة كونوا على تواصل." وهناك العديد من الشباب الذين يتفاعلون معهم، بل يضيفونهم على صفحاتهم.

[26] والمقصود رسائل تتعلق بمصير الجنود "الإسرائيليين" المحتجزين لدى "حماس"، في محاولة لتخفيض سقف التوقعات لديها.

[27] مطلب الأسرى الرئيسي كان السماح لهم بالتواصل هاتفياً مع أسرهم، كي يصبح التواصل حقاً قانونياً لكل أسير، ولا يبقى مرتبطاً بالأجهزة "المهزّبة" التي تحوّلت إلى رافعة لبعض الـ"دوبريم" (ممثلي الأسرى)، وأداة ضبط يستخدمونها في إطار المراقبة الذاتية. وتعتنق "إسرائيل" وعدم استجابتها للمضربين بشأن هذا المطلب نابع من اعتبارات ليست أمنية موضوعية، بدليل أنها أذعنّت بعد الإضراب، ومنحت أسرى "حماس" في قسمين كتجربة، وما زالت التجربة متواصلة. والاعتبارات الحقيقية لعدم منح المضربين عن الطعام هذا المطلب، هي: (1) عدم الخضوع لخطوة جماعية، الأمر الذي قد يعيد إلى الواجهة النضال والخطوات الجماعية. (2) اعتبر الأسرى المضربون [عن الطعام] أن المعركة دائرة بين قيادات الحركة الأسيرة وبين القيادات الهندسة، أو كما سمّوها "دكاكين بيظون". (3) اعتبر مروان البرغوثي قائد هذه الخطوة، نُبّه "إسرائيل" إلى خطورة نجاح الإضراب في تحقيق مطالبه، وولادة نيلسون مانديلا في فلسطين.

[28] حلّ التنظيم: المقصود حلّ الهيئات التنظيمية، كخطوة نضالية ضدّ إدارة السجون. وقد ابتكرت حركة "حماس" هذه الخطوة في السنوات الأخيرة، وذلك كنوع من إعلان حالة الفوضى التي تريد من خلالها أن تقول لإدارة السجون "جُنّ التنظيم"، وتحملوا أنتم نتائج هذه اللاعقلانية. وتنبع قوة هذه الخطوة من أنها أتت بنتائج إيجابية، إذ أعادت إدارة السجون "جُنّ التنظيم"، مع الأسرى، لأنها تستند إلى العقلانية ذاتها التي تعتمد عليها مديرية السجون في مساوماتها. فهي لا تريد خسارتها كمنظومة أو خبرات قادرة على أن تضبط الأسرى في إطار المراقبة الذاتية. وهذه الخطوة تعيد إنتاج منظومة المساومات العقلانية التي تحكم الطرفين. فالواقع المنظم كان إنجازاً حققته الحركة الأسيرة، بينما حاولت إدارة السجون في الماضي تفكيكه. والآن في حال الإعلان عن خطوة حلّ التنظيم أصبح شرط إدارة السجون، للعودة إلى طاولة المفاوضات، وقف هذه الخطوة. وهذا دليل على أنها ليست أقل استفادة من الواقع التنظيمي قياساً [بساتر] الفضائل، بل هي المستفيد الأكبر بحكم سيطرتها الكاملة على مدخلات ومخرجات هذه المنظومة عبر هندسة الواقع. وتشبه خطوة "حلّ التنظيم"، بمنطقها الداخلي، التلويح الفلسطيني بحلّ السلطة، أو وقف التنسيق الأمني. والفارق بينهما أن الأولى أدت إلى عودة السجّان إلى طاولة المفاوضات، أمّا الثانية فلم تؤدّ إلى عودة "إسرائيل" إلى المفاوضات السياسية مع السلطة.

[29] زيجمونت باومان، **الحدائث والهولوكوست**، ترجمة حجاج أبو جبر ودينا رمضان (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2014)، 205.

[30] المصدر نفسه، 239.

[31] المصدر نفسه، 238.

[32] المصدر نفسه، 315.

هذا الكتاب

صهر الوعي: ما قبله وما بعده، هو نصٌّ متفردٌ للأسير الشهيد وليد دَقَّة يُنشر للمرة الأولى مكتملاً بأجزائه الثلاث: ما قبل صهر الوعي (2010)، وصهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب (2009)، وما بعد صهر الوعي: ملهى الإغراء والإغواء (2022-2023). يتناول الجزء الأول الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، بدءاً بالدولة الفلسطينية الميثاقية، ومروراً بـ"بهم حلّ الدولتين"، وانتهاءً بحلّ الدولة الديمقراطية الواحدة. أمّا الجزء الثاني، فيعالج السياسات الصهيونية تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال البحث في الآليات الممنهجة التي تعتمد إليها "إسرائيل" لصهر وعي الأسرى الفلسطينيين بصفتهم رأس حربية النضال ضدها، حيث يتخذ البحث منهم عيّنة تمثيلية للشعب الفلسطيني نادرة في صدقيتها، ليحلل آليات الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم التي تتوسلها سلطات السجون الصهيونية (التي تُعتبر عالماً مخبرياً مصغراً لفلسطين خارج السجون) من أجل كسر إرادة الفلسطينيين ضمن عمليات هندسة اجتماعية مُحكمة تتضمن ضرب بُنيتهم التحتية عبر عقيدة الصدمة، والمراقبة والمعاقبة، والحدائث السائلة. وأمّا الجزء الثالث، فيصوّر تحوُّلات أنظمة الرقابة، والإخضاع، والسيطرة، والتنظيم، التي تخضع لها الحركة الفلسطينية الأسيرة في تصادٍ مع تحوُّلات الحركة الوطنية الفلسطينية، ويرصد النقلة التي حدثت في نظام السجن الصهيوني: من مراقبته الفلسطينيين (في نظام البانوبتيكون-الدائري) إلى مراقبة الفلسطينيين لأنفسهم (في نظام السينوبتيكون-الانتشاري)، نظام الإغراء والإغواء الذي يعتمد آليات "العصبة" و"التفتيش" و"الإغراء" و"الإغواء" لتحقيق مآرب "البيروقراطية الناعمة" بهدف اختراق جسم الحركة الفلسطينية الأسيرة والحركة الوطنية الفلسطينية.

ISBN 978-9950-8609-7-1



9 789950 860971

